الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٦

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦

في هذا العدد

شهد لبنان، في الصيف الماضي، بوجه خاص، حراكاً شعبياً بدا واعداً، ولا سيما انه نجح في استقطاب عشرات الالوف من المتظاهرين، تحت شعارات مناهضة للشريحة الحاكمة، بلا استثناء، وإن يكن المطلب المركزي الذي طغا عليه كان ذلك المتعلق بحل بيئي متقدم لمسألة النفايات. ولكن النتائج على هذا الصعيد أتت محبطة. وهو ما يظهر في مقال عن ذلك، تحديداً؛ هذا فضلاً عن آخر بخصوص واقع الطبقة العاملة اللبنانية، ولا سيما على مستوى النقابات. كما يحلل مقال آخر حقيقة حزب الله بما هو تنظيم مضاد للثورة. فيما يناقش المقال الأخير عن لبنان قضية التحرر الجنسي فيه، في علاقته بالتنظيم الاشتراكي الثوري.

كما يتم تسليط الضوء، سورياً، على تطورات الوضع هناك، ولا سيما بعد التدخل العسكري الروسي المكثف، ونتائجه على الأرض، مع الفرص الممكنة للتوصل إلى حل سياسي.

وبخصوص مصر، يطلق الرفيق القيادي في منظمة الاشتراكيين الثوريين، في البلد المعني، سامح نجيب، نقاشاً معمقاً حول الموقف من الإخوان المسلمين، بعد أن أعادت المنظمة المذكورة النظر في رؤيتها لهذه الجماعة، وللموقف حيالها. وهو نقاش مفتوح امام كل الثوريين، في المنطقة العربية، والعالم.

أما العراق الذي يعاني بعمق، منذ الاحتلال الأميركي، في العام٢٠٠٣، وما تلاه من تدخلات من جانب القوى الإمبريالية، ولكن ايضاً من جانب الدول الإقليمية، ولا سيما إيران، فهو يعرف حراكاً شعبياً حقيقياً ينادي بالوحدة، والخلاص من الفاسدين، فضلاً عن المطالبة بضمان المساواة والعدالة الاجتماعية. الامر الذي يشكل بصيص ضوء في آخر النفق، وقد ينعش الأمل بفرض المطالب المنوه بها. وهو ما يمكن ان نأخذ فكرة تقريبية عنه، في المقال الوارد في هذا العدد عن البلد المعني.

وفي المغرب، وبعد الفوز الواضح لحزب العدالة والتنمية، الإسلامي، في الانتخابات المحلية، في حين بات من الواضح أنه لن يحصل الشعب المغربي، في ظله، على أي من حقوقه الجوهرية، من المؤكد أن الغضب الشعبي سوف ينفجر، في مدىً منظور. والسيرورة الثورية التي بدأت من بلد مجاور للمغرب بالذات، هو تونس، لا يمكن إلا ان تنتقل إليه، في تاريخ غير بعيد.

واليونان، هي الأخرى، تجد تطوراتها السياسية الهامة مكاناً لها في هذا العدد من «الثورة الدائمة». ولا سيما بخصوص إعادة تجميع قوى اليسار الرافضة استسلام تسيبراس وحكومته، امام إملاءات الترويكا، ومنح البلد القدرة على تبني خيار آخر، هو ذاته الذي عبرت عنه اوسع الجماهير اليونانية، في استفتاء ال لا ، الذي طبقت شهرته الآفاق.

هذا ويعرض رفيق إيراني صورة وافية عن تدخلات الجمهورية الإسلامية، في بلدان المنطقة، بالتوازي مع التنازلات الكبرى التي قدمتها للغرب الامبريالي، في موضوع الطاقة النووية، مشدداً على اهمية تضافر جهود شعوب المنطقة المعنية مع نضالات الثوريين، عبرالعالم، لإحباط تلك التدخلات.

واخيراً، وبعد إعطاء بانوراما وافية عن التطورات العسكرية المدمرة، في بلد كاليمن، يشدد المقال حول تلك التطورات على ضرورة التصدي للتدخلات الخارجية من اي جهة اتت، وإتاحة المجال امام الشعب اليمني ليمارس حقه في تقرير مصيره بنفسه، مع تعويضه من الخسائر الكبرى التي مني بها، في البشر والحجر.

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٦

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)، تيار اليسار الثوري (سوريا)، اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

للاتصال بالـ"الثورة الدائمة": permanentrevo@gmail.com
النسخة الالكترونية: http»//www.permanentrevolution-jornal.org

المقالات الموقعة باسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

المحتويات

افتتاحية العدد: يا حريه ص- ٩

١) لبنان: متى تنضج العاصفة؟

- المخاض العسير لثورة لبنانية قد تتأخر... لكنها ممكنة ص- ١٣
- ماتت الطبقة العاملة، عاشت الطبقة العاملة ص- ٢٤
- حزب الله قوة مضادة للثورة ص- ٣٩
- التنظيم الاشتراكي والتحرر الجنسي في لبنان ص- ٥٣

٢) سوريا: هل هنالك حل؟

- سوريا الأسد تتقلص... ص- ٧٥

٣) مصر: نقاش لا بد منه

- حول اليسار والموقف من الإسلام السياسي، والثورة المضادة في مصر... ص- ٨٥

٤) العراق: بارقة الامل

- التظاهرات الحالية في العراق بارقة أمل متقدة، منذ أشهر ص- ١٠٣

٥) المغرب: الغضب الشعبي

- صعود حزب العدالة والتنمية، بانتخابات ٢٠١٥ المحلية... ص- ١٢٣

٦) **اليونان: الوحدة ضرورية و...ممكنة**

- على الطريق لإعادة تجميع اليسار اليوناني... ص- ١٣٥

٧) **إيران: صراع المصالح والنفوذ**

- الطموحات الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية ص- ١٤٧

٨) **اليمن: لا للتدخل الخارجي**

- اليمن السعيد بين مطرقة السعودية وسندان إيران ص- ١٥٧

افتتاحية العدد

يا حريه...

في أواسط الصيف الماضي، وبعد جولة دموية إضافية من القصف الأسدي، الذي لا يتوقف، بالبراميل المتفجرة، وأشكال أخرى من أساليب القتل الجماعي، على امتداد الأرض السورية، ظهر ذلك الفيديو المعبِّر جداً، المأخوذ في مدينة دوما المدمّرة، وهو ينقل صورة حشد من أهالي المدينة، بين الأطلال، وهم ينشدون «سوف نبقى هنا!». ولم يفُتّهم في ختام لقائهم، وقبل أن يتفرقوا- هم المحرومين حتى من النزر القليل من الحاجات الإنسانية الاساسية، على صعيد المأكل والمشرب، والتدفئة، والملبس، والأدوية، والنوم، وأبسط قدر من الأمن، إلخ...- أن يهتفوا بما بات يشكل اللازمة الأهم، في تعبيراتهم عن المطالب والتطلّعات، التي سبق أن صدحوا بها، في شوارع دمشق، ومدن سورية أخرى، في الأشهر الأولى لانتفاضتهم، قبل ما يقرب من الخمس سنوات. اختتموا لقاءهم ذلك، نقول، بشعار: «حريه للأبَدْ/ غَصْباً عنَّكْ يا أسَدْ»...

وبالطبع، كان في ذهنهم جميعاً، ليس فقط حريتهم هم- وسط حصار طويل قاتل لا يأتي فقط من جانب نظام فريد في إجرامه، بل كذلك من المجموعات السلفية المسلحة التي تمارس ضدهم، هي أيضاً، إجرامها الخاص بها- بل كذلك حرية كل أولئك الرجال والنساء القابعين في معتقلات كلا الطرفين المشار إليهما. ونحن نقصد، بوجه أخصّ، وبالتأكيد، زنازينَ السلطة البعثية المستمرة في البطش والقتل، بدعم كثيف من حلفائها الإقليميين والدوليين، ابتداءً بالميليشيات المذهبية اللبنانية والعراقيّة، مروراً بالحرس الثوري الإيراني وما يتلازم معه من إمكانات عسكرية ومالية لدى الملالي وآيات الله، في طهران، وصولاً إلى الأكثر تطوراً في آلة الحرب الروسية، كل هؤلاء الحلفاء الذين يشاركون معها بكل ما أوتيَهم من وسائل الدمار والموت.

ففي تلك الزنازين التي شهدت إلى الآن، وعلى امتداد السنوات الأخيرة، أبشع أنواع العذابات، التي تعرَّض لها خيرةُ أبناء الشعب السوري وبناته، الطليعةُ الرائعة التي كانت تشدّد على سلمية نضالها ضد الطغيان، في تلك الزنازين، نقول، التي تكاد لا

تضارعها من حيث الوحشيةُ إلا المعتقلات النازية، تستمر أدوات التعذيب والإبادة في جرف أجيال بكاملها من التائقين للحرية، أمواج لا تنضب من الشبان والشابات، وحتى الأطفال، الذين يدخلون تلك الأماكن القاتلة، وقد تركت غالبيتُهم الكبرى وراءها أيَّ أملٍ بالخلاص. كل ذلك فيما العالم بأسره، ولا سيما في بلدان الغرب الرأسمالي، غافلٌ كلياً عن هذا الواقع المرير المريع، هو الذي يستشيط غضباً وغيظاً، إزاء أبسط إساءة قد تلحق بأبنائه وبناته، وبالمنتسبين والمنتسبات إليه.

في كل حال، إن ما يحصل في الأرض السورية يحصل شيءٌ شبيهٌ به، في مصر، بوجه خاص، وأقطارٍ عربية أخرى، وإن بنُسَبٍ أقلَّ حجماً، في غياب حربٍ شاملة، هناك، يشارك فيها حلفاء من شتى الأقطار. ولكن آلة القهر والتعذيب والقتل تشتغل ثمة أيضاً، بالحجة نفسها، ألا وهي مقاتلة الإرهاب، فيما العالم نفسه غافلٌ عنها، بالدرجة عينها. والأمَرُّ من ذلك أن قوى اليسار، والديمقراطية هناك، إما متواطئة، على الأقل بما يشبه الحياد، أو هي تعلن عجزها المطلق، بصورة أو بأخرى، وتصمت صمتَ القبور.

هل يمكن فعل شيء؟

أجَلْ! أقَلُّهُ بقرع طبول الاحتجاج. بالنزول إلى الشوارع والساحات، وممارسة كل أشكال الضغط لجعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تسارع إلى الاجتماع، واتخاذ توصية، على أساس آلية «الاتحاد من أجل السلام»- طالما يهدّد الفيتو الروسي المجرم بالحيلولة دون استصدار قرار في مجلس الأمن- يتم بموجبها إجبار السلطة السورية على إطلاق سراح عشرات الألوف من المعتقلين لديها، المهددين بالموت، في كل لحظة، إما تحت التعذيب، أو جوعاً وبرداً، أو بسبب الأمراض القاتلة، المتفشية في المعتقلات، أو بالرصاص. إن إنقاذ هذه الطليعة من أبناء الشعب السوري وبناته دَيْنٌ في أعناقنا جميعاً، وفي أعناق جميع الأحرار، على مستوى البشرية بأسرها. فهذا النظام المتجبِّر، في وجه شعبه، هو في منتهى الجُبن، إزاء أي قرار جدي ضد جرائمه، هو الذي سلَّم أسلحته الكيماوية، صاغراً ذليلاً، لمجرّد التلويح له بعقاب رادع، على المستوى الدولي.

وقد يكون لسابقة من هذا النوع، فيما لو حصلت، فعْلُ السحر، على المستويين، العربي، والعالمي العام، في ما يتعلق بحرية المحتجزين، قهراً وظلماً، ضمن معتقلات الظلام والموت الحديثة. وسيكون في وسعنا آنئذٍ أن ننشد، مع المنشدين والمنشدات: «يا حريه... يا زهره ناريه!»

وأن نهتف مع أهالي دوما، المصرّين على البقاء، وسط دمار مدينتهم:

«حريه للأبد!»

(x) من تصوير باتريك أبي سلّوم

١ لبنان

متى تنضج العاصفة؟

المخاض العسير لثورة لبنانية قد تتأخر، ولكنها ممكنة

كميل داغر - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

في عدد جريدة «السفير»، الصادر، في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٥، جاء في مقال للمشرف على الصفحة البيئية فيها، حبيب معلوف، ما يلي:

«كيف سنؤمِّن للعيش مع بعضنا بعد اليوم؟ وقد فسدت أخلاقنا الى هذه الحدود؟ كيف نستسهل أن نرمي كل هذه النفايات هنا وهناك، فوق التراب وتحته، في الأودية والوديان، في الأنهر والبحر، فنلوث كل شيء ونسمم حياة ومستقبل أولادنا والأجيال القادمة؟
أية أخلاقيات تسمح لنا بفعل كل ذلك؟
أية أخلاق تسمح لنا بأن نرسل نفاياتنا أيضاً إلى خارج الحدود بواسطة شركات أو مافيات (على الأرجح) فنسمّم حياة وبيئة آخرين؟»

وقد جاء هذا الكلام بعد ما عُرف عن آخر موقف اتخذته الحكومة الحالية، برئاسة تمام سلام، بخصوص «ترحيل» مئات الآلاف من أطنان نفايات بدلاً من أن تجثم فقط على الضمير العفن للطبقة الحاكمة في بلدنا، ورموزها السياسية، وتضع مصيرها على كف عفريت، جثمت في الواقع على حياة مجمل الشعب اللبناني، مع عواقب ذلك الكارثية على تلك الحياة، بما هي ملوثة للبيئة ومخربة لمصادر المياه الصالحة للشرب، والاستعمال المنزلي، وري المزروعات، وشتى الاستخدامات الضرورية الأخرى، وذلك لعشرات السنين، إذا لم يكن أكثر.

ويجيء هذا «الترحيل»، إذا هو انتقل بالفعل إلى التنفيذ، كحل من جانب الطبقة المشار إليها، وممثليها في السلطة السياسية، لمشكلة لعبت دور المحرك الأساسي، في

إطلاق الحراك الشعبي، في أواسط الصيف الماضي، ضد تينك الطبقة المسيطرة، والسلطة السياسية، مع مطالب تراوحت بين تلك التي رفعها، في حدها الأدنى، الجناح الإصلاحي البحت- المتمثل في الجماعة التي لعبت دوراً مؤثراً ومركزياً في إطلاقه، أي جماعة «طلعت ريحتكم»، بوجه أخص (ومن التحق بها لاحقاً من الرموز الليبرالية واليسارية التقليدية، كشربل نحاس وحنا غريب، وأمثالهما)- وتمحورت حول مسألتين بدتا أساسيتين، بالنسبة إليهم، ألا وهما اعتماد حل بيئي قائم على الفرز من المصدر، وتكليف البلديات بالمعالجة وفق الأسس العلمية المتقدمة، بما يحول دون الإساءة إلى البيئة، والصحة العامة، من جهة، وإعادة بناء المؤسسات السلطوية، الممدد لها، بصورة غير شرعية، على أساس انتخابات نيابية تعتمد النسبية، وانتخابات رئاسية تضع حداً للفراغ الناشىء في الرئاسة الاولى، منذ أكثر من عام ونصف، من جهة أخرى؛ وتلك التي رفعتها، في حدها الأعلى، مجموعات هتفت بإسقاط النظام، وفي مقدمتها «المنتدى الاشتراكي»، وتحالف «الشعب يريد»، الذي يشكل «المنتدى» أحد أركانه الأساسية، مدافعة عن شعارات «علمانية، مساواة، عدالة اجتماعية»، بمقابل الشعارات التي جاءت في بيان أساسي للمكتفين بإصلاح بسيط من داخل النظام، امتنع الجناح الآخر عن توقيعه، ورفض أن يظهر من على المنبر الذي تم إلقاؤه من فوقه. بيان اكتفى بطرح الشعارات التالية، «دولة مدنية، ديمقراطية، رعاية اجتماعية». هذا فيما وجدنا، في حالة وسطى بين هذين الجناحين، حملات ومجموعات عديدة أخرى تضم أوساط اليسار الإصلاحي، الشيوعي التقليدي والقومي، ومستقلين، تحت تسميات شتى، بينها «بدنا نحاسب»، وجايي التغيير»، و«حلوا عنا»، و«ع الشارع»، و«شباب ٢٢ آب/أغسطس»، وغيرهم.

وهو حراكٌ بدا في غفلة من الزمن كما لو هو بداية انتفاضة قد تضع الأسس الصلبة لتغييرات عميقة في وعي جزء أساسي من القاطنين فوق الأرض اللبنانية، واستعداداتهم لأجل العمل على التغيير الجذري لتركيبة المجتمع والدولة اللبنانيين، وذلك في حين تسهم في معالجة المشكلة الآنية التي انطرحت، بعد وصول البرجوازية المحلية الحاكمة إلى درجة من الانحطاط والفساد والاهتراء تجعلها لا تجد أي وازع لديها يمنعها من إحداث تخريب هائل في بيئة بلدها، ومن تعريض سكانه لمخاطر صحية قاتلة، في سعيها للقيام بصفقات مربحة تمكنها من الحصول على عمولات بعشرات ملايين الدولارات، في معرض نهبها لاقتصاد يشارف على الإفلاس، ويترك الغالبية الكبرى من السكان عرضة لتدهور كبير في مستواها المعيشي، وبمواجهة بطالة مستشرية تجعل الجزء الأكبر من اليد العاملة الشابة، وخريجي الجامعات وخريجاتها، يسعون لمعالجة هكذا

مشكلة بالهجرة، أو العمل في الخارج، أو الاستسلام. الأمر الذي لم يحدث، عملياً، بل انتهى إلى الواقع البائس الراهن، المتمثل في توقف الحراك، بالذات، منذ أوائل الخريف الماضي. والأسوأ أنه حين عادت مجموعة «طلعت ريحتكم» إلى دعوة الناس للتحرك، في أواسط كانون الأول/ديسمبر، رداً على قرار الحكومة الراهنة الاندفاع في صفقة مشبوهة اصطلحت وسائل الإعلام اللبنانية على وصفها بـ«تهريب» النفايات إلى الخارج، لم يلبِّ الدعوة غير مئات قليلة من الناشطين/ات، وبعض المهتمين/ات، الذين تجمعوا، في ساحة رياض الصلح، مساء السبت ١٩ كانون الأول/ديسمبر، فيما جمعت مظاهرة ٢٩ آب/أغسطس الماضي ٢٠١٥، قبل أربعة أشهر تقريباً، ما لا يقل عن المئة والعشرين ألفاً.

ونحن سنحاول، أدناه، وإن باختصار، أن نعطي صورة عن بؤس الوضع السلطوي، الذي يتلازم مع هذا الواقع، بدءاً بالنهاية المحبطة لنضالات الصيف الماضي، وما لازم ذلك من تمكن الشريحة الحاكمة المفرطة في الفساد من أن تُخرج من جعبتها حلاً مُخزياً للغاية لمشكلة النفايات، حتى لو تم وصفه بالمؤقت؛ مروراً بمؤشرات ومعطيات، في هذا الواقع، تظهر مدى تردي الوضع، الذي نحن بصدده، المرتبط جذرياً بحقيقة النظام اللبناني، البرجوازي، المشوب بكل مساوىء المجتمعات الرأسمالية، ولكن المفتقر للشيء الوحيد الذي قد يشفع، ولو جزئياً، وبصورة نسبية، للديمقراطية البرجوازية، ألا وهو هذه الديمقراطية بالذات، مهما تكن شكلية؛ ووصولاً إلى التقييم النهائي، أو ما قبل النهائي، في أحسن الحالات، لهذا الحراك، مع الدروس والاستنتاجات المناسبة.

أولاً: حول الحل المقرَّر، أخيراً، لمشكلة النفايات

بعد أن كان وزير البيئة الغائب عن الصورة، منذ أواسط الصيف الماضي، محمد المشنوق، نحّى نفسه جانباً، مذاك، عن أي مسؤولية عن مشكلة النفايات وإيجاد حل لها- إثر فضيحة «المناقصة» التي أجراها وأدت إلى حلول شركات خمس محل سوكلين في التعامل مع قضية النفايات، بشروط أكثر سوءاً بكثير، سواء من حيث طريقة المعالجة أو من حيث تكاليفها، وهي المناقصة التي اضطرت الحكومة لإلغاء نتائجها، تحت ضغط الحراك، وكان لا يزال في أوجه، بعد ذلك، نقول، عمدت حكومة سلام إلى تكليف وزير بيئة سابق، هو أكرم شهيب، بهذه المهمة، فكان الحل الذي اقترحه قبل نهاية ذلك الصيف يقضي بإيجاد مطامر جديدة، سواء في عكار أو في منطقة عنجر الحدودية مع الدولة السورية، بديلاً من مطمر الناعمة الذي تم إغلاقه بالتزامن، تقريباً، مع انتهاء

العقد الممدد مع شركة سوكلين، على أن يتم نقل ما تراكم من النفايات حتى ذلك الحين، مؤقتاً، إلى مطمر الناعمة، على مدى سبعة أيام. وهو الأمر الذي لَقِي معارضة مطلقة من أهالي المناطق المرشحة لاستقبال تلك النفايات.

ولكن إزاء الفشل في تسويق الحل الأول للوزير الجنبلاطي، عاد هذا الأخير ليطرح حل الترحيل. ولكن كيف؟ وإلى أين؟

هذا ما يبقى غامضاً إلى الآن، بحيث توافقت وسائل إعلام عديدة على وصف المشروع الجديد بالفضيحة-اللغز. فليس معروفاً إذا كان ثمة بلد وافق على استقبال نفاياتنا، وأي بلد هو. ففي الصورة لا تظهر سوى شركتين مقربتين من أوساط سلطوية دخلتا في اتفاق مع مجلس الإنماء والإعمار(؟!) للتكفل بنقل النفايات إلى خارج لبنان(؟)، بعد أن تصل موضبة، سلفاً، إلى مرفأ بيروت، وذلك لقاء مبالغ طائلة تزيد على المئتي دولار عن كل طن نفايات(!!!)، وتصل بمجملها إلى حدود النصف مليار دولار، سنوياً، سيدفعها المكلفون اللبنانيون، وغيرهم من المقيمين على الأرض اللبنانية، من جيوبهم، وعرقهم، وجنى عمرهم، عن طريق ضرائب إضافية قد يجري استحداثها. وبالطبع فرائحة صفقة مزكمة، وأكثر كراهة من رائحة النفايات المقصودة بالذات، تفوح من كل ذلك. ومن ضمن ملامح هذه الفضيحة، عدا سعر التخلص من كل طن، ما يقال عن كون خمسمئة طن، من أصل ثلاثة آلاف طن، سيجري ترحيلها، يومياً، بحسب الاتفاق، أضيفت زوراً إلى ٢٥٠٠ طن، هي الكمية الفعلية المقدر أن يتم ترحيلها بالفعل! وهذا الكلام لم يصدر عن متطفلين على الموضوع: لقد أدلى به وزير البيئة الأسبق، عراب القرار الاخير، أكرم شهيب، بالذات.

هذا ويعتقد البعض أن بين أسباب الغموض الذي يكتنف الصفقة-الفضائحية هذه، عدا مسألة العمولات، وأعمال التزوير، ما مر على لسان أحد نواب كتلة عون، هاغوب بقرادونيان، في جلسة الحوار التاسعة، حين أجاب عن سؤال حول مكان وصول النفايات، قائلاً: «ربما المياه الإقليمية، أو مكان آخر، أو بلد آخر!»

وطالما لم يظهر أي بلد آخر في الاتفاق، فمن المرجح عندئذ أن يكون المكان المعني هو بالضبط المياه الإقليمية، مع كارثية ذلك بما يتعلق بالتلويث الخطير لتلك المياه، وترجيح ملاحقة بلد المصدر، أمام المحاكم الدولية، عن هكذا تخريب يومي للمياه المشار إليها، وهي مياه دولية، في الوقت عينه. وهي ملاحقة ستكون باهظة الكلفة!

عدا ذلك، لم تخطىء «الحركة البيئية اللبنانية»، في بيانها الذي أعلنت عنه في مؤتمرها الصحفي، يوم ٢١ كانون الاول/ديسمبر، وبين ما جاء فيه:

«إن التصدير سيفوّت على البلاد الاعتماد الفوري للإدارة المتكاملة للنفايات التي تعتمد على الفرز من المصدر والفرز الثانوي الميكانيكي من أجل معالجة الفضلات العضوية والتدوير وإنتاج الوقود البديل من المكونات ذات القيمة الحرارية ومعالجة النفايات الخاصة والإلكترونية وإعادة تأهيل المقالع والكسارات بالمتبقيات».

ثانياً: نظام برجوازي، ولكن لا أدنى علاقة له بالديمقراطية البرجوازية

وعلى الرغم من أن ثمة أدلة لا تُحصى على هذا الواقع*، فنحن سنقصر كلامنا في معالجة هذا الواقع، على نقطتين اثنتين، هما التاليتان: انعدام التقيد، ولو من بعيد، بما تبالغ البرجوازية المحلية في التغني به، ألا وهو دولة القانون والمؤسسات، وهو ما يظهر بخاصة في عدم التقيد المتكرر بالمهل الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية، كما في تمديد المجلس النيابي لنفسه، مراراً وتكراراً؛ والاستخفاف الدائم بالمادة الدستورية التي تشدد على المساواة، أولاً فيما بين المواطنين بلا استثناء، وثانياً وبوجه أخص بين الرجل والمرأة.

١. انتخابات الرئاسة والمجلس النيابي

ليس ما يحصل منذ أيار/مايو ٢٠١٤، من تأجيل متماد لانتخاب رئيس للجمهورية، إنما يتم للمرة الأولى. بل هذه هي المرة الثالثة التي يتكرر فيها هذا الواقع، على امتداد الـ ٢٧ سنة الأخيرة، مع انعكاسات ذلك السيئة جداً، ليس فقط على مشاعر جزء هام من سكان البلد، ووعيه بوجه أخص، في بلد لا يزال يتقاسم فيه الناس مواقع السلطة على أسس طائفية ومذهبية، بل كذلك على انتظام الحياة الدستورية والقانونية فيه، كما على استمرار الدولة، وتماسكها، في مرحلة من الفوضى القاتلة التي تعم المنطقة العربية، وتدفع بها إلى النزاعات المسلحة والحروب الاهلية، وتتهددها بالتشرذم والتمزق والتقسيم، ولا سيما في ظروف تتفاقم فيها شتى أشكال التدخل الخارجي، الإقليمي منه، كما الامبريالي العالمي، في مسعى شرس للحيلولة دون انتصار السيرورة الثورية التي بدأت في منطقتنا، منذ شتاء العام ٢٠١١.

*سبق أن أشرنا إلى العديد منها في مقال سابق: كميل داغر، «أي لبنان ينبغي أن يظهر في نهاية النفق المديد الراهن؟»، الثورة الدائمة، العدد الخامس، آذار/مارس، ٢٠١٥

والتأجيل المشار إليه إذا كان يخضع، في هذه المرة، لحسابات محلية أساسية تتمثل في المسعى المستميت من جانب عجوز مجنون بالسلطة، هو العماد ميشال عون، للحصول على هذا المنصب، إلا أنه يرتبط كذلك، كما كان دائماً منذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣، بالحسابات والمصالح الإقليمية والدولية، مع غلبة، في هذه المرة بالذات، للعامل الإقليمي المتمثل بالصراع السعودي- الإيراني، على امتداد جزء أساسي من المنطقة العربية، من ضمنه لبنان، بالتأكيد، وإن لم نكن لنستخف بالأدوار العالمية، ولا سيما بعد التورط الروسي العسكري الجسيم في النزاعات المحتدمة في سوريا، بالذات، وأبعد منها، وقبل ذلك عبر قدوم ما سُمي التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

في كل حال، وبعد أن بدا هذا الاستحقاق يبتعد باستمرار، على امتداد أكثر من عام ونصف، جرت محاولة جدية، في الفترة الأخيرة، للوصول إلى تسوية تقضي بتسهيل انتخاب النائب سليمان فرنجيه، المنتمي إلى جناح السلطة القريب إلى إيران الحالية، والنظام السوري، عنينا جناح ٨ آذار/مارس، ولا سيما أن حسابات خاصة بالطرف السعودي، وبالشخصية الأكثر نفوذاً في الجناح المقابل، جناح ١٤ آذار/مارس، سعد الدين الحريري، وتفاهمات لهذا الأخير مع فرنجيه بالذات من المرجح أن تتوضح لاحقاً، جعلت ذلك ممكناً.

غير أن الموقف المتعنت جداً للعماد عون، الحاظي بالدعم المطلق لحليفه، حزب الله، فضلاً عن موقف كل من القوات اللبنانية وحزب الكتائب، اللذين يصبان معاً في هذا الرفض، لا يزالان يحولان دون مرور هكذا مسعىً تسووي، لصالح الزعيم الزغرتاوي (نسبة إلى مدينته زغرتا) الشمالي، ويدفعان مجدداً بالاستحقاق الرئاسي إلى ظروف لاحقة، وتطورات قادمة، في الصراعات الإقليمية، كما في العلاقة بين كل من الدولتين الخليجيتين الاساسيتين، المنوه بهما أعلاه، سوف تبقى تتحكم بصورة حاسمة بما ستؤول إليه الأمور، على هذا الصعيد، بحيث يمكن أن يبقى هذا المنصب الهام للغاية، في واقع الدولة البرجوازية الطائفية اللبنانية، شاغراً لمدة تطول أو تقصر، تبعاً لتقلبات الصراع في المنطقة وعليها.

المهم هو أن هذه التبعية العميقة للخارج، على الصعيد اللبناني، من جهة، كما تفاقم الانقسامات الداخلية الطائفية والمذهبية، تجعلان جانباً أساسياً من الديمقراطية البرجوازية لدينا، في مهب الريح، طالما سيبقى هذا الواقع سائداً، علماً بأن البرجوازية

اللبنانية المشوهة للغاية، والتابعة للخارج الإمبريالي، لن يمكن أن تنتج، يوماً، أي شكل من أشكال الديمقراطية.

أما بخصوص الجانب الآخر المتعلق بالمجلس النيابي، وغياب أي صفة تمثيلية له، في ظل واقع التمديد غير المبرر لنفسه، مرتين، على امتداد السنوات القليلة الاخيرة، فهو الآخر إنما يرتبط بواقع الدولة الرأسمالية اللبنانية المشوهة، في ظل العوامل التي أشرنا إليها أعلاه، ولكن بوجه أخص في ظل التقاسم المستمر للسلطة السياسية فيه، على أساس طائفي. وهو ما سيبقى يعبر عن نفسه بمسعى البرجوازية المحلية لإنتاج قوانين انتخابية تؤبد هذا الواقع، بانتظار حدوث انتفاضة شعبية لاحقة، أكثر عمقاً وجماهيرية وشمولاً من تجارب سابقة كان آخرها ما حدث على امتداد الصيف الماضي.

٢. مبدأ المساواة الدستوري بين جميع المواطنين، بلا استثناء، ولا سيما بين الرجل والمرأة

تنص المادة السابعة من الدستور اللبناني على التالي: «كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة من دون فرق بينهم».

وفي الواقع، ليس ثمة ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا الكلام، ليس فقط، على صعيد العلاقة بين المواطنين، القائمة على التمييز العميق فيما بينهم على أساس انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، سواء في المناصب العامة، أو في الوظائف الإدارية، وذلك من أعلى الهرم السياسي (الرئاسات الثلاث) حتى أدنى موقع في هذه المناصب والوظائف، أو على صعيد قوانين الأحوال الشخصية، على اختلافها. وهو أمر يطول توضيحه، وسنتجاوز ذلك، في هذا المقال، للتركيز أكثر قليلاً على التمييز بين المرأة والرجل، مركزين على مسألتين اثنتين:

أولاهما هي تلك المتعلقة بحق المرأة اللبنانية المهدور في إعطاء جنسيتها لكل من زوجها وأولادها، على غرار ما يحق للرجل، علماً بأن النضال النسائي لم يتوقف، ولا سيما في السنوات الاخيرة، لأجل هذا المطلب، عن طريق العرائض والتظاهرات والاعتصامات، ولكن من دون جدوى حتى الآن.

وتتعلق الثانية بآخر قانون صدر عن المجلس النيابي، في هذا المجال، ألا وهو ذلك المتعلق باستعادة الجنسية، وقد جرى الطعن في دستوريته، أمام المجلس الدستوري، بانتظار صدور قرار عن هذا المجلس بهذا الخصوص. وهو ينص على ما يلي:

«يحقّ لكل شخص يتوفر فيه الشرط التالي أن يطلب استعادة الجنسية اللبنانية إذا كان مدرجاً اسمه هو أو اسم أحد أصوله الذكور لأبيه أو أقاربه الذكور لأبيه حتى الدرجة الثانية على سجلات الأحصاء التي أجريت بعد إعلان دولة لبنان الكبير أيّ سجلات ١٩٢١- ١٩٢٤ مقيمين ومهاجرين وسجل ١٩٣٢ مهاجرين، الموجودة لدى الدوائر الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات والذين لم يمارسوا حقّهم باختيار الجنسية اللبنانية.
شرط ألا يكون المدرج اسمه على السجلات قد اختار صراحةً أو ضمناً تابعية إحدى الدول التي انفصلت عن السلطنة العثمانية مع مراعاة واحترام أحكام الدستور اللبناني».

ومن الواضح أن القانون الوارد أعلاه يميزٍ بصورة فاضحة بين الرجال والنساء، حين يعطي الحق في استعادة الجنسية، حصراً، لمن كان «مدرجاً اسمه هو أو اسم احد اصوله الذكور لأبيه، أو أقاربه الذكور لأبيه حتى الدرجة الثانية... إلخ». وهو الأمر الذي ينبغي تصحيحه في أقرب وقتٍ، انسجاماً ليس فقط مع نص الدستور اللبناني الصريح، في مادته السابعة، بل أيضاً مع شرعة حقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، اللذين يمتلكان قوة تنفيذية فوق القوانين المحلية، بحسب القانون الدولي.
وهي أمور كان الحراك الاخير قد أثارها بوضوح وصراحة، وإن يكن الطرف الإصلاحي اكتفى بموضوع الانتخابات النيابية، كما الرئاسية، ومن مواقعه الليبرالية التقليدية بالضبط، فيما ركز اليسار الثوري فيه، المتمثل بوجه أخص بالمنتدى الاشتراكي، وحلفائه في تحالف «الشعب يريد»، على المسألة اللاحقة المتعلقة بمسألة المساواة، فضلاً عن قضيتي العلمانية والعدالة الاجتماعية، كما سبق أن أوضحنا، في مطلع هذا المقال.

ثالثاً: مرة ثانية عن الحراك: دروس واستنتاجات

لقد كانت قيادة الحراك معقودة منذ البداية لحملة «طلعت ريحتكم» وحلفائها، وبقي هذا الواقع حتى الأخير، بسبب الوزن الضعيف نسبياً لليسار الثوري في الحراك، والتشتت العميق لقوى اليسار التقليدية الأخرى، وتفضيل معظمها الالتحاق عملياً بالقيادة الإصلاحية التقليدية ذات المنحى الليبرالي، في قمة الحملة المذكورة. وهذا إنما

لعب دوراً حاسماً في غياب برنامج متقدم قادر على اجتذاب الأغلبية الكبرى من الذين شاركوا في الحراك، وحال دون تبني هؤلاء النقاط البرنامجية الجذرية التي بلورها تحالف «الشعب يريد»، بحفز أساسي من «المنتدى الاشتراكي».

وبالطبع، فإن ثمة أسباباً أخرى لا تقل أهمية لعبت، هي الأخرى، دوراً مؤثراً في الحيلولة دون تطور الحراك إلى انتفاضة شعبية واسعة نسبياً. وفي مقدمة تلك الأسباب ممارسة السلطة القائمة شتى وسائل القمع والضغط لإرهاب المشاركين في الحراك، سواء تمثل ذلك بالهجمات المكثفة والشرسة لقوى القمع، بالهراوات، وقنابل الغاز، وخراطيم المياه؛ أو أيضاً بالاعتقالات الكثيفة نسبياً، والمحاكمات التي شملت الجميع، شباناً وشابات، ما أنهك الحراك الذي بات ينشغل معظم الوقت بالتحركات لاجل إطلاق سراح المعتقلين. وقد تضافرت في الهجوم على المشاركين في الاعتصامات والتظاهرات، جمهرة واسعة من ممثلي الطبقة الحاكمة، البرجوازية، في غرفة التجارة والصناعة والزراعة، كما في جمعية المصارف، وشتى أحزاب البرجوازية المسيطرة، ومن ضمنها تيار المستقبل، وممثلوه في الحكومة، وبوجه خاص وزير الداخلية نهاد المشنوق؛ فضلاً عن حزب الله، وحركة أمل، اللذين أرسلا مراراً مجموعات من المناصرين المشاغبين لقمع الحراك وإرهابه؛ ناهيكم عن جزء أساسي من وسائل الإعلام، التي كان جزء وازن منها منحازاً بالكامل للدولة القائمة، ولرجال المال، والأعمال.

بيد أن ذلك لا يجب ان يطمس الإيجابيات الكبرى لما حصل في الصيف الماضي، وحتى أوائل الخريف. ومن ذلك، ما ظهر، ولا سيما في مظاهرة ٢٩ آب/أغسطس، من كثافة شبابية، من الجنسين، منحازة بعمق للتغيير، ومتخلصة من أي تبعية لجناحَي البرجوازية الحاكمة، المتمثلَيْن بكل من جماعتي ٨ و١٤ آذار/مارس، ومن الزعماء الطائفيين والمذهبيين. وهي الظاهرة نفسها التي ظهرت في العراق في الفترة عينها تقريباً، ولا سيما في بغداد والبصرة، ومدن عديدة في الجنوب العراقي، سواء ضد الفساد والفاسدين في السلطة، أو ضد التمييز الطائفي والمذهبي والعرقي، ولاجل الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي.

وليس نافلاً أن نشدد على أن مشاركتنا المكثفة في الحراك، كيسار ثوري، يملك ولو الحد الأدنى البرنامجي، والتعبوي، جعلت العديد من الناشطين/ات في الحراك، وحتى من المشاركين/ات الأقل نشاطية واستعداداً للنضال الفعلي الدائم، يتقبلون/ن دعايتنا وتحريضنا ويبدون استعدادهم/ن لحضور نشاطاتنا ومدارس التكوين لدينا. فضلاً

عن الحاجة لإدراك أن عملنا ينبغي أن لا يقتصر على الدعاية والتحريض والتنظيم في صفوف اللبنانيين واللبنانيات، بل يجب أن يطول كل المقيمين على الأرض اللبنانية، من شتى الجنسيات والأقوام، ولا سيما في صفوف اللاجئين/ات.

لقد شهد لبنان في السنوات الخمس الأخيرة حراكَين متفاوتَين من حيث الأهمية، أولهما في شتاء- ربيع ٢٠١١، تحت شعار إسقاط النظام الطائفي، وثانيهما هو ذلك الذي حدث في الأشهر الاخيرة، ونجح في استقطاب عدد أكبر بكثير من عدد أولئك الذين شاركوا في الحملة ضد النظام الطائفي، مع استمرارية أطول بوضوح، ومع إبداء جاهزية أكبر أيضاً للتنظم والنضال على أساس برنامجي وسياسي وفكري متقدم.

وإذا كنا سنخرج باستنتاج أكثر شمولاً وعمقاً فهذا الاستنتاج هو أن إنضاج القيادة الثورية مسألة أكثر من جوهرية، إذا كنا مهتمين بتحويل موجة القعر التي تصعد من عمق المجتمع المحلي إلى انتفاضة، وحتى ثورة، في السنوات القليلة القادمة. وهو الأمر الذي لا غنى عن امتلاك أدواته، وفي الوقت عينه دراسة كل السبل المناسبة لكي نحوِّل الحلم إلى واقع.

وهذا ممكن!

عمال دون نقابات، ونقابات من دون عمال

فرح قبيسي- المنتدى الاشتراكي (لبنان)

بضع سنوات مرت على حديث أجريته مع مناضل يساري، ممن لعبوا في الماضي دورا تحريضيا وتنظيميا خلال إضراب عمال مصنع «غندور» الشهير في بداية السبعينيات. قال لي: «لم يعد هنالك اليوم من طبقة عاملة في لبنان». مصنع «غندور» حينها كان يوظف حوالي الـ١٣٠٠ عامل وعاملة ولا زال حتى اليوم راسخاً في الذاكرة الجماعية لليسار، كموقع رائد للنشاط العمالي قبل الحرب الأهلية اللبنانية، بعد اضراب انتهى باستشهاد العاملين فاطمة الخواجة ويوسف العطار، مطالبين بزيادة الأجور والمساواة في الأجر بين العاملات والعمال، والاعتراف بلجنة المصنع النقابية وفي الحق بالتنظيم النقابي. في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، تحوَّل المصنع إلى مصنعين على إثر خلاف بين الورثة، أحدهما يوظف ٨٠ عاملا بين أجنبي ولبناني على أساس عقود عمل مؤقتة، ويوظف الآخر حوالي الـ٣٠٠ عامل. التحول الذي شهده مصنع «غندور» هو مثال صغير يحاكي التغيرات التي شهدتها الطبقة العاملة، وعلاقات العمل وظروفه، في لبنان، ما دفع بالبعض للاعتقاد بـ«موت» الطبقة العاملة.

أسطورة «موت» الطبقة العاملة مقبولة بشكل عام في المجتمع اللبناني، ويتم الترويج لها من النخبة، ضمن اليسار واليمين. أسطورة تقول بأن الناس الذين يتشاركون العيش في هذه البقعة الجغرافية يشكلون مجموعات طائفية، حصراً، لا طبقات اجتماعية. أقول بأنها أسطورة وأعتقد بأن لهذا «القول» وظيفة سياسية أساسية تهدف إلى محاولة إخفاء التناقضات والفوارق الاجتماعية، أو كما يقول فواز طرابلسي: «إن إنكار وجود الطبقات أمر لا يفاجئ. لكل نظام اجتماعي منطقه الخاص في إخفاء أشكال التمييز واللامساواة والاستغلال بين أعضائه». (طرابلسي، ٢٠١٤:٧). هكذا إذاً، يعمل الخطاب الطائفي على إخفاء صراع طبقي في أساسه. إلا أن قاعدة الطبقة العاملة لم تعد

تتشكل حصراً من العمالة الصناعية والنظامية التي يعبر عنها نموذج مصنع «غندور». لذا، في مقابل أسطورة «موت» الطبقة العاملة، أرى ضرورة للتأسيس لنظرية وممارسة سياسية حول الطبقات الاجتماعية لا تنظر حصراً الى الطبقة العاملة الصناعية، باعتبارها الممثل الأوحد للطبقة العاملة، هذه الطبقة التي لا تزال حتى اليوم محط نوستالجيا يسارية. بل أنظر للطبقة كعلاقة اجتماعية دينامية خاضعة للتغيرات المستمرة في علاقات الانتاج في ظل الليبرالية الجديدة. واقع الأمر أن الليبرالية الجديدة، منذ السبعينيات، أعادت تشكيل الطبقة العاملة، وأحدثت تغيرات عميقة على مستوى علاقات الإنتاج وممارسات العمل. هذا التحول شكل ضغطاً كبيرا على الطبقة العاملة، وحدّ من قوة تأثيرها السياسية. فتجزئة عملية الانتاج، وسياسات سوق العمل المرنة، حلت مكان تركّز العمالة التي تحولت إلى عمالة مشرذمة، وغير نظامية، مهاجرة ونسائية بشكل متزايد. كما أن فئات عمالية تمتعت سابقاً ببعض من الاستقرار، وجدت نفسها في ظروف شديدة الهشاشة. فعلى سبيل المثال أكثر من تسعين في المئة من الشركات في لبنان توظف أقل من عشرة عمال. والقطاع غير النظامي يحتوي على خمسين بالمئة من العمالة. كما أن العمال المهاجرين يشكلون حوالى العشرين بالمئة من القوة العاملة في لبنان. في ظل هذا الواقع، تواجه التنظيمات النقابية القائمة، بحسب النموذج الفوردي (fordist)، تحديات كثيرة. فالظروف الحالية للطبقة العاملة تتطلب وسائل جديدة للتنظيم، ووسائل جديدة لنسج التحالفات، تعيد للعمال قوتهم السياسية، ووضع استراتيجيات مبتكرة للمقاومة. هذه التحالفات يجب أن تكون عابرة للتقسيمات المهنية، الوطنية، والعرقية والجندرية، التي تضعها وتشجع عليها الطبقات الحاكمة.

ففي الوقت الذي لا يزال الخطاب السائد للقيادات النقابية قائماً على الهوية الوطنية، أصبحت مجتمعاتنا معولمة بشكل كبير. مع ذلك، إن النقابات العمالية في لبنان لا تزال قائمة على نموذج للعامل المثالي، وهو الرجل النظامي المعيل لأسرته. كما أنها تعيد انتاج خطاب وسياسة قائمَين على النزعة الوطنية، وتروِّج لهما. وهي تتجاهل في هذه السياسة، لا بل تعادي من خلالها، العمالة المهاجرة والعمالة غير النظامية، على اعتبار أنهما المسؤولان عن تدهور وضع العمالة النظامية والوطنية. في هذا الإطار، تصبح العمالة المهاجرة وغير النظامية كبش فداء الأزمات الاقتصادية، وتوابعها من بطالة وندرة في الوظائف. هكذا، فإن أغلب العمال والعاملات اليوم هم/ن خارج الأطرٍ التنظيمية للنقابات العمالية، ففي لبنان لا تتخطى هذه النسبة في أكثر التقديرات تفاؤلاً الـ٧٪. لذا، ففي لبنان، وفي أماكن أخرى من العالم، في ظل الليبرالية الجديدة، يمكن توصيف الحالة في جملة واحدة: هنالك عمال من دون نقابات، ونقابات من دون عمال.

النيوليبرالية والعمالة الهشة

إن الإيديولوجيا المؤسسة للدولة اللبنانية، التي لا تزال قائمة حتى هذا اليوم، هي أنه لكي يكون هناك بلد، نحتاج الى القليل من الدولة لضمان وجود الطوائف كوسيط مع المواطنين، مع قدر كبير من سياسة تحرير الاقتصاد. أما الدستور اللبناني، الذي اعتمد عام ١٩٢٦، فهو واحد من الدساتير النادرة التي تحدد النظام الاقتصادي للبلد. وهو ينص على أن «النظام الاقتصادي حر ويكفل المبادرة الفردية وحق الملكية الخاصة» (المادة ٦). هذا لا يعني أن الدولة لا تتدخل في الاقتصاد. بل على العكس، فـ«هذا التدخل لاعادة التوزيع الاجتماعي للثروة، لا يأتي من الطبقات الاجتماعية العليا، لصالح من هم بالأسفل، ولكن لصالح الطبقات الاجتماعية العليا»، كما يقول فواز طرابلسي، في محاضرة له. وهو يضيف:

«الأمثلة على ذلك عديدة: النظام الضريبي يحابي الأغنياء، والإعانات التي تقدمها الحكومة اللبنانية للقطاع الخاص بما في ذلك المدارس الخاصة والمستشفيات؛ ناهيك عن حقيقة أن بنية الاقتصاد اللبناني تفضل، أولاً، القطاع المصرفي. ثانياً، القطاع العقاري، والثالث تجارة الاستيراد؛ ما أعنيه هو أنه، في لبنان وأماكن أخرى تحت النيوليبرالية، وضد الاعتقاد الشائع، تتدخل الدولة كثيراً في الاقتصاد، ولكن في مصلحة الأثرياء. الخصوصية تكمن بأن الدولة اللبنانية كانت منذ نشأتها دولة ذات اقتصاد ليبرالي. وما حدث هو أننا انتقلنا من الليبرالية في فترة ما قبل الحرب، إلى الليبرالية الجديدة في الفترة التي تلتها» (طرابلسي، محاضرة، ٢٠١٥).

بعد الحرب الأهلية ١٩٩٠، شهد الاقتصاد اللبناني إمعاناً في التوجه النيوليبرالي، الى جانب رفع القيود عن العمل (بيكار، ٢٠١٣). تطلب هذا النموذج الاقتصادي الريعي قوى عاملة أجنبية منخفضة الأجر لا تشكل عبئاً على الرأسمال. في نفس الوقت، قام، منذ ما قبل الحرب الأهلية، بتشجيع القوى العاملة اللبنانية على الهجرة إلى دول الخليج المجاورة، التي تشهد طفرة في أسعار النفط، لضمان استمرار تدفق التحويلات المالية. وقد سلط بول طبر (٢٠١٠) الضوء على الطرق التي أصبحت الأسر في لبنان تعتمد فيها إلى حد كبير على التحويلات المالية، التي تشكل ٨٨ في المئة من مدخرات الأسر، و ٢٢ في المائة من دخل الأسرة. ويقول ان هذه التحويلات هي ما يجعل المجتمع قادراً على تحمل نقص الخدمات الاجتماعية والرعاية المناسبة (طبر، ٢٠١٠: ١٧). وفي حين توسعت قطاعات الخدمات، فإن حصة الزراعة والصناعة تقلصت في الاقتصاد. يقول طبر إن الطبقة المهيمنة اقتصادياً في لبنان «رفضت تطوير القطاعات الزراعية

والصناعية لديها. بدلاً من ذلك، ركزت على القطاع العقاري، وعلى التجارة والسياحة، والخدمات المصرفية والمالية. هذا الاتجاه تم تعزيزه منذ عام ١٩٩٠، نتيجة لالتزام الحكومات المتعاقبة بالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، ما أدى الى سوق عمل محدود متميز بتدني الأجور» (٢٠١٠:٦). وبالتوازي مع ذلك، فقد استمر الاقتصاد غير النظامي ينمو باستمرار، وقد قدره صندوق النقد الدولي بما يعادل ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الأجمالي، عام ٢٠١١. وبالفعل، إن التشوهات الهيكلية في الاقتصاد بدأت بعد الحرب الأهلية مع انتشار الشركات المتوسطة والصغيرة. ووجدت دراسة أجريت في عام ٢٠٠٣ أن ٩٧ في المائة من هذه الشركات توظف أقل من عشرة عمال، و٤٦,٨ في المئة توظف بين ٢-٤ عمال، في حين ان الشركات التي توظف واحداً فقط تشكل تقريبا ٤٥ في المئة من الشركات (حمدان،٢٠٠٣).

وبالطبع كان لهذه التوجهات الاقتصادية انعكاسٌ سلبي على وضع العمال. فلا شك في وجود تجربة مشتركة للعمال في ظل النيوليبيرالية تمتاز بالهشاشة، وتؤدي الى حالة مستمرة من القلق واليأس والمخاطرة، التي يعيشها العاملون بشكل غير ثابت وغير نظامي. وفي لبنان، تحولت شريحة واسعة من العمال إلى عاملين وفق عقود مؤقتة، يعيشون يوماً بيوم ومحرومين من الحد الأدنى من الأمان الاجتماعي. فنصف العمال المقيمين في لبنان غير مشمولين بأي نظام رعاية صحية. وعلى الرغم من المطالبات الكثيرة، لا زالت الحكومة حتى اليوم ترفض مناقشة مشروع الضمان الصحي الشامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة أرباع القوى العاملة لا يشملها نظام المعاشات التقاعدية، ولا أي شكل من أشكال إعانات البطالة. وقد انخفض معدل العمل بأجر في القطاع النظامي إلى حد كبير ليصل إلى ٢٩ في المئة من القوى العاملة (زبيب، ٢٠١٢). هذا، وتمتلئ إدارات القطاع العام والدولة بالآلاف من عمال المياومة والعقود المؤقتة (المرصد العمالي اللبناني، ٢٠١٣). وبالتالي، زجت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية الغالبية العظمى من العمال المقيمين في لبنان في ظروف معيشية شديدة الهشاشة، في خدمة أقلية تستفيد منها.

وفي أعقاب هذه التطورات، تشكل بيئة ما بعد الحرب تحدياً كبيراً للحركة النقابية. فهذه الأخيرة لم تستطع تشكيل قوة قادرة على أن تنتج التغيير الفعال في الاقتصاد، أو على الأقل أن تعيد بعضاً من التوازن الى علاقات القوة غير المتكافئة بين شرائح متزايدة من المفقرين والائتلاف الحاكم (نخبة رجال الأعمال، النخبة التقليدية، و أمراء الحرب الذين صعدوا إلى السلطة بعد اتفاق الطائف، الذي وضع حداً للحرب الأهلية

[١٩٧٥-١٩٩٠]). على العكس من ذلك، فإن النقابات، وفي قلبها الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان (الاتحاد العمالي العام) -الممثل الوحيد المعترف به رسميا للعمال في لبنان- خرجت من الحرب ضعيفةً، وأكثر هشاشة في مواجهة الانقسامات الطائفية والسيطرة الحزبية، وأكثر محافظة، وأقل ديمقراطية وراديكالية مما في أي وقت مضى. لا بل أصبحت القيادة النقابية الحالية أداة أساسية لترويض المجتمع (زبيب، ٢٠١٢).

نقابات من دون عمال

في سنوات ما بعد الحرب، تعين على الحكومة إسكات الحركة النقابية من أجل تطبيق سياساتها النيوليبيرالية مع أقل معارضة ممكنة. في ذلك الوقت، في منتصف التسعينيات، كانت قيادة الاتحاد العمالي العام ذات توجه يساري ومعارض لسياسات الحكومة، القاضية بخلق دين عام مرتفع، وعجز في الموازنة، وتزايد إفقار العمال والأجراء (بارودي، ١٩٩٨). كان بين المطالب الرئيسية للنقابات العمالية زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص، لتعويض العمال من الخسارة في القوة الشرائية، الناجمة عن تضخم عام ١٩٩٢. واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية التي استخدمتها السلطة على يد وزارة العمل للسيطرة على الحركة النقابية، تمثلت في إعطائها تراخيص لاتحادات نقابية «صفراء»، أي محسوبة على أحزاب في السلطة. وكانت هذه الوسيلة التي اتبعتها الدولة من أجل السيطرة على قيادة الاتحاد العمالي العام، عن طريق ادخال الاتحادات الصفراء تلك في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، لمنع انتخاب المرشحين المناهضين للحكومة في القيادة، وللسيطرة على عملية صنع القرار. في الواقع، فإن قانون العمل يسمح لمجموعة من ثلاث أو أكثر من النقابات بتشكيل اتحاد. ويحق لهذا الأخير ان يتمثل في المجلس التنفيذي باثنين من اعضائه، بغض النظر عن حجم عضوية الاتحاد المعني. من هنا، نجحت السلطة في «خطف» الاتحاد العمالي العام عن طريق «تفريخ» نقابات صفراء.

هذه السياسة طبعاً لم تكن جديدة، بل اتبعتها السلطة في مراحل عدة، إلا أنها كانت أكثر وضوحاً في التسعينيات، عندما كانت الحكومة أقوى وعقدت العزم على تنفيذ مشروعها النيوليبيرالي. ويقول باروردي ما يلي: «بعد توليه السلطة، اتخذ الحريري موقفاً أكثر تشدداً تجاه النقابات، لأنه اعترض على أساليبها، وكان يخشى «المطالب المبالغ بها» بزيادة الأجور. واعتبر ان منح مزايا إضافية للعمال، سوف يعرض برنامجه للإصلاح الاقتصادي للخطر» (بارودي، ١٩٩٨: ٥٤٤). وفي عام ١٩٩٧، ومن أجل إطاحة

القيادة الناشطة في الاتحاد العمالي العام، رخص وزير العمل لإنشاء سبعة اتحادات جديدة موالية لرئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل، نبيه بري، وادرجها في الاتحاد العمالي العام، على الرغم من رفض قيادته. ونتيجة لذلك، نما الاتحاد العمالي العام من تسعة اتحادات نقابية في عام ١٩٧٠، إلى واحد وعشرين في عام ١٩٩٣، إلى ثمانية وعشرين في عام ١٩٩٧، إلى سبعة وثلاثين في عام ٢٠٠٠، إلى خمسين اتحاداً نقابيا حالياً تضم ٦٠٠ نقابة (بدران وزبيب، ٢٠١١). وهذا التضخم في عدد الاتحادات لم يأت نتيجة لتوسع قاعدة العمال المنضوين في نقابات. على العكس من ذلك، استندت الدراسة التي تم القيام بها، في عام ٢٠٠٠، إلى قوائم الانتخابات الرسمية المقدمة إلى وزارة العمل، وقدرت العدد الإجمالي للعضوية في جميع اتحادات النقابات بنحو ٥٨ ألفا. وهذا يعني أن التمثيل الفعلي للاتحاد العمالي العام لا يتجاوز، في أفضل الأحوال، ٧٪ من مجموع قوة العمل اللبنانية (بدران وزبيب، ٢٠١١). وفي حالة عدم وجود إحصاءات جديدة، يعتبر العديد من النقابيين والنشطاء العماليين بأنه، على الأرجح، في السنوات العشر الماضية، حصل تدهور في عضوية النقابات، خاصة مع تراجع مكانة الاتحاد العمالي العام، وعدم قدرته على تحقيق أي من المطالب التي طرحها خلال أكثر من عقد.

منذ أواخر التسعينيات، أصبح الاتحاد العمالي العام منظمة تعمل من داخل النظام، وتعمل على المحافظة على الوضع القائم، بدلاً من تحديه. وأدى فساده، وبيروقراطيته، واستتباعه لأحزاب السلطة، الى نأي العمال عن العمل النقابي. ويرتبط العزوف العمالي عن العمل النقابي أيضاً بحقيقة أن الاتحاد العمالي العام أصبح أداة من أدوات إعادة إنتاج السلطة. هكذا، لم يعد يلعب الاتحاد دوراً بارزاً في المفاوضات الجماعية وفي دعم العمال وتنظيمهم في أماكن العمل. أما انتخابات الاتحاد العمالي العام، فاستندت إلى حد كبير إلى سياسة الولاءات الشخصية. هذه الانتخابات ما هي إلا وسيلة لإنتاج علاقات زبائنية بين العمال وممثليهم ليتمكنوا من الاستفادة منها عند الضرورة. أصبح الاتحاد العمالي العام منظمة بيروقراطية، منظمة بشكل هرمي، تتركز السلطة فيها بهيئاتها العلوية. وبدلاً من تمثيل مصالح العمال، أصبح الاتحاد أداة لتعزيز مصالح الطبقة الحاكمة. وفي حين أن الاتحاد، والنقابات بشكل عام، بنى في السابق قاعدة عضويته بين العاملين في القطاع النظامي، يشكل اليوم العاملون في القطاع غير النظامي، تحدياً كبيراً لأي حركة نقابية قد تنشأ.

عمال بدون نقابات

يمثل القطاع غير النظامي نصف القوى العاملة في لبنان. ويتشارك العمال في هذا القطاع حالة كبيرة من الهشاشة. فمن خصائص العمالة غير النظامية عدم وجود حماية للعمال في حال عدم دفع الأجور، والعمل الإضافي الإلزامي، والتسريح من دون إشعار أو تعويض، وظروف العمل غير الآمنة وانعدام المزايا الاجتماعية والضمان الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يشكل عمال القطاع غير النظامي تحدياً كبيراً للنقابات. فكما تقول نايلة كبير: «تضع المنظمات العمالية استراتيجياتها وأساليب تنظيمها، وفق نموذج قائم على مكان عمل واضح المعالم والمهام، وأصحاب العمل. وحول نموذج للعامل كرجل معيل. إلا أن العمال في القطاع غير النظامي، من ناحية أخرى، قد يكونون موزعين في أماكن عمل متفرقة، ويقومون بمجموعة واسعة من المهام، حيث لا يوجد صاحب عمل محدد، وهم يشكلون قوة عمل نسائية بشكل متزايد» (كبير وآخرون، ٢٠١٣: ٤). وعلى الرغم من العدد المتزايد من العاملين في القطاع غير النظامي، كان موقف النقابات تجاههم، ولا يزال، في كثير من الأحيان، يتميز بالخوف والعداء، حيث يُنظر اليهم كمصدر تهديد للامتيازات التي حصلت عليها النقابات خلال عملها المنظم. وسأعطي مثالاً عن هذا «العداء»، ضد عمال القطاع غير المنظم. وهو مثال قد تابعته في عام ٢٠١٢.

شهد مطلع أيار/مايو ٢٠١٢ اضراباً للعمال المياومين في مؤسسة الكهرباء، مطالبين بعقود ثابتة وبأجور أكثر عدالة وبضمان اجتماعي وصحي. وقد قام العمال باحتجاجهم داخل مبنى المؤسسة وساحتها، حيث أوقفت جميع الأعمال. أراد العمال من الدولة الاعتراف بأنهم كانوا يعملون بشكل غير نظامي في المؤسسة لسنوات عديدة، وأن الإصابات التي عاناها بعضهم، أثناء عملهم المحفوف بالمخاطر (خاصة بالنسبة لعمال التصليحات)، لم يعوَّضوا عليها. أصدر المضربون بياناً ضد خصخصة المؤسسة، بحجة أن ذلك من شأنه أن يسلبهم أي أملٍ بتحصيل حقوقهم.
هذا الاضراب سيستمر لمدة ٩٤ يوماً، صانعاً بذلك واحد من أطول الإضرابات في تاريخ لبنان الحديث، حيث استطاع العمال الحفاظ على وحدتهم رغم القمع الذي مارسته الدولة ومضايقاتها للعمال. فقد تعرضوا لضغوطات شتى لإنهاء إضرابهم. وبالفعل انتهى الاضراب على أثر ما سمّي حينها بالـ«اتفاق السياسي»، برعاية حزب الله، وحركة أمل والتيار الوطني الحر. وكان هذا الاتفاق بحاجة لإخراج أو مظلة نقابية، وهذا ما اهتم الاتحاد العمالي العام بتوفيره.

نص الاتفاق على الوقف الفوري للإضراب مقابل «وعد» بتثبيت العمال المياومين. وكانت النتيجة أن العمال أوقفوا اضرابهم، أما الوعد بأن يثبتوا في ملاك المؤسسة فقد تبخر. وأدخلت ثلاث شركات خاصة (مقدمو الخدمات) الى المؤسسة وجرى توزيع العمال عليها على أساس تعاقدي، ما أفقدهم الى حد كبير قدرتهم على الضغط كقوة واحدة. أدت خيانة الاتحاد العمالي العام للعمال، وعدم وجود تمثيل نقابي لهم، إلى جعل المفاوضات بين الإدارة والعمال تتم عن طريق علاقاتهم بالاحزاب السياسية. ويقول أحد قادة الاضراب: «لقد تركنا لمواجهة وزير الطاقة والمياه وحدنا، من دون أي دعم من الاتحاد العمالي العام، وشعرنا بأننا كنا أيتاماً طوال الـ ٩٤ يوما». في الواقع، فإن العمال المياومين لم يحصلوا على أي نوع من الدعم من الاتحاد العمالي العام، طوال فترة الإضراب. وتدخل هذا الأخير، في اليوم الأخير، لوضع حد للإضراب، في تنسيق وثيق مع الأحزاب السياسية الطائفية في السلطة، التي كانت أكثر اهتماماً بإيجاد حصة لها في صفقة الخصخصة الجزئية التي جرت، بدلاً من رفع المستوى المعيشي للعمال.
على صعيد آخر، اتخذت نقابة موظفي مؤسسة كهرباء لبنان موقفاً عدائياً تجاه العمال المياومين، ووقفت مع الوزير وإدارة مؤسسة كهرباء لبنان ضد العمال. أثناء الإضراب، علقت النقابة منشورات على جدران وأبواب الشركة تفيد فيها أن الإضراب هو «عرقلة لسير العمل في الشركة وعرقلة لمصالح المواطنين». في ذلك الوقت، قال لي أحد العمال المضربين: «لو اتخذت نقابة الموظفين موقفاً داعماً للإضراب، لساهم ذلك في فوزنا، ولكان من شأنه أن يضمن حقوقنا وحقوق الموظفين في ضوء التهديد المتزايد بخصخصة المؤسسة، والهجوم التدريجي على مكتسبات الموظفين». وتمثل حالة العمال غير النظاميين، المياومين، في مؤسسة كهرباء لبنان، مثالاً واحداً على تعاطي النقابات والاتحاد العمالي العام مع عمال القطاع غير المنظم. هؤلاء، ليسوا حصراً، غير مدرجين على أجندة هذه النقابات، بل يتم إقصاؤهم بشكل واضح، وجرى التعاطي معهم بعدائية منقطعة النظير. هذا ومن الجدير ذكره أن أغلب الحركات العمالية الاحتجاجية التي خرجت في السنوات الاخيرة- بالاضافة الى تحرك هيئة التنسيق النقابية- قامت على يد العمال غير النظاميين في قطاعات مختلفة، مثل عمال «سبينيس» ومتعاقدي مستشفي رفيق الحريري، وكازينو لبنان، ومياومي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والادارات العامة. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على أن هنالك مراكز جديدة للاحتجاج العمالي، وهي تقع خارج الأطر التقليدية للنشاط النقابي، الأمر الذي يتطلب من النقابات إعادة النظر في فهمها لعلاقات العمل في ظل النيوليبيرالية، التي أدت من بين ما أدت له الى تفتيت العمالة، والى ايجاد فئات عمالية خارج علاقات العمل التقليدية. ومن بين هذه المراكز، لا بد من الإشارة، بوجه أخص، إلى فئة النساء.

النساء والنقابات العمالية

اتسم التاريخ المبكر للنقابات العمالية في لبنان باستبعاد النساء العاملات من صفوفها. وعززت من هذا الاستبعاد التصورات المجتمعية حول المرأة والأدوار المنوطة بها، والتي أعاقت إمكانية تنظيم النساء كقوة تغييرية. ويقول أبي صعب (٢٠١٠) إن السياسات والاستراتيجيات التنظيمية، التي اتبعها القادة النقابيون في مطلع العشرينيات لم تلتفت الى التقسيم الجندري للعمل:

«عدم التشديد على المطالب الخاصة بالنساء العاملات دفع بهن احياناً لأن ينشطن بشكل مستقل، ويسرن في مواجهة الحكومة من دون مساعدة القيادات النقابية والعمال. لناحيتهم، لم يحقق النقابيون والشيوعيون شيئا من القاعدة القوية للمطالب النسائية، ومنها ما يتعلق بالعمل المنزلي والعناية بالأطفال، التي تشكل بعداً هاماً من أبعاد ما ينطوي عليه العمل النسائي. لم يحاولوا اتباع استراتيجية استقطابية صديقة للمرأة، أو جداول اجتماعات تنظيمية تلائم النساء. على العكس، فاللغة المتبعة، والتخطيط وتعبئة المبادرات، استهدفت العمال الذكور حصراً» (٢٠١٠: ١٨).

لذا, فإن أولى تجارب النساء في النشاط العمالي لم تأت من داخل النقابات، بل انبثقت من تجاربهن الذاتية مع الاستغلال في أماكن العمل؛ وقد تمكنَّ من صنع تاريخ نضالي معتبر منذ أوائل القرن التاسع عشر، في مصانع الحرير في جبل لبنان، التي ارتكزت على اليد العاملة النسائية (خاطر، ١٩٩٦). ومع تدهور صناعة الحرير التي كانت شديدة الربحية سابقاً، تمددت صناعة التبغ منذ عام ١٩٣٥ على اثر الاحتكار الفرنسي للتبغ من خلال الريجي Régie Co–Intéressée Libanaise des Tabacs et Tombacs، مع قوة عمل نسائية تجاوزت الـ٤٠٪. ويبيّن أبي صعب كيف أن النساء كنّ الأكثر جذرية في المواجهة، وتحديداً في إضرابات عام ١٩٤٦ التي قامت للاعتراض على سياسات الريجي التمييزية بحق العاملات. ويذهب أبي صعب حد القول أن نضالات العاملات أسفرت عن اعتماد قانون العمل لجميع العمال، الذي، وإن شابه العديد من المشاكل، شكل خطوة تاريخية مهمة في نضالهن. غير أن مساهمة النساء في الحركة العمالية في لبنان، غُيّبت في كتابات المؤرخين المهتمين بالحركة العمالية، ومن كتابات النقابيين والشيوعيين على حد سواء، إلا بشكل عرضي. والوثائق التاريخية النادرة التي كتبها مصطفى العريس (١٩٨٢) وإلياس البويري (١٩٨٦)، وهما من أبرز القيادات التاريخية للحركة النقابية في لبنان، لم تتضمن ذكراً لأغلب نضالات العاملات، وذلك بسبب أن أغلب تلك النضالات كانت تحصل خارج أطر التحركات النقابية المنظمة.

واليوم، وعلى الرغم من أن عدد النساء في عالم العمل، سواء النظامي أو غير النظامي، قد زاد بشكل كبير، إلا أنه يبدو أن النقابات العمالية غير مستعدة حتى اللحظة لإعادة التفكير في بناها واستراتيجيتها لتستوعب الوافدات الجدد، وتستقطبهنَّ. فازدياد عدد النساء العاملات لم ينعكس ازدياداً في عضويتهن النقابية. كما تبقى النساء خارج أي تمثيل في نشاطات جميع النقابات والاتحادات النقابية في لبنان، وقيادتها. فبين ١٠٠ ممثل نقابي لـ٥٠ اتحاداً نقابياً، في المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، لا يمكننا إيجاد أثر لامرأة واحدة.

إن سلسلة من التحديات البنيوية في النقابات نفسها قد اعاقت مشاركة النساء العاملات، وتنظيمهن. الى ذلك، لا تزال تطبع العمل النقابي ثقافة ذكورية تعزز من تجاهل القضايا الخاصة بالنساء، وهذه الثقافة تميل الى لوم النساء على اعتكافهن عن التنظيم النقابي. فيقول كاسترو عبدالله، رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين التالي: «اتحادنا أفضل من الاتحادات النقابية الأخرى، فنحن على الأقل نولي بعض الأهمية للنساء. وتاريخياً، كان لدينا عضوية نسائية في قطاع الخياطة والطباعة والتبغ. إلا أن هنالك مشكلة في عضوية النساء. والنساء هن من يتحمل مسؤولية ذلك، لأنهن يقفلن الباب على أنفسهن، ولا يتفاعلن مع زملائهن. عام ١٩٨٢ حاولنا فرض قانون يوجب على المجلس التنفيذي بأن يتمثل بامرأة واحدة على الأقل، وعلى انشاء لجنة للمرأة. ومع ذلك، لم نستطع ايجاد امرأة واحدة لترشح نفسها لتكون ممثلة للجنة، لذلك حل رجل مكانها! هنالك مشكلة أخرى أن الرجال لن يتركوا مركزهم النقابي لتحتله امرأة داخل قطاعهم. فعقلية الرجل النقابي تقول إنه: إذا كانت النساء لا يرغبن بالانضمام الى نقابات العمال، فلماذا علينا أن نشجعهن، أو نحرضهن على ذلك؟ فذلك من شأنه أن يخفف أعباء هؤلاء النقابيين. ويعتبر آخرون انه: لماذا يجب علينا ان ندعو النساء الى الانضمام الى نقاباتنا، ما سيؤدي بنهاية المطاف الى التنافس على مقاعدنا؟ لذلك، فمن ناحية، تتجاهل النقابات النساء، ومن ناحية أخرى، متى مهدت النقابات باب دخول النساء اليها، لم يسارعن الى دفع الباب، على مصراعيه، للدخول.» (مقابلة مع كاسترو عبد الله, رئيس الاتحاد الوطني, شباط/فبراير ٢٠١٥).

الاتحاد الوطني هو من أقدم الاتحادات العمالية في لبنان، وهو نشأ في خضم نضال الطبقة العاملة في مواجهة الاستعمار والرأسمالية، في الثلاثينيات من القرن الماضي. وبعد سنوات من الاضطهاد والملاحقة لكوادره النقابية بسبب نشاطهم «الشيوعي» (أبو حبيب، ٢٠١١)، استطاع الاتحاد انتزاع ترخيص رسمي له من الحكومة عام ١٩٦٦،

وأصبح عضواً في الاتحاد العمالي العام عام ١٩٧٠، وسحبت عضويته منه عام ٢٠١٢. في أعقاب الحرب الأهلية، لم يسلم الاتحاد الوطني من مصير المنظمات النقابية الأخرى. فالحرب اقترنت بالبيروقراطية النقابية لتقوض أساس العمل النقابي في البلاد. وعلى مدار العقدين المنصرمين، ازدادت الهوة بين العمال ومنظماتهم النقابية. والواقع أن النقابات العمالية تعاني من مشاكل هيكلية مرتبطة بتدني العضوية، وبغياب آليات ديمقراطية لاتخاذ القرارات المرتكزة على القواعد، وعدم استقلاليتها تجاه التدخلات السياسية والطائفية. أما هدف القيادات النقابية البيروقراطية فغدا المحافظة على مقاعدها، حتى وإن لم يعد هنالك من أعضاء لترأسهم. والقيادة النقابية أضحت شريحة من الرجال اللبنانيين البيروقراطيين، المنتمين للطبقة الوسطى، ممن يفضلون أمان الاعمال الروتينية (مثل تخليص المعاملات ومتابعة نزاعات عمل فردية)، على مخاطر الصراع العمالي وتنظيم فئات عمالية جديدة. وإقصاء النساء عن العمل النقابي كان النتيجة الحتمية للقاعدة التي كانت تعمل وفقها البيروقراطية النقابية الذكورية. غدت هذه النقابات هياكل متكلسة وعقبة أساسية أمام تنظيم فئات عمالية مختلفة، كالنساء والعمال المهاجرين أيضا.

العمال المهاجرون في دائرة الاستثناء

منذ عام ١٩٩٠، أصبح لبنان بشكل متزايد، بلداً يتلقى العمالة المهاجرة، سواء العربية، منها، أو غير العربية. فقد قدم اللاجئون الفلسطينيون، والمهاجرون من إثنيات مختلفة من سوريا والعراق إلى لبنان قبل عام ١٩٩٠ بوقت طويل واستقروا فيه (طبر، ٢٠١٠). وشكل العمال السوريون تاريخياً نمطاً طويلاً من تدفق الهجرة، منذ انفصال البلدين أحدهما عن الآخر. ويقول طبر إن نمط الهجرة السورية الى لبنان تيسر بفعل سهولة التنقل، وقصر المسافة الجغرافية، وعمق الشبكات الاجتماعية، والحدود المفتوحة نسبياً بين البلدين. ومنذ نهاية الحرب في التسعينيات، وتوقيع «اتفاق الطائف»، أصبح السوريون يشكلون جزءاً معتبراً من قوة العمل في البلاد. علاوة على ذلك، ارتفع عدد العمال المهاجرين من آسيا وأفريقيا الذين تركزوا في القطاع غير النظامي، الذي أخذ بالتوسع في مرحلة ما بعد الحرب، نتيجة لتوسع السياسات الاقتصادية الرأسمالية الريعية. ويذكر تقرير صادر عام ٢٠١١ أن العمال المهاجرين يمثلون ٧٦٠ ألفاً من مجموع القوى العاملة في لبنان، المؤلفة من ١,٢ مليون عامل وعاملة. ما يعني أن المهاجرين يشكلون ما يقارب من نصف القوى العاملة في لبنان. وطبعاً هذه الأرقام سابقة لموجة لجوء السوريين الكبيرة الى لبنان، في السنوات اللاحقة.

فنمط الاقتصاد في لبنان قائم على تشجيع هجرة مواطنيه الى الخارج للاستفادة من تحويلاتهم المالية، في مقابل الاعتماد على العمالة الأجنبية للقيام بالأعمال التي لا تتطلب «مهارة» عالية: «أنواع الوظائف التي يضطلع بها العمال الأجانب هي تلك الوظائف التي تتصف بالصعوبة، وبالمخاطرة، والتي يتم اعتبارها قذرة» (شاهناواز، ٢٠٠٢). هنالك احتمال أقل أن يقبل لبنانيون بوظائف مرتبطة بوصمة اجتماعية، وأجور شديدة الهزال، وظروف عمل لا انسانية (شاهناواز، المرجع السابق). وعادة ما يتم توظيف العمال المهاجرين في قطاعات اقتصادية محددة، كالبناء والمرافق الصحية، التي لا يميل أغلب اللبنانيين الى العمل فيها.

وعلى الرغم من نموذج «الهجرة الاستبدالية» التي يتحدث عنها طبر (٢٠١٠:١٠)، تواصل النقابات العمالية مخاطبة العمالة الوطنية حصراً. وهذه الظاهرة ليست خاصة بالنقابات اللبنانية، بل إن جذورها تعود إلى الأيديولوجية القومية التي حملتها بلدان ما بعد الاستعمار، التي أعلت من أهمية تحقيق «سوق وطنية» تضمن الاكتفاء الذاتي، و«صناعة» وطنية قوية، و«قوى عاملة وطنية». ولهذا السبب، لا تزال لوائح النقابات، وأنظمتها الداخلية، تربط العضوية بشرط حصول العامل على الجنسية الوطنية. وفي لبنان منح العمال المهاجرون الحق بأن يصبحوا أعضاء في النقابات، من دون أن يكون لهم الحق في الترشح والانتخاب داخل نقاباتهم. إذ لا يزال خطاب النقابات وأنظمتها الداخلية محافظةً ورجعية، في ظل التغيرات الكبيرة التي طرأت على شكل العمالة وتركيبتها، التي رافقت سياسات الأسواق المفتوحة وحركة العمالة المهاجرة العابرة للحدود الوطنية.

مثلاً، ترافقت حركة اللجوء والهجرة السورية الى لبنان مع خطاب نقابي يدعو مراراً وتكراراً وزارة العمل اللبنانية الى التدخل، من أجل «وضع حد للمنافسة بين العمال اللبنانيين والأجانب وحماية العمال اللبنانيين». هذا الخطاب المناهض للهجرة، يمثل تكنولوجيا للسيطرة على العمال، وهو يتسق مع المنطلقات القومية للنقابات اللبنانية. هذا الخطاب الذي تروجه القيادات النقابية، يقسم الطبقة العاملة الى معسكرين متعاديين، في جانب منها العمالة «الوطنية»، والعمالة المهاجرة في الجانب الآخر. ويتم تحميل هذه الأخيرة مسؤولية خفض مستويات معيشة المواطنين وضياع مكتسباتهم. ويتم تكثيف هذا العداء من خلال الخطاب المهيمن للأحزاب اليمينية، ووسائل إعلامها التي دأبت على لوم «الأجانب»، واللاجئين السوريين تحديداً، واللاجئين الفلسطينيين قبلهم، على الاخفاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وبالوقت عينه يتم خلق ثقافة

شعبية كارهة للأجانب وعنصرية ضد العمال المهاجرين واللاجئين. فلطالما كان لخطاب التعبئة والتحريض ضد «الغريب» و«الأجنبي»، في الخطاب السياسي العام، دوراً هدفه خلق تماسك للهوية الوطنية اللبنانية.

إضافة إلى الخطاب المعادي للأجانب، هناك انعدام الحماية القانونية للعمال المهاجرين. فكما يقول طبر: «ان الاطار القانوني يستثني المجموعات المهاجرة من كل مجالات الحياة، خاصة في مجال العمل» (طبر، ٢٠١٠:١٠). هذه العوامل تجعل العمال المهاجرين مكشوفين أمام جميع أنواع الاستغلال الرأسمالي. وفي هذا الإطار، فإن دور الخطاب العنصري والعنصرية المؤسسية، التي تترافق جنباً إلى جنب مع تدفق العمالة الأجنبية، هو الحفاظ على عمل سوق العمالة الرخيصة، بشروطه الاستغلالية. وتشكل العنصرية المؤسسية، التي تدعمها قوانين واجراءات، مثل نظام الكفالة، والتي تحكم العمال المهاجرين، بالاضافة الى سياسات الاعتقال والترحيل، تشكل جميعها حالة «الاستثناء» التي يقع ضمنها العمال المهاجرون. وحالة الاستثناء، وفق نظرية عالم الاجتماع السياسي جورجيو أجامبن، تنطوي على القرار السيادي بوضع فئات خارج نطاق القانون. وحالة الاستثناء القانونية هذه تنسحب على الأطر النقابية، إذ إن العمال المهاجرين يقبعون، أيضاً، في «حالة استثناء» نقابية. فمعظم النقابات تقصي العمال المهاجرين وتعتبرهم منافسين، ولا تهتم بالدفاع عن حقوقهم، على أرضية مشتركة مع العمال اللبنانيين، كما وتتردد في بناء التحالفات السياسية العابرة للاختلافات، التي من شأنها إن حصلت أن تتحدى الاستغلال في عالم العمل والعلاقات الطبقية التي نشأت في ظل الرأسمالية، من خلال الممارسات والمسارات العنصرية والطائفية، والمتحيزة جندريا.

أخيراً، وعلى مدار الوقت الذي تطلبه كتابة هذه السطور، كان السؤال الذي طرحه لينين حاضراً: «كيف نبدأ من البداية؟»، أو بمعنى آخر كيف نتصور حركات اجتماعية، وحركة عمالية في صلبها، بديلة، قائمة بشكل مستمر على ضم فئات جديدة، بدلاً من اقصائها، وتعمل على تدمير الاشكال المعاصرة للأبرتايد، أو نظام التفرقة الاجتماعية، والفصل العنصري، التي تفرق بين الناس على أسس وطنية وجندرية وعرقية وطائفية؟ ففي ظل واقعنا، الذي يمتاز بالهشاشة، نتيجة السياسات الاقتصادية الممعنة في استغلالها، لا بد من استراتيجية تنظيمية جديدة للنقابات العمالية، تسعى لتأطير الطبقة العاملة، والدفاع عنها، بكل اختلافاتها. فكما ردد أحدهم سابقاً: «على من يريد أن يناضل من أجل الأممية في بعدها العابر للحدود الوطنية، أن يرى أولاً أن هذه الأممية محقَّقة بالفعل داخل هذه الحدود»، وأن النساء اليوم يشكلن الجزء الأكبر من العمالة المهاجرة.

وهنا أختم مع مثال بالغ الأهمية في رمزيته. فليس من قبيل المصادفة مثلاً أن تكون الدعوة الجادة الوحيدة للتظاهر عشية عيد العمال في أيار/مايو ٢٠١٥، إنما وجّهتها عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، للمطالبة بالاعتراف بنقابتهن. في الواقع، هذا الحدث شديد الدلالة، وفيه تكمن القصة كاملة.

Abisaab, M. (2010). Militant women of a fragile nation. Syracuse: Syracuse University Press.

Al–›Aris, M. (1982). Mustafa Al–›Aris Yatadhakar [Mustafa Al–›Aris Remembers]. Beirut: Dar al–Farabi.

Al–Buwari, I. (1986). Tarikh al–Haraka al–›Ummaliyya wa al–Naqabiyya fi Lubanan: 1908–1946 [The History of the Labor and Unionist Movement in Lebanon]. Beirut: Dar al–Farabi

Bou Habib, A. (2011). "Al Ba›ad Men Tarikh Al Haraka Al Nakabiya" [a short history of trade–union movement]. Ittihad Naqabat Mouwazzafi Al Masaref. November 16. http://www.fsebl.com/CustomPage.aspx?Editor__ID=16 (accessed on March 20, 2015.)

Hardt, M. (1996) "Introduction: Laboratory Italy." in Radical Thought in Italy: A Potential Politics, Virno P. and M. Hardt (eds.). Minneapolis: University of Minnesota Press, 1–12.

Kabeer N., Milward K. and Sudarshan R. (2013) "Organising women workers in the informal economy." Gender & Development 21(2): 249–263.

Khater, F. (1996). "‹House› to ‹Goddess of the House›: Gender, Class and Silk in 19th Century Mount Lebanon." International Journal of Middle East Studies 28(3): 325–348.

Peteet, J. (1996). "From Refugees to Minority: Palestinians in Post–War Lebanon." Middle East Report 200: 27–30.

Picard, E. (2013). "The Arab Uprisings And Social Rights: Asian Migrant Workers in Lebanon." IREMAM–CNRS Aix-en–Provence, France. https://hal.archives–ouvertes.fr/halshs–00938259/document (accessed on March 17, 2015.)

Rodríguez, E. (2007). "The 'Hidden Side' of the New Economy: On Transnational Migration, Domestic Work, and Unprecedented Intimacy." Frontiers: A Journal of Women Studies 28(3): 60–83.

Tabar, P. (2010). Lebanon: A Country of Emigration and Immigration. Beirut: LAU Press.

The Daily Star (2011). "IMF: Lebanon's informal economy 30 percent of GDP." November 2. http://www.dailystar.com.lb/Business/Lebanon/2011/Nov–02/152829–imf–lebanons–informal–economy–30–percent–of–gdp.ashx (accessed on March 21, 2015.)

Traboulsi, F. (2014). Social Classes and Political Power in Lebanon. Beirut: Heinrich Böll Stiftung.

Traboulsi, F. (2015) «Compassionate Communalism: Welfare and Sectarianism in Lebanon, for Melani Cammett». Issam Fares Institute for Policy and International Affairs, AUB, Beirut. January 22, 2015. Lecture.

Zbeeb, M. (2012). "A Nation Living Day to Day." Alakhbar English. May 31. http://english.al–akhbar.com/node/7917 (accessed on January 21, 2015.)

Chalcraft, J. (2009). The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon. California: Stanford University Press.

Shahnawaz, S. (2002). "Dual Labor Markets and Public Debt: An Illustration Using the Lebanese Example". Retrieved June 7, 2009 from http://www.luc.edu/orgs/meea/volume4/article.pdf

Doraï, M.K., and Clochard, O. (2006). 'Non–Palestinian Refugees in Lebanon: From Asylum Seekers to Illegal Migrants', in De Bel Air, F. (Ed.) Migration and Politics in the Middle East: Migration Policies, Nation Building and International Relations. Beirut: IFPO, 127–143.

حزب الله، قوة مناهضة للثورة

جوزف ضاهر- تيار اليسار الثوري(سوريا)
ترجمة وليد ضو

كان حزب الله، ولا يزال، موضع نقاش ضمن «اليسار». فبعضهم يعتبره حركة اسلامية لبنانية مناهضة للامبريالية، معتبرين أنه يمثل نسخة عربية من جماعات «لاهوت التحرير» في أميركا اللاتينية، التي سعت، وتسعى، إلى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، وإعادة تأكيد الهوية الوطنية في مواجهة زحف القيم الأجنبية. وجهة النظر هذه، يعتقد بها القوميون العرب واليسار الستاليني، وقد تعرضت لمعارضة متزايدة على مر السنين، خاصة بعد بداية الانتفاضات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا المقال سيُظهِر كيف أصبح حزب الله قوة مضادة للثورة، من خلال معارضة أي تغيير جذري وتقدمي، ليس فقط في لبنان، إنما أيضا في أماكن أخرى، وخاصة في سوريا، من خلال المشاركة في قمع الحركة الشعبية السورية إلى جانب نظام الأسد.

قاعدة حزب الله الاجتماعية المتغيرة

من قاعدته الشعبية بين الفقراء في الطائفة الشيعية بلبنان، أصبح حزب الله حزباً يشمل في عضويته كوادرَ يأتون جزئياً من أوساط الطبقة الوسطى والبرجوازية في الطائفة الشيعية، وذلك على نحو متزايد، خاصة في بيروت (١). في ضاحية بيروت الجنوبية، جرى ربط العديد من العائلات الأكثر ثراء، ومعظم التجار، عبر أشخاص منهم، بحزب الله (٢)، في حين لبّت نشاطات الحزب ومؤسساته (خاصة تلك المتعلقة بالسياحة والترفيه) مصالح الطبقة المتوسطة داخل الطائفة الشيعية.

(١) بالإضافة إلى عدد كبير من الموظفين في حزب الله، الذين يقول جلبير الأشقر إنه حتى لو كان البعض منهم من خلفية بروليتارية، فحين يصبح كادراً في منظمة، يعني ذلك ترقيه الاجتماعي، وتتشكل لديه عقلية البرجوازية الصغيرة cited in Samuel Macdonald "The 2006 War in Lebanon: A Marxist Explanation", (Master's thesis, University of) .Otago 2012): 31

(٢) Abisaab M. and Abisaab R. 2014:133

ينعكس هذا التحول بين الكوادر الأساسية في الحزب، الذي لم يعد يتكون حصراً من رجال الدين الآتين من الطبقة الوسطى الدنيا، كما كانت عليه الحال حين تأسس الحزب عام ١٩٨٥، حيث بات جزء واسع منهم من حملة الشهادات المدنية (غير الدينية) العالية. وعلى سبيل المثال، تُمكن الإشارة إلى زيادة حجم ممثلي حزب الله في النقابات المهنية (Qassir ٢٠١١). كما يسيطر حزب الله على نقابة المهندسين، منذ عام ٢٠٠٨، حين فاز الحزب بمعظم الأصوات في انتخابات النقابة (Bou Dagher ٢٠٠٨). ويضم حزب الله في صفوفه ما لا يقل عن ١٣٠٠ مهندس كانوا أعضاء في الحزب عام ٢٠٠٦ (جريدة الأخبار ٢٠٠٦). وارتفاع أعداد المهندسين في حزب الله مرتبط بإعادة إعمار الجنوب والضاحية، بعد الاعتداءات الصهيونية المتكررة عليهما، وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية وعدوان تموز عام ٢٠٠٦، سعياً منه لتطوير المشاريع العقارية في هذه المناطق.

وداخل نقابة الأطباء، كان حزب الله ممثلاً في القائمة الفائزة في انتخابات عام ٢٠١٣ (Shibani ٢٠١٣). كذلك في نقابة أطباء الأسنان في لبنان، حيث يدعم حزب الله نائب رئيس النقابة، محمد قطايا (ناو ٢٠١١، نقابة أطباء الأسنان في لبنان ٢٠١٤). وفي نقابة صيادلة لبنان، التي تضم ٧٠٠٠ عضو مسجل (جريدة الشرق أونلاين ٢٠١٢)، لم يتمكن ممثل حزب الله من الفوز بقيادة النقابة عام ٢٠١٢، إذ خسر بفارق ١٣١ صوتاً مقابل مرشح يدعمه تيار المستقبل (Hamdan ٢٠١٢). والاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه هو في نقابة المحامين، حيث على الرغم من التزايد المضطرد في عدد أعضاء حزب الله، ضمنها، والتحدي المتنامي لزعامة حركة أمل المتحكم بها، لم ينجح الحزب في أن يصبح قوة مهيمنة في النقابة (جريدة النهار ٢٠١٣).

وعلى نحو مماثل، يحمل العديد من القادة السياسيين لحزب الله شهادات عليا ويتحدرون من عائلات غنية من الطائفة الشيعية. خلال الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، كان يحمل ٥ نواب من أصل ١٠ من حزب الله شهادة الدكتوراه، وشارك ٤ آخرون على الأقل في نشاطات اقتصادية «مرموقة» (٣). وينحدر نائب حزب الله، الأقدم من بين زملائه، علي عمار، من إحدى أغنى العائلات في برج البراجنة (٤،٥). ويتكرر هذا

(٣) النواب الذين يحملون شهادة دكتوراه هم: علي المقداد وحسن فضل الله ونواف الموسوي وعلي فياض وحسين الحاج حسن. ومن ناحية المصالح التجارية، نوار الساحلي هو عضو في مجلس إدارة بنك لبنان وسوريا، ومحمد رعد ومحمد فنيش يساهمان في المجموعة الاعلامية اللبنانية (المنار)، والحاج حسن يدير مدرستين في بيروت.

(٤) حسن كريم، «الانتخابات النيابية في الجنوب»في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨، ص. ٢١١

(٥) انتخب في كل الدورات الانتخابية منذ عام ١٩٩٢، ما عدا عام ١٩٩٦. عمه هو النائب السابق، محمود عمار، بين عامي ١٩٥٧و١٩٩٢. وكان مقرباً من الرئيس السابق كميل شمعون (كريم «الانتخابات النيابية في الجنوب، ٢١١)

النمط، على مستوى البلديات، حيث يختار حزب الله للانتخابات أشخاصاً من عائلات شيعية نافذة مثل الخنساء، وكنج، وقماطي، وفرحات، ورحال، وسليم (٦).

حتى على مستوى المؤيدين والمتعاطفين، يمكن تلمس هذه الاتجاهات أيضاً. واليوم، طبقات غير متجانسة من المجتمع تنظر إلى حزب الله بطرق مختلفة. حيث درست البروفسورة في الجامعة الأميركية ببيروت، جوديت بالمر هاريك، التنوع الاجتماعي لداعمي حزب الله (٧)، فوجدت أنه منذ بداية منتصف التسعينيات، يمكن العثور على مؤيدين للحزب في جميع الطبقات الاجتماعية، ولم يكن ذلك مقتصراً، إلى حد كبير، على أبناء الطبقات الفقيرة من الطائفة الشيعية. وقد استمر هذا المسار خلال العقد الماضي، كما يظهر عبر النتائج المرتفعة التي سجلها الحزب خلال الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٩، في المناطق التي ليست الأكثر فقراً، وتسكنها الطائفة الشيعية، مثل النبطية وجبيل (٨). وخلال مقابلة أجريتها لهذا البحث، أكد عبد الحليم فضل الله أيضاً أن أعداداً كبيرة من الشباب المنحدرين من الطبقات المتوسطة والعليا من الطائفة الشيعية تدعم الآن (أو انضمت إلى) الحزب، من ضمنهم شباب يأتون من عشائر البقاع المعارضة تقليدياً لحزب الله (٩).

وداخل شبكة الحزب التعليمية، يظهر تغيُّر في خصائص قاعدته الاجتماعية، بفعل الأقساط المدرسية العالية جداً، داخل مدارس المصطفى، التي يشرف عليها الشيخ نعيم قاسم. وبحسب كاترين لو توماس، تهدف هذه المدارس إلى تعليم أبناء قياديي الحزب، بالإضافة إلى أبناء الطبقة العليا والوسطى من الطائفة الشيعية. وفي مدرسة البتول للبنات، التي تشكل جزءاً من شبكة مدارس المصطفى، تبلغ قيمة الأقساط المدرسية للشخص الواحد حوالى ١٦٠٠ دولار أميركي، وهو مبلغ لا يمكن أن تتحمل عبء دفعه غالبية اللبنانيين (١٠). وتخلص لو توماس إلى أن «شبكة مدارس المصطفى»، يمكن اعتبارها خاصةً بالطبقة المتوسطة العليا لحزب الله، بحيث توفر الخدمات للطبقة الغنية في الطائفة الشيعية وتنشر الفكر السياسي للحزب تحت إشراف نعيم قاسم» (١١). بالإضافة إلى ذلك، تتجه مؤسسات حزب الله نحو خدمة الطبقات الأكثر ثراء

(٦) Harb, le Hezbollah à Beyrouth (1985–2005), de la banlieue à la ville, 153

(٧) Judith Palmer Harik "Between Islam and the System: Popular Support for Lebanon's Hizbullah", Journal of conflict resolution, Vol. 40, No. 1, (1996), 55

(٨) مستوى خط الفقر الأدنى والأعلى عام ٢٠٠٥ تراوح على التوالي بين ١،٠٥ بالمئة و١١،٣٧ بالمئة في النبطية (أكثر من ٩٥ بالمئة من سكانها من الطائفة الشيعية) وبنسبة ٠،٩ بالمئة و٢،٩٣ بالمئة في كسروان/جبيل (٢٠ بالمئة من سكانها من الطائفة الشيعية) (UNDP 2008).

(٩) مقابلة مع عبد الحليم فضل الله، مدير مركز الدراسات والاستشارات التابع لحزب الله، حزيران ٢٠١٢، بيروت

(١٠) Catherine Le Thomas, Les écoles chiites au Liban, (Paris: Karthala–IFPO 2012), 179

(١١) Le Thomas, Les écoles chiites au Liban, 142–143

من بين أبناء الطائفة الشيعية. ومن الأمثلة على ذلك مستشفى الرسول الأعظم، الذي يوفر خدمة للشخصيات «المهمة»، وغرفاً متميزة للمرضى. ويذكر موقع المستشفى الالكتروني: «صحيح أن الرعاية الطبية هي خدمة أساسية، ولكن لا ننسَ أن الإدارة تقدم أفضل الخدمات الفندقية لمرضاها، من خلال وجود جناحين لكبار الشخصيات، و«سوبر» جناحين آخرين» (الرسول الأعظم ٢٠١٤).

هذه الخصائص، من التمثيل السياسي والقاعدة الاجتماعية لحزب الله، تدل على أنه في وقت يتواصل فيه تلقي الحزب دعم الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية، تتوجه أولويات الحزب، على نحو متزايد، لناحية أعلى الطبقات. اعترف نائب حزب الله، علي فياض، بحصول هذا الاتجاه عام ٢٠١٠، عندما قال: «إن حزب الله ليس حزباً صغيرا بعد الآن، إنه يمثل المجتمع بأكمله. هو حزب الفقراء، نعم، ولكن في الوقت عينه، هناك العديد من رجال الأعمال فيه، ولدينا الكثير من الأغنياء، والبعض من فئة النخبة» (١٢). وأكد زعيم حزب الله، حسن نصر الله، هذه الاتجاهات، بشكل غير مباشر، في خطاب أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩، حين حث أعضاء الحزب على إنهاء «حب البذخ»، ودعاهم إلى اعتماد الإيمان بالله ببساطة، بسبب «الخوف من الآخرة» (١٣).

في الوقت عينه، ارتبط جزء جديد من البرجوازية بالحزب من خلال رؤوس الأموال والاستثمارات الإيرانية، في حين انحازت أجزاء من البرجوازية في الطائفة الشيعية، سواء في لبنان أو في دول الاغتراب، وعلى نحو متزايد، تحت مظلة حزب الله، أو على الأقل قريباً منه، بسبب قوته السياسية والمالية. وإلى جانب زيادة الوزن الاقتصادي والاندماج في النظام السياسي، ارتبط حزب الله بالفساد وتنامي الممارسات الزبائنية. إن تزايد الأهمية السياسية والاقتصادية لحزب الله جعلته في موقع منافسة ومواجهة منظمتين، على نحو متزايد، من جزء من البرجوازية اللبنانية، الدائرة في فلك الحريري و١٤ آذار (المرتبطين بدورهما، برؤوس أموال خليجية)، ولا سيما بعد انسحاب الجيش السوري عام ٢٠٠٥. ومعارضة ١٤ آذار السياسية لحزب الله، المدعومة من الدول الغربية ودول الخليج، يجب أن تفهم على أنها منافسة على الصعيد الوطني بين قوتين مرتبطتين بقوى إقليمية مختلفة. وعلى الرغم من هذا التنافس، تعاونت هاتان الكتلتان الرأسماليتان، بعضهما مع بعض، خلال الأزمات- خاصة لناحية مواقفهما المماثلة، تجاه العمال والحركات الاجتماعية الأخرى، والتوجه نحو الإصلاح النيوليبرالي في

(١٢) Michael J. Hersh "Follow the money", The National February 4, 2010, accessed April 2, 2011, http://www.thenational.ae/news/world/follow-the-money

(١٣) Al-Insaniyyah "Note: a discipline Hezbollah", September 18, 2009, accessed 20, February 2013, http://al-insaniyyah.blogspot.ch

لبنان، وتعاونهما في الحكومة، بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥.

الدولة الطائفية البرجوازية

تراجع نقد الحزب الراديكالي الأولي، تجاه النظام السياسي الطائفي والبرجوازي اللبناني، بعد دخوله البرلمان ومشاركته في النظام السياسي، على أسس طائفية، بغض النظر عن استمرار هذا النقد والخطاب الشعبوي، على المستوى اللفظي البحت.

فمن الرفض التام للمشاركة في النظام الطائفي، اندمج الحزب تدريجياً في النظام، وبات اليوم من اللاعبين السياسيين الرئيسيين فيه، على الرغم من أنه لا يزال يعلن أن إقامة دولة اسلامية هي خياره المفضل. وقد ارتبط تطور حزب الله بعوامل مختلفة، بما في ذلك التغيير في القيادة السياسية في جمهورية إيران الإسلامية، التي سعت إلى تحقيق سياسة أكثر «واقعية»، وتحسين علاقاتها مع الدول الغربية والخليجية. ولقد تطور حزب الله كحزب جماهيري، ولم يعد يقتصر على رجال دين وأفراد راديكاليين يسعون لتحقيق نموذج إيراني. هذا وإن قاعدة حزب الله الشعبية، التي تشمل على نحو متزايد أجزاء متنامية من البرجوازية والطبقات الوسطى من بين أبناء الطائفة الشيعية، وخصوصاً في بيروت، لا تتوق بالضرورة للعيش في جمهورية اسلامية على النموذج الايراني، وهي راضية بالسلام وتحسين التمثيل السياسي. وتعكس هذه التطورات أهمية سياسية واقتصادية جديدة للطائفة الشيعية تحققت بعد اتفاق الطائف. وهناك سمة مهمة أخرى لهذا الاندماج في النظام السياسي جاءت إثر انسحاب الجيش السوري من لبنان، حين اضطر الحزب إلى المشاركة في جميع الحكومات اللبنانية المتعاقبة، منذ ذلك الحين.

في ضوء هذه التطورات، لم يشكل حزب الله، بأي حال من الأحوال، تحدياً للنظام الطائفي والبرجوازية اللبنانية. بل على العكس من ذلك، يرى الحزب في هذا النظام، كأي حزب سياسي طائفي وبرجوازي آخر، وسيلة لحماية مصالحه الخاصة. سعى حزب الله للتوصل إلى اتفاقات والتعاون مع بقية النخب اللبنانية في هذا الصدد، على الرغم من بعض الخلافات السياسية، خاصة خلال فترات التعبئة الاجتماعية المتزايدة. ويمكن تلمس هذه التعبئة الشعبية خلال الأسابيع القليلة الماضية (صيف- خريف عام ٢٠١٥)، هذه التعبئة، التي أطلقتها أزمة النفايات، بحيث تجذر الحراك الشعبي بشكل متزايد لتحدي النظام السياسي اللبناني الطائفي والبرجوازي بأسره. وكالعادة، نظر

حزب اللّٰه بعين الريبة لهذه المحاولة الجديدة لتحدي النظام الطائفي والبرجوازية من خارج البرلمان، ومثلما لم يشارك ولم يعبىء مناصرين للمشاركة في تظاهرات عام ٢٠١١، التي دعت إلى إسقاط النظام الطائفي، لم يتغير أي شيء في هذا الموقف عام ٢٠١٥ أيضا. بالإضافة إلى ذلك، دعم حزب اللّٰه كلامياً الاحتجاجات، بعد أن اتهمهما بداية بأنها إنما تسيطر عليها جهات أجنبية، وقال إن مواجهة التكفيريين والدولة الصهيونية هي من أهم القضايا، وأعلن رفضه تعميم تهمة الفساد التي يطلقها المتظاهرون على كامل الطبقة الحاكمة، لأن الجهة الفاسدة الوحيدة، بحسب حزب اللّٰه، هي قوى ١٤ آذار. إن الحركة الاسلامية اللبنانية تدعم الحوار كوسيلة لحل الأزمة السياسية، خاصة ذلك الذي دعا إليه رئيس مجلس النواب، نبيه بري، وتدعم في الوقت عينه انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية، وهذا الدعم يحافظ مباشرة على النظام السياسي والطائفي في لبنان. إن حزب اللّٰه، كما بقية الأحزاب السياسية الطائفية والبرجوازية الأخرى من ٨ و١٤ آذار، يريد فعلياً استمالة الحراك لتحقيق فائدة سياسية خاصة ومصالحه الانتهازية، وقبل كل شيء وضع حد لهذا الحراك.

إن قرار المشاركة في الدولة الطائفية البرجوازية الذي اتخذه حزب اللّٰه، يعكس محاولة لتخفيف تناقضات الرأسمالية اللبنانية (عامل ١٩٨٦: ٣٣٧-٣٣٨) كما هو انعكاس للخصومات ضمن البرجوازية بين أجزائها المهيمنة والأخرى غير المهيمنة. وكما لاحظ الماركسي اللبناني الراحل مهدي عامل:

«إن وعي الطبقات البرجوازية غير المهيمنة في تطلعها لشرعنة الوصول إلى مراكز الهيمنة التي تشغلها أجزاء أخرى من البرجوازية، يزداد إلى مستوى يتم من خلاله تحديد موقعها من المجال السياسي والاقتصادي. هذا الجزء من البرجوازية غير المهيمن يريد انهاء جزء من الهيمنة دون أن يزيل كامل الهيمنة البرجوازية». (عامل ١٩٨٦: ٣٣٩)

وارتبط هذا التطور بدور حليفتي حزب اللّٰه في المنطقة، سوريا وإيران، حين أرادا انخراط الحزب في الساحة السياسية اللبنانية، بعد انتهاء الحرب الأهلية. وفي الوقت عينه، خضع جهاز الحزب المسلح لمصالحه السياسية، التي تتجسد على وجه التحديد في الحفاظ على استقرار لبنان. وأدى ذلك إلى زيادة التعاون مع الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية لمنع أي عمل عسكري في جنوب لبنان تجاه الكيان الصهيوني، وخاصة تجاه المجموعات السلفية والجهادية، فضلاً عن ضمان أمن بعض المناطق ذات الأغلبية الشيعية. هذا لا يعني أن المكون العسكري لحزب اللّٰه لم يلعب أي دور ضد الاعتداءات والحروب الصهيونية، لكن سلاح حزب اللّٰه تزايد استخدامه لأغراض أخرى، خاصة بعد عدوان عام ٢٠٠٦.

على صعيد الأيديولوجيا

إن سجلّ حزب الله الضعيف، حيال التحركات الاجتماعية والعمالية، يعكس المصالح الطبقية المتغيرة للحزب، ومعارضته لأي تعبئة للطبقات الشعبية. فإمكانية نشوء حراك عابر للطوائف ونمو حركة طبقية تمثل تهديداً محتملاً لمجمل الطبقة الطائفية الحاكمة في لبنان، التي بات حزب الله جزءاً منها. لذلك لم يحشد حزب الله لدعم المطالب الاجتماعية والاقتصادية ضمن منظور عابر للطوائف، على الرغم من دعمه الكلامي للاتحاد العمالي العام. وقد شهدنا انسحاب حزب الله من التدخل والالتزام بالتظاهرات العمالية، خاصة عام ٢٠٠٤، الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً للنضال العمالي. وقد شهدنا دعوتين لإضراب عام سنة ٢٠٠٤ وسنة ٢٠٠٨، فضلاً عن النقاش الحاد إثر مبادرة الوزير الأسبق شربل نحاس عام ٢٠١١، بالإضافة إلى مظاهرات وتحركات هيئة التنسيق النقابية. كشفت هذه النضالات عدم صحة ادعاءات حزب الله بكونه يمثل الفقراء والطبقات المهمشة من الطائفة الشيعية، كما أظهرت مدى اندماجه بالنخبة السياسية وزيادة روابطه مع البرجوازية الشيعية الناشئة. وخلال الفترات المفصلية، أظهر حزب الله قلقاً كلامياً إزاء قضايا مثل الخصخصة، والآثار المترتبة على اتفاقات، كباريس ٣، وانخفاض قيمة الأجور. مع كل ذلك، عارض الحزب بشدة أي محاولة لتعبئة القواعد الشعبية بدعم من المبادرات المستقلة العابرة للطوائف. وبشكل عام، جرى التعاطي مع هذه التوترات، عبر المضي قدماً بخطط الإصلاح النيوليبرالي، خاصة عندما بات حزب الله جزءاً من الحكومة.

ترافق التدهور الاجتماعي والاقتصادي في لبنان مع الاصرار على الاعتراف بشرعية سلاح حزب الله. لهذا السبب دعا حزب الله سعد الحريري- خلال عدة مناسبات- إلى السعي لتحقيق تعاون مشترك والمشاركة في الحكومة على أساس الاتفاقات المعقودة بين الحزب والقيادي الراحل رفيق الحريري. وهذا الأمر يُفَسّر وفقاً للتالي: حزب الله يتولى شأن «المقاومة ضد الكيان الصهيوني، في وقت يرعى فيه الحريري السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إضافة إلى عدم التدخل في شؤون الآخرين (المنتدى الاشتراكي ٢٠١٢: ٤-٨).

وحزب الله، وعلى الرغم من انتقاداته ضد ما يسميه «الرأسمالية المتوحشة»، في بيان له صدر عام ٢٠٠٩، لم يطور أي بديل. على العكس من ذلك، فإنه لا زال يدعم الرأسمالية والأسواق الحرة والسياسات النيوليبرالية. ووجود حزب الله في الحكومة

يؤكد السياسات السابقة للحكومات اللبنانية السابقة. وبذلك، أصبح حزب الله جزءاً لا يتجزأ من البرجوازية اللبنانية، التي تتنافس فيما بينها، وتسعى مجتمعة للتغلب على أي ثورة أو تعبئة شعبية من شأنها تهديد النظام القائم.

وبما خص المرأة، شجع حزب الله رؤية محافظة تتيح هيمنة الرجل على المرأة، وتربط المرأة بأدوار محددة داخل المجتمع، أولها وأهمها «الأمومة»، من أجل تثقيف الأجيال المقبلة على أساس مبادئ الشريعة الاسلامية. والمرأة في الحركة الاسلامية اللبنانية غير موجودة في هيكلية صناعة القرار. كما أنها غير موجودة في البنية البطريركية للحزب، في وقت نرى فيه أنه على الملابس النسائية أن تتوافق مع معايير محددة يدَّعون أنها تحافظ على شرفها وعائلتها. والنموذج الاسلامي هو الطريق الصحيح الوحيد للمرأة، تحت طائلة اعتبارها غريبة عن مجتمعها وواقِعة تحت تأثير الثقافة الغربية الامبريالية. وكما ذكر هنية: «البنى المحافظة المفروضة على دور المرأة هي جزء لا يتجزأ من أهداف الثورة المضادة بشكل عام» (Hanieh ٢٠١٣:١٧٢).

على الرغم من انتقادات حزب الله وإداناته للطائفية السياسية، فهو حركة طائفية، حيث يعتمد على بروباغندا طائفية تعزز الثقافة الطائفية الشيعية، عبر مؤسساته ووسائل الإعلام. إن حزب الله يستخدم، على نحو متزايد، خطاباً طائفياً ومذهبياً بين أعضائه، لإضفاء الشرعية على تدخله العسكري في سوريا، وتبريره. فحسن نصر الله، على سبيل المثال، قال إن حزب الله يحتاج إلى التدخل في سوريا ليس فقط لحماية المقاومة، إنما أيضاً للدفاع عن القرى الشيعية، عن طريق إرسال مقاتليه إلى الحدود. وقد شدد نصر الله أيضاً على دور حزب الله في حماية الرموز الدينية، مثل ضريح السيدة زينب في دمشق، «الذي تم استهدافه عدة مرات من قبل الجماعات الإرهابية» (cited in Rida ٢٠١٣). وهو أضاف أن هذه المسألة حساسة للغاية، نظراً لأن بعض الجماعات المتطرفة أعلنت أنها تريد تدمير الضريح عندما تصل إليه. وأشارت عدة تقارير إلى أن مقاتلي حزب الله يرتدون عصابات رأس كتب عليها «يا حسين» (Blanford ٢٠١٣b). وخلال إحياء ذكرى عاشوراء عام ٢٠١٣، رفعت شعارات مثل: «هل من ناصِر ينصرنا؟ لبيك يا زينب!»، «كلنا عباسك يا زينب» و«نقسم بالحسن والحسين لن تسبى زينب مرتين»، وذلك للدعوة إلى الدفاع عن ضريح السيدة زينب من جانب حزب الله وبقية المجموعات الشيعية الطائفية، بوجه هجمات محتملة من المجموعات المعارضة المسلحة في دمشق (Boumet Beirut ٢٠١٣).

هذا دون أن ننسى أنه عقب الاحتلال الأميركي والبريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، أرسل حزب الله مستشارين عسكريين لتدريب عناصر جيش المهدي والمجموعات السياسية الشيعية الطائفية، تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني (Orléans ٢٠١٤). وقد انخرطت هذه المجموعات في محاربة الاحتلال الغربي والجماعات السنية الطائفية في العراق، ولكنها هاجمت المدنيين العراقيين من الطائفة السنية، فضلاً عن مشاركتها في حرب أهلية طائفية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ في العراق (Blanford ٢٠١١:٣٥٧; Deghanpisheh ٢٠١٤b).

حزب الله والسيرورة الثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بدايةً، علينا أن نذكر أن حزب الله لم يدعم بشكل جذري الانتفاضات التي انطلقت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عامي ٢٠١٠-٢٠١١. فقد قال الشيخ نعيم قاسم في كتابه إنه سيكون من قبيل الخطأ النضال ضد الأنظمة الاستبدادية والأوتوقراطية في العالم العربي؛ بدلاً من ذلك، يجب على الحركات الشعبية أن تسعى إلى تحرير فلسطين، بحيث يؤدي ذلك إلى تحرير الأنظمة العربية وشعوبها (Qassem ٢٠٠٨:٣٣٢). بعد بضعة أشهر من الحرب على قطاع غزة، نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، التي شنها الجيش الصهيوني، أعلن نصر الله: «لسنا في نزاع أو مشكلة مع أحد، ولا مع نظام سياسي عربي في هذا البلد أو ذاك، سواء كان ديمقراطياً، أو ديكتاتورياً، أو ملكياً، أو دينياً أو علمانياً، شرعياً أو غير شرعي... بغض النظر عن التوصيف، نحن لا نتدخل في مثل هذه الأمور» (١٤). وأضاف أن حزب الله «لا يريد الدخول في نزاع مع أي نظام... نحن لا نريد أي خصومة مع أي نظام عربي، ومن الواضح أننا لا نريد الدخول بصراع مع أي نظام عربي، سواء كان سياسياً أو أمنياً أو عسكرياً، وحتى عبر وسائل الإعلام» (١٥).

ومع ذلك، وفي أوائل العام ٢٠١١، ذكر حزب الله أن الانتفاضات في المنطقة هي جزء من «مشروع المقاومة»، وتعارض الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة (L'Orient Le Jour ٢٠١١). ولكن في حين ندد حسن نصر الله بالاتهامات والتفسيرات المؤامراتية التي تزعم أن الولايات المتحدة كانت وراء هذه الثورات (المنار ٢٠١١)، فإن خطاب حزب الله الرسمي وبين كوادره تغير جذرياً تجاه الثورات، وأصبح يعتبر أن السيرورة الثورية بشكل عام مؤامرة تديرها القوى الأجنبية ضد مشروع المقاومة، وتستهدف إيران وسوريا وحزب الله. في آذار/مارس عام ٢٠١١ انقلب خطاب حسن نصر الله تماماً. وبحلول عام ٢٠١٣، أصدر تلفزيون المنار اعتذاراً رسمياً من النظام البحريني

(١٥) المصدر نفسه

عن تغطيته للانتفاضة خلال ثلاث سنوات من الانتفاضة البحرينية (١٦)، وكان حزب اللّه داعماً بشكل كامل لنظام الأسد في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، وفي بداية عام ٢٠١٥، رحب حسن نصر اللّه بعودة دور مصر إلى الساحتين العربية والإقليمية، في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، مؤكداً على أهمية مصر، باعتبارها مدخلاً أساسياً للاستقرار الإقليمي (الميادين ٢٠١٥). وفيما يتعلق باليمن، وعلى الرغم من معارضة العدوان الذي تقوده السعودية وأي تدخل خارجي، تورط حزب اللّه أيضاً في دعم الحوثيين. كما تم رصد قائد وحدة ٣٨٠٠ في حزب اللّه، خليل حرب، في اليمن، عام ٢٠١٢، حيث شارك في تدريب المقاتلين الحوثيين، مسهِّلاً وصول كميات كبيرة من العملة إليهم (Orléans ٢٠١٤).

نقطة التحول الرئيسية في موقف حزب اللّه تجاه أحداث المنطقة كانت بكل تأكيد عند بداية الانتفاضة الشعبية في سوريا. حيث يلعب الحزب دوراً رئيسياً في مساعدة نظام الأسد، إلى جانب إيران وروسيا. وقد تدخل حزب اللّه عسكرياً إلى جانب الجيش السوري، وقدم الدعم التقني واللوجستي للنظام، وساعد في تدريب بعض أبناء الطائفة الشيعية في سوريا لتطوير ميليشياتهم الخاصة (١٧). كما فتح حزب اللّه معسكراته في مناطق بقاعية، وعلى مقربة من الحدود السورية- اللبنانية، لتدريب الشباب من مختلف الطوائف، علماً بأن أغلب المتدربين في هذه المخيمات هم من الطائفة الشيعية، وذلك لتطوير ميليشياتهم في سوريا (١٨). ويقدر عدد مقاتلي حزب اللّه في سوريا بين ٣٠٠٠ و٥٠٠٠، ومن بينهم مقاتلون من النخبة، والخبراء، والاحتياط، ويناوب كل منهم فترة ٣٠ يوماً في سوريا (١٩).

---

(١٦) قدم تلفزيون المنار هذا الاعتذار في المؤتمر السنوي لاتحاد إذاعات الدول العربية، ووعد بأن يكون أكثر موضوعية وبالسعي للحفاظ على المعايير المهنية، واعداً بإجراء تقييمات منتظمة لسياسته التحريرية لضمان امتثالها للاتفاقات الدولية. كل ذلك للسماح للتلفزيون بالبث داخل الجزيرة (Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013). كما أن قناة العالم، المرتبطة بالنظام الإيراني، قللت من تغطيتها المكثفة في البحرين (Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013). بعد اعتذار المنار، أصدر حزب اللّه توضيحاً قال فيه إن قيادة الحزب لم تستشر من وفد تلفزيون المنار في الاجتماع الذي عقد في تونس، وأن الاعتذار الذي صدر كان تقديراً خاصاً من الوفد» (Al-Hakim, Baltayeb and Dirani 2013). في الوقت عينه، أكد حزب اللّه على دعمه لنضال الشعب البحريني. مدير عام تلفزيون المنار والنائب السابق، عبد اللّه قصير، استقال من منصبه بعد بضعة أسابيع، وترك البلاد إلى إيران. وهذا الأمر يفسر حالة الارباك داخل الحزب، على الرغم من أن اتخاذ القرارات داخله لطالما كان مخططاً له ويعكس انضباطية شديدة فيه. وقعت هذه الحادثة في نفس الفترة التي شهدت تقارباً بين قطر وحزب اللّه، وهو ما أكده حسن نصر اللّه في خطاب متلفز له في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣. وأعلن انه اجتمع مع وفد قطري (المنار ٢٠١٣). وأكد الطرفان في بيان مشترك على أن الحلول السياسية في المنطقة كانت أساساً لحل بنّاء للقضايا، لصالح الشعب، كما أكدا على أن تعاون الطرفين في لبنان هو العلاج الذي يخدم هذا البلد وجميع مواطنيه (L›Orient Le jour 2013).

إن ادعاءات حزب الله التضامنية مع المظلومين في العالم تقوم إلى حد بعيد على المصالح السياسية للحزب، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران وسوريا. لذلك، فإن مواجهة حزب الله العسكرية مع الاحتلال الصهيوني، التي كانت تشكل أساس هويته، تخضع لمصالح الحزب السياسية ومصالح حلفائه في المنطقة. وسلاح حزب الله يتزايد استخدامه نحو أهداف أخرى بعيدة عن الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، تبعاً للظروف والسياقات، بما فيها الهجمات العسكرية التي شنها على أحزاب سياسية داخل لبنان. إن الدفاع عن «محور المقاومة» وعن الجهاز العسكري في الحزب استخدمه حزب الله كأداة بروباغندا لشرح سياسات وأعمال الحزب: على سبيل المثال، تدخله العسكري في سوريا، تحت ذريعة الدفاع عن «المقاومة» ضد «المشروع الأميركي-الصهيوني-التكفيري».

الخلاصة: مسارات بديلة

كل هذه العناصر تؤكد لنا أن حزب الله لا يبني مجتمعاً بديلاً، أو مشروعاً لهيمنة مضادة، في حد ذاته، كما يعتقد بعض اليسار الستاليني والقوميين العرب، إنما يحاول إلى هذا الحد أو ذاك أسلمة الجزء الأكبر من الطائفة الشيعية، من دون أن يشكل، بأي شكل من الأشكال، تهديداً للنظام السياسي السائد داخل المجتمع، أو على نطاق أوسع. لا يشكل مشروع حزب الله بديلاً جذرياً من النظام الرأسمالي والطائفي السائد في لبنان، أو في المنطقة. بل على العكس من ذلك، إنه يعمل للحفاظ على الطائفية، والتمييز ضد المرأة، وضد العمال واللاجئين الفلسطينيين والسوريين، وهكذا دواليك. بالإضافة إلى ذلك، لا يختلف الحزب في شبكة خدماته التي يقدمها عن بقية الأحزاب الطائفية في لبنان، إلا من ناحية حجمها وكفاءتها، من خلال إدارة المخاطر الاجتماعية، ومن خلال تعزيز الدعم الخاص والمذهبي (Catusse and Alagha ٢٠٠٨: ١٣٢-١٣٤). وعلى الصعيد الإقليمي، شارك حزب الله في القمع إلى جانب نظام الأسد ضد الثورة الشعبية في سوريا، في حين عمل لصالح الحفاظ على الستاتيكو المفروض من جانب القوى الامبريالية.

إن أي مشروع مناهض للهيمنة يتطلب قطيعة مع النظام السياسي الطائفي والبرجوازي

---

(١٧) International Crisis Group (ICG) (2014), "Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria", (pdf.). Available at: http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Lebanon/153-lebanon-s-hizbollah-turns-eastward-to-syria.pdf

(١٨) http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2014/08/hezbollah-resistance-arsal-counter-islamic-state-attacks.html

(١٩) http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Hezbollah___Sullivan___FINAL.pdf

في لبنان، وهذا الأمر، كما سبق ورأينا، لا يقوم به حزب الله، فضلاً عن كونه لا يتصرف على أساس القطيعة مع النظام الامبريالي الإقليمي والدولي. ودور حزب الله في مختلف المسارات الجارية في لبنان والمنطقة يؤكد أن الحزب لا يشكل تحدياً أساسياً للنظام الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي في لبنان، بل على العكس من ذلك، لقد اندمج في هذا النظام، كواحد من أطراف البرجوازية الطائفية. بهذا المعنى، يمكن الاستشهاد بما كتبه الراحل مهدي عامل عن سلوك البرجوازية الاسلامية، خلال الثمانينيات، الذي قد يفسر تطور موقف حزب الله، لاحقاً، حيال النظام السياسي اللبناني:
«تتطلع أجزاء من البرجوازية الاسلامية لتعزيز مواقعها في بنية السلطة، أو بالأحرى تعديل المراكز التي تشغلها في النظام السياسي الطائفي، من أجل تقاسم أفضل للهيمنة وليس لتغيير النظام... من خلال مشاركتها، سيؤدي ذلك إلى تعزيز وترسيخ النظام السياسي الطائفي وعدم تغييره. وهذا الأمر ليس بحل، إنما لن يؤدي إلا إلى تفاقم أزمة النظام» (عامل ١٩٨٦: ٣٣٧-٣٣٨).

لهذا السبب على أي حركة شعبية في لبنان تسعى إلى التغيير الجذري أن تواجه كل العناصر المكونة للنظام اللبناني البرجوازي والطائفي، من حزب الله إلى تيار المستقبل، وكل الأنظمة الأقليمية، من سوريا وإيران، من جهة، وصولاً إلى السعودية وقطر، من جهة أخرى. في الوقت عينه، على الحركات السياسية الثورية وبقية الناشطين أن يروا العلاقة بين تحرر الطبقات الشعبية في المنطقة وتحرير فلسطين، والنضال من أجل ذلك. فتحرير فلسطين وتحرر الطبقات الشعبية فيها يرتبط بتحرير وتحرر الطبقات الشعبية في المنطقة ضد الطبقات الحاكمة، كما ضد مختلف أنواع الامبرياليات، وقوى الهيمنة، العالمية منها والإقليمية. وضمن المنطق عينه، علينا النضال ضد محاولات كل الأنظمة والقوى الرجعية الاسلامية، الرامية إلى تقسيم الطبقات الشعبية، على أساس الجندر أو الطائفة أو القومية... في محاولة منها لحكمهم، وبالتالي منع تحررهم، ومنع تحرر الطبقات الشعبية الفلسطينية أيضا.

بكلمات أخرى، علينا السعي لبناء حركة واسعة تربط بين القضايا الديمقراطية والاجتماعية، وتُعارض كل الامبرياليات وقوى الهيمنة، العالمية أو الإقليمية، وفي الوقت عينه العمل على نشر السياسات التقدمية، وتحقيق التغيير من الأسفل، حيث يكون الناس العاديون الجهة الفاعلة الحقيقية في عملية التحرر هذه...

وفي منطقة تشهد انتفاضات شعبية، وتغييرات سياسية كثيفة وسريعة، فإن تناقضات

حزب الله، ما بين إعلانه الدعم الكلامي لـ«المظلومين في العالم»، من جهة، وتوجهه نحو السياسات النيوليبرالية، ونحو طبقة النخبة في البلد، من جهة أخرى، من المرجح أن تطرح على نحو متزايد إشكالية لدى قيادة الحزب يصعب عليها تبريرها لقاعدتها الشعبية.

التنظيم الاشتراكي والتحرر الجنسي في لبنان

شارك بكتابتها كل من أنطوني رزق، ندى زنهور، و غسان مكارم[١]

دفعت السيرورة الثورية في المنطقة العربية بقضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي إلى الصدارة، وتحوّلت أجساد المتظاهرين والمتظاهرات إلى مساحات للصراع بين الثورة والثورات المضادة على امتداد المنطقة، من مصر إلى البحرين إلى سوريا ولبنان. في مصر مثلاً، تجسّدت الثورة المضادة في العنف المسلّط ضد المرأة وغير المنضبطين بالنمط الغيري[٢]، الذي وصل إلى ذروته مع استلام السيسي مقاليد الحكم بعد المجزرة التي ارتكبها ضد الإخوان المسلمين. فقامت الثورة المضادة بالانقضاض على كل الأجساد التي لا تلتزم بالمعيار الأبوي (المثليون والمثليات والمتحولون والمتحولات جنسياً، وغيرهم من خارج الهويات السائدة)، وظهرت زيادة ملحوظة في العنف الجنسي ضد النساء وفي التدخّلات والمضايقات والاضطهاد من قبل الشرطة للرجال المثليين والنساء المتحولات، في عودة لممارسات عهد مبارك البائد، لكن بأضعاف ما كانت عليه آنذاك، وأضعاف أضعاف ما رسا عليه عهد محمد مرسي والإسلاميين[٣].

وفي سوريا، كانت النساء في طليعة السيرورة الثورية في أوائل عام ٢٠١١، وشاركن، في كثير من الأحيان، في الاحتجاجات، أو في إنشاء البيوت الآمنة للمنشقين، وجمع المعلومات، ونقل الإمدادات والنشرات والمستلزمات الطبية بين الثوار. والمفارقة أن عاملات الجنس كنّ من بين أوائل ضحايا الحملة القمعية التي أطلقها الأسد ضد الثورة[٤]. وكان العنف الجنسي أحد أهم الأسلحة التي استخدمها النظام ضد المعتقلات

١- وثيقة قدّمت إلى المؤتمر الاستثنائي للمنتدى الاشتراكي في ٢٧ حزيران ٢٠١٥.

٢- يشمل هذا المصطلح الأشخاص الذين واللواتي يملكون/ن، اختيارياً أو لا اختيارياً، تصرفات جنسية أو سلوكيات أو وجوداً اجتماعياً من خارج البنية الجنسية الثنائية للمجتمع، وفي تضاد معها، أي خانات «الرجل» و«المرأة» الإقصائية والتوقعات المرتبطة بالذكورة والأنوثة التي تفرض انضباطاً بما يسمى «النمط الغيري» heteronormativity.

٣- سكوت لونغ، «قمع جندري وحشي في مصر: الغد الذي لم يأت»، مدونة بايبر بيرد، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، http://paper-bird.net/2014/05/18/brutal-gender-crackdown-in-egypt-the-tomorrows-that-never-came.

٤- رزان غزّاوي، "خيوط حركات التحرر الجنسي في المجتمعات العربية"، مداخلة في ندوة من تنظيم تحالف الحقوق الجنسية والجسدية ومنظمة القوس في المنتدى الاجتماعي العالمي، تونس، ٢٠١٢.

من النساء. لكن هذه الوسائل لم تكن حِكراً على نظام الأسد، وتم استخدامها من القوى المعارضة الإسلامية، التي قامت بفرض التعاليم المتشددة، ووصلت إلى ما وصلت إليه من استعباد للنساء وقتل جماعي للمثليين واللامنضبطين جندرياً.

في لبنان، أكثر من عقد من النشاط في مجال الجنسانية والجنس أدى إلى إرث سياسي مختلط. ففي ٢٠١٠، وبعد ٧ سنوات من المشاركة العلنية لجمعية حلم في المظاهرات المناهضة للحرب على العراق والظهور الاعتيادي للم.م.م.م. في التحركات المطلبية، شهدت «مسيرة العلمانيين نحو المواطنة»، التي دعت لتفكيك النظام الطائفي، اشتباكاً إيديولوجياً بين القيم القومية العلمانية ومسألة الحرية الجنسية. تسبّب وجود مثليين علنيين بين المتظاهرين في بلبلة إعلامية وفي رفض صريح، من قبل الكتلة العلمانية، لأن تشمل صراحة وبشفافية قضايا الجنسانية في حملتها، وتم اتهام المثليين العلنيين بسرقة الأضواء من هدف المسيرة الرئيسي. ثم برز هذا الانقسام مجدداً في حملة إسقاط النظام عام ٢٠١١، حيث رفضت أغلبية القوى المنضوية في الحملة، وبشدّة، أي نقد للنظام الأبوي، أو للنمطية الغيرية في النظام الطائفي، وفضّلت، بدلاً من ذلك، التشبث بما يسمى المطالب 'الشعبية'[٥].

تتتبّع هذه الورقة تطور حركات التحرر الجنسي، النسوية منها وتلك المتعلقة بالمثليين والمثليات والثنائيين والثنائيات، والمتحولين والمتحولات جنسياً في لبنان، على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، من منظور طبقي، وتهدف نحو تطوير موقف اشتراكي من مسألة الجسد، في ظل التحول النيوليبيرالي والسيرورة الثورية الحالية.

١) الجنسانية، والرأسمالية والدولة

شهدت فترة ما بعد الاستعمار عملية بناء الدولة القومية على أسس جندرية[٦]، حيث ترافق ترابط الجنس والدولة، بطريقة ممنهجة، مع التحوّل إلى الأسرة النووية (المكوّنة من أب وأم وبضعة أطفال- مقابل العائلات الممتدّة، مثلاً)، والتغيّرات في الأعراف الاجتماعية والجنسية. كما ترافق ذلك، على المستوى المادي، بما فيه في لبنان، مع إعادة تعريف ثنائية المذكر/المؤنث، والفصل الجندري للعمل المترافق مع نشأة الأنظمة الرأسمالية، التي غيرت العلاقات الاقطاعية القائمة، بما فيها الأدوار الاجتماعية.

وفقاً (للمفكّرة النسوية الماركسية) مارثا خيمينيز، «يتم تعيين الأنماط الظاهرة

٥- أنظر/ي مثلاً، هبة عباني، "أفكار حول اليسار والموقف من المرأة"، مجلة المنتدى الاشتراكي، العدد الأول، ربيع ٢٠١٢، http://socialist-forum.org/sfmagazine/?q=node/6

٦- أنظر/ي مثلاً، أكرم فؤاد خاطر، اختراع الوطن: الهجرة، النوع الاجتماعي، والطبقة الوسطى في لبنان ١٨٧٠-١٩٢٠، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١.

للامساواة الجنسية داخل التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية [...] بالطريقة المحددة تاريخياً لنمط الإنتاج القائم، [...] والتي تؤثّر على وصول الطبقات الكادحة- من الطبقات المسحوقة (العاملين بأجر، والفلاحين والعمال الزراعيين والعاطلين عن العمل، إلخ.) إلى الظروف المادية الضرورية للتكاثر اليومي والجيلي[٧]. «فمن منظور المادية التاريخية، إن نمط الإنتاج الرأسمالي هو ما يحدد «نمط الإنتاج الاستهلاكي أو إعادة الانتاج الجسدي والاجتماعي»[٨]، وبالتالي يسهم في الإنقسام الجندري في العمل، وضبط وتنظيم الأعراف الاجتماعية والجنسية، والواقع الحالي للتمييز الجنسي ورهاب المثلية. لذا، فإن الصراع الطبقي هو أيضاً صراع جنسي. الطبقة الرأسمالية لا تضبط شروط تكاثرها الذاتي فحسب، بل هي تسيطر أيضاً على شروط إعادة إنتاج الطبقة الكادحة، والعمّال والعاملات. وهذا يلعب دوراً حيوياً في «طبيعة العلاقات بين الجنسين والثقل النسبي للأسرة ضمن الطبقات الاجتماعية.»[٩]

يظهّر التحليل الماركسي النسوي عن الدولة الانقسامات القائمة بين الجنسين في عملية بناء الدولة-القومية اللبنانية الحالية، والطريقة التي أدّت إلى بناء «الدولة الذكورية»، حيث «سلطات الدولة حيادية بالنسبة إلى الجنسين بقدر ما هي محايدة بالنسبة للطبقة والعرق.»[١٠] فوفقاً لجوان ناجل، «مثل الجيش، فإن معظم مؤسسات الدولة تاريخياً كانت وما تزال حكراً على الرجال، ولذلك، ليس من المستغرب أن تسير ثقافة وأيديولوجية الذكورية المهيمنة، جنباً إلى جنب مع الثقافة والأيديولوجيا القومية المهيمنة.»[١١] في الواقع، فإن طلب الحماية ضد الرجال من الدولة هو بمثابة «طلب الحماية من المؤسسات الذكورية.»[١٢]

تلعب مسألة الزواج الدور المحوري في مناقشة الجنسانية والرأسمالية، فالزواج هو الساحة الرئيسية التي تستخدمها الدولة الرأسمالية لتنظيم التكاثر والحياة الجنسية. وحيث «لا تزال الرأسمالية هي الشكل الأكثر تطفلاً، في الانتاج وفي تنظيم الحياة الجنسية، الذي عرفته الإنسانية»[١٣]، يمكن النظر إلى الزواج كترتيب اقتصادي، تستخدمه الطبقة الحاكمة لإقامة تحالفات استراتيجية ما بين الأسر، ويستخدمه الفلاحون، بعد تراكم الموارد، لزراعة قطعة من الأرض. فلطالما كان الزواج متقاطعاً مع المال والسلطة،

٧- مارثا خيمينيز، «الرأسمالية واضطهاد النساء: عودة إلى ماركس»، مجلة ساينس آند سوسييتي، ٢٠٠٥، ص. ١١-٣٢.
٨- المصدر أعلاه.
٩- المصدر أعلاه.
١٠- وندي براون، «البحث عن الرجل في الدولة»، مجلة الدراسات النسوية، ١٩٩٢، ص. ٧-٣٤.
١١- جوان ناغل، «الرجولة والقومية: النوع الاجتماعي والجنسانية في صناعة الأمم»، مجلة الدراسات الإثنية والعرقية، المجلد ٢١، العدد ٢، ١٩٩٨، ص. ٢٤٢-٢٦٩.
١٢- براون، ١٩٩٢، مصدر سابق.
١٣- كولن ويلسن، «الجنسانية والرأسمالية: المقاومة الإيطالية»، مجلة إنترناشيونال فيوبوينت، ٢٠١٤/١٢/٣.
١٤- المصدر أعلاه.

ومع تعزيز التشبيك الاجتماعي والاستقرار[١٤].

ومع تحوّل النظام الاقتصادي الإقطاعي إلى الرأسمالية، تغيّرت مفاهيم الحياة الجنسية القائمة تدريجياً، لترتبط «ارتباطاً وثيقاً بمخاوف الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى من الفوضى الاجتماعية والثورة.»[١٥] وشكّلت المصالح الاقتصادية الحافز لسياسات الإصلاح الأسري، حيث سعى الرأسماليون لتشجيع الطبقة العاملة على إعادة إنتاج نفسها ودعموا نموذج الأسرة الذي يخدم مصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة. أنتج ذلك سلسلة من القوانين الناظمة للدور الاجتماعي المنوط بكل من الجنسين. ففي المملكة المتحدة، «في العام ١٨٤٤، تم اختصار عدد الساعات التي يمكن للمرأة أن تعمل خلالها بشكلٍ قانوني، وفي العام ١٨٧٠ أنشئ النظام التعليمي الرسمي، وتم وضع لوائح جديدة، بدءاً من ١٨٧٢، طُبّقت على حاضنات الأطفال لدى الأمهات العاملات، وأدّت إلى ثني نساء الطبقة العاملة عن استخدامهن.»[١٦] علاوة على ذلك، أسهمت عملية إعادة تأسيس الأسرة في قمع الجنس من أجل المتعة، خارج حدود الحياة الأسرية.

في تلك الفترة أيضاً، تمت إعادة تعريف «المثلية» من كونها شيئاً يفعله المرء إلى شيء في داخل الشخص. وكما يشير كولن ويلسون، «مثّل تعريف «مثلي/ة الجنس»، وبعده «الغيرية» و«مزدوجي/ات الجنس»، في هذه الفترة، قطيعة حاسمة مع الطرق السابقة في التفكير. كانت العقوبات موجّهة ضد الأفعال؛ أصبحت الآن موجهة ضد أشخاص.»[١٧]

٢) اليسار والتحرر الجنسي

بدايةً، إن التراث الماركسي والاشتراكي الثوري يُظهر تضارباً في المواقف حول تحرر المرأة والتحرر الجنسي، حيث يتبع البعض المفاهيم التي وضعها فوربيه وأوينز في أوائل القرن التاسع عشر، اللذان كتبا عن «شرور الزواج»، بالإضافة إلى التقاليد التي أرساها ماركس وإنجلز[١٨]. لكن نهج الاشتراكية يتجاوز العدالة الاقتصادية ليشمل التحرر الإنساني، وقد تم التأكيد على موضوع التحرر الجنسي مراراً[١٩]. والأهم من

١٤- كولن ويلسن، «الجنسانية والرأسمالية: المقاومة الإيطالية»، مجلة إنترناشيونال فيوبوينت، ٢٠١٤/١٢/٣.
١٥- نورا كارلين، «جدور اضطهاد المثليين»، مجلة الاشتراكية العالمية، العدد ٤٢، ربيع ١٩٨٩، ص. ٨٤.
١٦- كولن ويلسن، «سياسات الم.م.م. والتحرر الجنسي»، مجلة الاشتراكية العالمية، ٢٠٠٧/٤/٩، http://isj.org.uk/lgbt-politics-and-sexual-liberation/#114wilson.
١٧- ويلسن، ٢٠٠٧، المصدر أعلاه.
١٨- ويلسن، ٢٠١٤، المصدر أعلاه.
١٩- للمزيد حول الموضوع: Sandra Bloodworth. Marx and Engels on women's and sexual oppression and their legacy. Marxist Left Review, Issue 1, Spring 2010. http://www.marxistleftreview.org/index.php/spring-2010/76-marx-and-engels-on-womens-and-sexual-oppression-and-their-legacy4

ذلك، أن الثورة الروسية في أكتوبر ١٩١٧ تضمّنت قدراً من التحرر، وقامت بإلغاء القوانين القيصرية التي تتحكم بالنشاط الجنسي، بما في ذلك تلك التي تجرّم العلاقات الجنسية ما بين الرجال[٢٠].

لكن هذا لم يدم طويلاً، بوصول جوزيف ستالين إلى السلطة، الذي بدأ بمنح الميداليات للمرأة التي تنجب العدد الأكبر من الأطفال، وأعاد تجريم المثلية الجنسية، واعتمد النهج القائم على الوحدة الأسرية النووية كأساس للتنظيم الاجتماعي[٢١]. قامت الستالينية[٢٢] بالقضاء على التغيرات الجذرية التي بدأت تنشأ في العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، والتي قادتها ألكسندرا كولونتاي، وتمثّلت بمساحات العيش المشتركة والمطابخ العامة وحضانة الأطفال الجماعية، التي حررت المرأة العاملة من العبء المزدوج للأمومة والشغل.

والتراث البلشفي، بشكل عام، لم يحسم أمره بشأن قضايا الجنس، وجاءت المكاسب المذكورة أعلاه (قبل الثورة المضادة الستالينية)، بعد عناء وصراعات مريرة مع الحزب. هذا يظهر، مرارا وتكرارا، في تحديات كولونتاي اللجان المركزية في إشراك النساء العاملات، والأكثر إثارة للجدل، «جدالها» مع الحركة النسوية الروسية البرجوازية في ذلك الوقت، من بين أمثلة أخرى[٢٣]. فهي اعتبرت أن الاشتراكية تؤمّن الظروف المادية المؤاتية للتحرر الكامل للمرأة البروليتارية من الالتزامات المنوطة بها، كالأمومة ورعاية الأطفال، واعترضت على أن يتم إيكال هذه المهام إلى الأسرة النووية من قبل الدولة السوفييتية[٢٤].

خلال الثورة الروسية، تم وضع النساء البروليتاريات على المحك مراراً وتكراراً، للتأكيد على أجندتهن السياسية كمقاتلات ومناضلات، وجزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي، وهذا في ظل استشراء التمييز على أساس الجنس والنبذ من قبل الطبقات الحاكمة والوسطى، من جهة، والرجال من الطبقة البروليتارية، من جهة أخرى. وعلى الرغم من الدعم الضخم من أعضاء الحزب والقادة، لم تحظَ العاملات بالتمويل الموعود أو

٢٠- ويلسن، ٢٠١٤، المصدر أعلاه.

٢١- جون لوريستن ودايفيد ثورستاد، بدايات حركة تحرر المثليين ١٨٦٤-١٩٣٥، كاليفورنيا، ١٩٩٥؛ مذكور في ويلسن، ٢٠٠٧، المصدر أعلاه.

٢٢- كما يقول جلبير الأشقر، «الستالينية، حسب فهمنا لها، لا علاقة لها بالموقف من شخصية ستالين، بل هي النظام البيروقراطي الذي ساد في الاتحاد السوفياتي وفي الأممية الثالثة منذ منتصف العشرينات، ولا يزال سائدا في جوهره بالرغم من التعديلات التي دخلت عليه.»
http://al-manshour.org/node/6549

٢٣- كاثي بورتور. الكسندرا كولونتاي: سيرة ذاتية. لندن: فيراغو (Virago)، ١٩٨٠.

٢٤- للاطلاع على نقد كولونتاي بشكل متكامل؛ ب. ب. فارنسوورث، البلشفيه وقضية المرأة وألكساندرا كولونتاي، ١٩٧٦، مجلة ذي أمريكان هيستوريكال ريفيو، ص. ٢٩٢-٣١٦.

مساحات للاجتماع، ولم ينجحن في دفع مطالبهن إلا من خلال النضال وخلق مجموعات تأثير، أولاً ضد البرجوازية الدولتية النسوية تحت النظام القيصري والحكومة المؤقتة، ولاحقاً داخل الحزب البلشفي نفسه. لكن كل هذه المكاسب التي حققتها المرأة تم عكسها، بعدما جنحت الدولة أكثر فأكثر نحو الستالينية.

هذا التقليد، وتعزيز النظام الأبوي والأسرة النووية، التي تم إنشاؤها في ظل الرأسمالية باعتبارها الوحدة الأساسية للإنتاج واعادة الإنتاج الاجتماعي، أدّيا إلى المساومة مع وسائل الإنتاج الرأسمالية نفسها، ما كان له الأثر الكبير في اليسار التقليدي طوال فترة الحرب الباردة وحتى هذا اليوم، حيث ما يزال اليسار التقليدي يضم نضال المرأة، والصراع الطبقي، إلى مسألة التحرر الوطني وبناء الدولة، مهمشاً تماماً أي نقاش عن الجسد، والأسرة، والجنسانية. وقد اعتبر هذا اليسار أن تلك المسائل تقوّض قضية التحرر الوطني، وتمنع التحالف مع البرجوازية الوطنية، وتخالف «التفكير المحافظ» للطبقة العاملة. واعتمد هذا اليسار خطاباً مماثلاً للخطاب القومي، وأحياناً، للأحزاب اليمينية المتطرفة، مؤكداً على الذكورية والعسكرة، وممجداً الأمومة وبناء الأسرة النووية، بعيداً كل البعد عن التحليل المادي للإنسان ووضعه الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص، تحرره من القمع الجنسي.[٢٥]

ولا يمكن إعفاء الأحزاب اليسارية الشيوعية والقومية في لبنان من هذا الخطاب، بأي حال، فمسألة المثلية الجنسية والتحرر الجنسي لدى المرأة غائبة تماماً عن خطابها وبرامجها، بل يبدو أنها تلعب دوراً في قمع هذه الأفكار داخل الحركة وفي المجتمع. فبالرغم من اتصالها بالسيرورة الثورية في المنطقة، كانت الحركة العلمانية واليسار التقليدي (ناهيك عن الاحزاب القومية والطائفية) غير مستعدّة للتعامل مع مسألة الجنس، أو حتى مع وجود النساء، كعنصر فاعل في التغيير داخل الحركة. هذا الموقف تفنّده الناشطة النسوية والاشتراكية، هبة عبّاني، من خلال تجربتها في حملة إسقاط النظام الطائفي في لبنان في ٢٠١١:

«لا يكفي كسر الصمت على مستوى الممارسة الذكورية، التي يتبناها المجتمع، بل الأصعب هو كسر هذا الصمت في الحلقات التي تدّعي أن مناصرتها لهذه المسألة هي أمر بديهي، وتحصيل حاصل...

في الممارسات اليومية، كان الرجل سيد الموقف، بصوته العالي وجسده المقدام، الذي يدفع بكل قوته لاحتلال المراكز الأمامية. والتدافع هنا سيد الموقف. لديكِ، كفتاة، خيارٌ

٢٥- دينا مكرم عبيد، «الرجولة والوقت المناسب للسياسة» (بالانكليزية)، مدى مصر، ٢٠١٥/٣/٨،
http://www.madamasr.com/opinion/politics/talking-back-masculinity-and-right-time-politics

من اثنين: إما ممارسة التدافع حتى يتسنّى لك الظهور في الصورة، وهنا قد تتعرضين للدهس أو السحل... وإما الانسحاب بهدوء والابتعاد بقدر الممكن عن مكان الحدث، أو الوقوف على هامشه...
كانت معادلة البقاء للأقوى هي السائدة؛ مَن يرفع صوته أكثر ويفرض نفسه، هو المؤهّل للكلام. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن أمراً مقبولاً بتاتاً أن تحمل الاجتماعات أي طابع مساواة جندرية، من ناحية تنظيم إدارة الاجتماعات والمداخلات، أو تغيير أي من الممارسات الذكورية، التي قد تدفع كثيرين (ذكوراً وإناثاً) إلى التراجع عن المداخلة أو إبداء الرأي.»[٢٦]

٣) الحركة النسوية في لبنان: جذور في النضال الطبقي

لطالما كانت العلاقة بين المرأة والأنظمة والبنى الاقتصادية القائمة تاريخياً حافلة بالتوتر، ومختلف أشكال ودرجات الاضطهاد. فالانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي أدّى إلى قسمة جديدة على أساس النوع الاجتماعي في العمل، وإلى تشكيل وعاء الاضطهاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الحالي، الذي تعانيه المرأة في لبنان. لكن هذه العملية، في أواسط القرن التاسع عشر، شهدت أيضاً أول ملامح النضال العمالي داخل المصانع في لبنان، وعكست، إلى حد ما، مقاومة شعبية للتقسيم الجديد للعمل وإعادة تعريف دور المرأة، خاصة في جبل لبنان حيث مصانع الحرير.[٢٧]

مثلاً، تأثرت العاملات اللبنانيات بالعاملات الفرنسيات اللواتي كن يتقاضين أربعة أضعاف ما تقبضه اللبنانيات، وعلى الرغم من طرد عاملات فرنسيات من معمل في بتاتر الشوف، كانت عاملات المصانع قد تعلمن مهارات الصراع الطبقي، وكن يهددن صاحب العمل بالانتقال «إلى المصنع المنافس إذا لم ترفع أجورهن»، كما اعتمدن الأسلوب الإيطالي في الإضراب، من خلال خفض نوعية الحرير. و«مع حلول تسعينيات القرن التاسع عشر... أثمرت هذه النضالات العمالية ارتفاعاً في أجور العاملات اللبنانيات أربعة أضعاف.»[٢٨]

هذا التغيير، المتمثل بالاستقلال المالي، أمّنه العمل المأجور لحياة النساء، بما فيه

٢٦- هبة عباني، «أفكار حول اليسار والموقف من المرأة»، مجلة المنتدى الاشتراكي عدد الأول، بيروت، ربيع ٢٠١٢
http://socialist-forum.org/sfmagazine/?q=node/6

٢٧- أيمن وهبة، «بنات الفلاحين، عاملات المصانع»، المنشور، العدد ١١، ٢٠٠٨، متوفر على الحوار المتمدّن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=126605
ومتوفر ضمن العدد نفسه المنشور على موقع: scribd:
https://goo.gl/5mVUhm

٢٨- وليد ضو، المرأة العاملة (في لبنان)، بين المشاركة والتمييز ضدها، الثورة الدائمة، العدد الرابع، ٢٠١٤:
http://permanentrevolution-journal.org/ar/node/65.

إمكانية الطلاق، بعد أن كان الوضع مختلفاً، بصورة عميقة (بحيث «صُعِق العاملون في المجال الاجتماعي في المهجر الأميركي لغياب مفهوم «ربة المنزل» لدى المهاجرات اللبنانيات والسوريات»). هذا التغيير الجذري في حال المرأة دفع برجال الدين إلى شنّ حملة للدفاع عن «قيم العائلة» و«العادات والتقاليد».[٢٩]

لكن هذه المقاومة لم تصمد طويلاً مع انهيار تجارة الحرير وإرساء دعائم النظام الطائفي اللبناني، وتأسيس الدولة اللبنانية على الأسس الذكورية الحديثة لتقسيم العمل ومركزية الأسرة والدور الاجتماعي للمرأة، بالرغم من بقائها في صدارة النضال العمّالي والمطلبي (إضراب عاملات التبغ ١٩١٤، الريجي ١٩٤٥ و١٩٦٥، معمل غندور ١٩٧٢)[٣٠]. ويوضح أكرم فؤاد خاطر تأثير الإعلام العربي الأميركي المكتوب في الحملات الأخلاقية الموجّهة للمرأة اللبنانية الجديدة، حيث «شخّص الأخلاقيون، مستخدمين تعابير طبّية، عمل المرأة على أنه المرض الذي يصيب الجسم المجتمعي والنظم الأخلاقية الحديثة... لقد جمع هؤلاء الكتّاب في جملة واحدة بين عمل النساء والتحرر الجنسي وحددوهما على أنهما مضرّان... وقد حذا هؤلاء حذو الأخلاقيين الأنغلوساكسونيين الذين أحاطوا بهم، محاولين فرض التحديد «الصحيح»، المستقى من تاريخ وحساسية الطبقة الوسطى، لدور كلّ من الجنسين.»[٣١]

لكن بالرغم من التجذر في النضال العمّالي النسائي، منذ القرن التاسع عشر، فإن نضال المرأة ضد القمع الأبوي في بداية القرن الواحد والعشرين تطغى عليه «أولويات واستراتيجيات المنظمات النسائية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية»[٣٢]، التي نادراً ما تضطلع بمساءلة الجانب الاجتماعي- الاقتصادي للنظام الأبوي. هذا وإن الموجة الأولى مما يمكن تسميته حركة نسوية شاركت في الحركة السياسية المطالبة باستقلال لبنان، ومع ذلك، تم إقصاء النساء، واعتبارهن ملحقات في عملية بناء الأمة، كأمهات وربات أسر.[٣٣]

وشهدت الموجة الثانية (بحسب تصنيف برناديت ضو، ٢٠١٥) في السبعينيات عملية تسييس النساء في الحركات النقابية والطلابية، وإشراكهن في الأحزاب السياسية في

٢٩- وهبة، ٢٠٠٨، المصدر أعلاه.

٣٠- وليد ضو، ٢٠١٤، المصدر أعلاه.

٣١- وهبة، ٢٠٠٨، المصدر أعلاه، عن أكرم فؤاد خاطر، ٢٠٠١، مصدر سابق.

٣٢- روى سلامة، «السياسات الجندرية في لبنان وحدود الإصلاح القانوني» (بالإنجليزية)، مجلة المجتمع المدني، دعم لبنان، بيروت، ٢٠١٥:
http://cskc.daleel-madani.org/paper/gender-politics-lebanon-and-limits-legal-reformism.

٣٣- برناديت ضو، «النسوية في لبنان: موقعها بمواجهة البطريركية وتجددها خلال «الربيع العربي»» (بالإنجليزية)، دعم لبنان، مجلة المجتمع المدني، العدد ١، ٢٠١٥.

لبنان، تلك الأحزاب التي سرعان ما قامت بتحييدهن، بل وطردهن في بعض الحالات، لمحاولتهن النهوض بالقضايا النسوية. وظهرت الموجة الثالثة من الحركة النسوية في لبنان كردّة فعل على ذلك الوضع، واعتمدت مقاربة حقوقية وشكّلت بداية تحول في مسار الخطاب والتنظيم النسويين عن أسلافهن[٣٤]. وبدأت بطرح مسألة الرجولة تزامناً مع تصاعد المشاركة السياسية للمرأة، والانخراط الرسمي في قضايا العنف القائم على الجندر، والعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في الحملات السياسية البرلمانية[٣٥]. وعلى الرغم من اعتماد الموجة الثالثة لتكتيكات الإصلاح القانوني، ما قيّد النقاش ضمن الدوائر القانونية والمهنية، واستبعد النساء من المشاركة السياسية[٣٦]، أدّى المسار الإصلاحي إلى تحفيز النقاش حول الجندر والرجولة على المستوى الوطني[٣٧]، كما يظهر في تنوّع التحركات المطلبية النسائية وتصدّرها المشهد خلال السنتين الماضيتين. ويمكن أخذ العدوان الصهيوني على لبنان عام ٢٠٠٦ كدلالة على طبيعة موقف المنظمات النسائية المختلفة من الدولة. فالمنظمات المخضرمة والهرمية، كالهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والمجلس النسائي اللبناني، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة، ولديها باع طويل في المساومة على الأجندة النسوية لصالح النظام الطائفي، عجزت عن حشد أعداد كبيرة من النساء اللبنانيات حول قضية مشتركة، في مقابل الدور الحيوي للنسويات والمجموعات النسوية الراديكالية في حملات الإغاثة والمناصرة، وخاصة في حملة «صامدون».[٣٨، ٣٩]

وقد ظهرت الموجة الثالثة كردّة فعل على هذا الشلل الحاصل لدوافع سياسية وحزبية وطائفية. فرفضت العديد من المنظمات النسائية، مثل منظمة كفى، ومجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي، والتجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (من الموجة الثانية ومرتبط تاريخياً بمنظمة العمل الشيوعي)، مثلاً، الانضمام إلى هذه البنى التقليدية. ومع ذلك، اختارت نموذج المنظمات غير الحكومية، واعتمدت على بنى هرمية مماثلة، وإن كانت أكثر استقلالية عن السلطة.

٣٤- برناديت ضو، ٢٠١٥، المصدر أعلاه.

٣٥- أنطوني رزق وغسان مكارم، «"الرجولة في خطر": منظمات الحقوق الجنسية والدولة الرجولية في لبنان»، دعم لبنان، مجلة المجتمع المدني، العدد ١، ٢٠١٥
http://cskc.daleel-madani.org/node/30206.

٣٦- سلامة ٢٠١٥، المصدر أعلاه.

٣٧- سلامة ٢٠١٥، المصدر أعلاه.

٣٨- باسم شيت، «في ذكرى حرب تموز: نصر للإنسان وليس انتصاراً إلهياً»، المنشور، ٢٠١٣/٧/١٢
http://al-manshour.org/node/4244

٣٩- ليا مغنية، «الأشكال المحلية للإغاثة خلال حرب تموز ٢٠٠٦ والتدخلات الإنسانية الدولية: أثرها على جهوزية الجماعات للحرب والصراعات»، مركز معلومات المجتمع المدني، ليبانون سابورت، ٢٠١٥/٦/٥
http://cskc.daleel-madani.org/paper/local-forms-relief-during-july-war-2006-and-international-humanitarian-interventions

تهدف تلك المنظمات إلى إصلاح النظام الحالي للتخفيف من الضغوط على النساء، وهي كثيراً ما تناشد أطراف السلطة للحصول على دعمها في حملاتها الإصلاحية القانونية، بغياب الدعم السياسي الحقيقي. وبالرغم من دفعها الرجال والنساء إلى الشارع لتحقيق بعض المطالب (حماية المرأة من العنف ومن الإساءة وحق المرأة في نقل جنسيتها إلى أولادها وقضايا الأحوال الشخصية)، وتعبئتها للآلاف في بعض الأحيان، فقد «عالجت المنظمات النسائية العقبات... بطريقة تبريرية، مع التركيز الشديد على الإصلاح كاستجابة لحاجة أو مشكلة معينة. وفي كل سنوات النضال تلك، لم يتم المسّ بمسألة الوحدة الأسرية، بل تم تعظيمها، ومن دون تحفظ، في بعض الخطابات. شيئاً فشيئاً، تم اقتياد المنظمات النسائية بعيداً عن الانخراط مع النساء الأخريات، فأصبحت تفضّل مخاطبة قوى الأمر الواقع، التي تواصل إضفاء الشرعية على البنى الذكورية.»[٤٠]

بالتوازي مع هذا المسار، شهدت الألفية الجديدة ولادة موجة جديدة من النسوية، أكثر راديكالية، قامت بتسليط الضوء على قضايا الجسد والجنسانية والنوع الاجتماعي، وتقاطعاتها مع المسألة الطبقية ومناهضة الإمبريالية، واعتمدت النهج التقويضي الفاضح للممارسات والنظم الاجتماعية والسياسية. في العام ٢٠٠٩، تأسست منظمة «نسوية»، بناء على التراث النسوي الراديكالي وانطلاقاً من حركة حقوق المثليين والمثليات التي ظهرت إلى العلن خلال التظاهرات المناهضة للحرب على العراق في ٢٠٠٣، وقد أظهرت عدائية أكثر علنية للطبقة الحاكمة، ودفعت بفهم البنى البطريركية للدولة والمجتمع إلى الأمام بأشواط (مقارنة بالتنظيمات النسائية الدولتية التقليدية).

لكن هذا النمط من التنظيم، مع الخطاب النسوي الراديكالي، تجنّب الخوض مباشرة في الصراعات الطبقية أو تبنّي القضايا الاقتصادية التي تطال المرأة العاملة بشكل أساسي، أو حتى إنتاج لغة مشتركة أو «أي صدى وامتداد خارج الدوائر الضيقة التي لا تتعدى شارعين إلى ثلاثة من شوارع العاصمة.»[٤١] ونحن نستطيع أن نشير هنا إلى التقسيم الليبرالي للمجتمع المدني، الذي يفرّق بين العمل الجمعوي والعمل النقابي بشكل صريح، مما أدّى لتغييب النقاش حول آليات وسبل تنظيم النساء العاملات على أساس ظروف العمل غير المتكافئة وغير العادلة، مقابل النقد النسوي لذكورية الحركة النقابية. وهذا يتناقض مع واقع أن النساء العاملات يشكّلن الأغلبية في عدد كبير من المهن، ويناضلن يومياً لتحقيق أجر متساو مع الرجل، وضمانات أفضل، والحصول على إجازة أمومة أطول، ناهيك عن مقاومة الممارسات المهنية غير العادلة وسوء ظروف

٤٠- سلامة ٢٠١٥، المصدر أعلاه.

٤١- هبة عباني، «ليس بالنسوية وحدها تنجو النساء»، الحوار المتمدن، ٢٠١٣/٣/٨، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348828

العمل، والتحرّش الجنسي، إلخ.

فحتى في المهن التي تشكّل فيها المرأة أغلبية، كالتعليم (٧٥٪)، استمر الرجال بالهيمنة على قيادة الحراك المطلبي، مثلاً في قضية سلسلة الرتب والرواتب، بالرغم من التعبئة العامة في السنوات الخمس الماضية. وهذا الوضع ينطبق على قطاعات التمريض، والخياطة، والعمل في المنظمات غير الحكومية، والعمل الفني في المستشفيات، وغيرها. هذا بالرغم من أن إحصاءات العمل، باعتمادها على احتساب الأجور والضمانات في القطاعات الرسمية والمنظمة، توحي بغياب معظم النساء عن النشاط الاقتصادي[٤٢]:

«فالغالبية العظمى من النساء العاملات غير مرئيات، ويعملن في القطاع غير الرسمي أو في المنزل... وبالرغم من موقع الوحدة الأسرية كمقدِّمة للرعاية الأولية وتوليها المسؤوليات الاجتماعية والصحية للتعويض من تقاعسٍ الدولة، فإن عمل المرأة في مجال الأسرة لا يزال غير معترف به، ويتم اعتباره «واجباً» و«مسؤولية». ونتيجة لذلك، تحمل النساء أعباء جملة من خدمات الرعاية للأطفال والمسنين وأفراد الأسرة من ذوي الاحتياجات الخاصة، التي ينبغي أن تكون من مسؤولية الدولة، كما تصرف ساعات طويلة في القيام بالأعمال التي غالباً ما يتم التقليل من قيمتها، وفي إدارة وأداء المهام داخل الأسرة، مجاناً... ولا تحصل المرأة على أي تعويض في مجتمعاتنا مقابل عملها في تلك المجالات... أما عمل المرأة في القطاع الزراعي فهو أيضاً غير مرئي...»[٤٣]

تقدّر نسبة النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية بحوالي ٦٠٪ من مجموع اليد العاملة النسائية، ما يعني حرمان أغلبية النساء العاملات، تلقائياً، من التنظيم في قانون العمل، والحقوق والضمانات، هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الخريجات الجديدات اللواتي يعملن في المنظمات غير الحكومية في مشاريع محدودة بفترة زمنية، وفي غياب سلسلة رواتب واضحة، ما يحرم العاملين والعاملات من إمكانية التمتع بزيادة في الراتب بطريقة منهجية.[٤٤]

لكن المقاومة العمالية والنسوية لهذا الوضع ليست غائبة تماماً، وهذا ما أظهرته حركة العمال والعاملات الأجانب/الأجنبيات، التي أفضَتْ الى إنشاء نقابة العاملات والعاملين في الخدمة المنزلية مطلع عام ٢٠١٥. وهي نقابة يغلب عليها العنصر النسائي. فالقبضة الحديدية لنظام الكفالة (أي النظام الذي يربط العمال المهاجرين بصاحب عمل واحد

٤٢- سلامة، ٢٠١٤، مصدر سابق.
٤٣- سلامة، المصدر أعلاه.
٤٤- سلامة، المصدر أعلاه.

طوال مدة إقامتهم في لبنان) جعلت مستوى الاضطهاد لا يطاق بالنسبة للكثيرات من العاملات المهاجرات، وقد حفّز ذلك عملية تعبئة أفضت إلى تشكيل نقابة حرة قد تكون الأولى من نوعها في لبنان والمنطقة، بالرغم من رفض الدولة، ممثلة بوزير العمل اليميني، الاعتراف بوجودها والتضييق عليها، وبل وتهديدها بالقمع، في مناسبات عديدة. لكن يبدو أن تأسيس هذه النقابة كان نتيجة لتقاطع عدد من العوامل، الطبقية والجندرية والعنصرية/القومية، مستفيدة من دعم منظمة العمل الدولية والمجموعات النسائية اللبنانية.

وقد شهدت السيرورة الثورية في المنطقة بروز أنماط جديدة من التنظيم النسوي، ركّزت «بشكل رئيسي على قضايا الجسد وحاجة المرأة إلى إعادة كتابة التاريخ، تاريخها هي، وشجعت المبادرات المتنوعة على إنشاء مجموعات جديدة، كمجموعة «انتفاضة المرأة في العالم العربي»، و«عشتار»، و«قوة ضد التحرش/الاعتداء الجنسي الجماعي» (أوبانتيش)» و«صوت النسوة» (المنشق عن «نسوية»)... وقد تميّز هذا النهج الجديد بمعارضته للمقاربات الشمولية، والرغبة في توثيق قصص النساء غير المرئية، وكتابتها من قبلهن... وإن بروز القضايا المتعلقة بالحقوق الجسدية وجد رمزه في أواخر العام ٢٠١١ في صورة ماجدة علياء المهدي، من مصر، العارية أمام الكاميرا، احتجاجاً على العنف الجنسي في بلدها. لكن الخطوة تعرّضت للكثير من النقد، من الليبراليين قبل الإسلاميين، فحرية الجسد ظهرت كقيمة مضافة إلى الصراعات التي تشهدها الثورة العربية.»[٤٥]

٤) حركات الحقوق الجنسية: ثوريون وانفصاليون

لم يكن فقدان الصلة بين التحركات العمالية والحركات الجنسية بالأمر المفاجئ. فحركات التحرر الجنسي الحالية (من حركات حقوق المرأة إلى المجموعات المثلية)، هي في الغالب منفصلة عن التحركات والنقابات العمالية، بل يتم وضعها بعضها بمواجهة بعض. فقد تم محو التراث الذي أرساه ماركس وإنجلز[٤٦]، نتيجة للستالينية، بشكل جزئي. علاوة على ذلك، فإن حركات الحقوق الجنسية، التي ظهرت خاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال الستينيات، اعتمدت نوعاً من «سياسات الهوية»، فلم تنظر إلى التحرر الجنسي باعتباره صراعاً عاماً لتحرير الإنسان، كل إنسان، بل كحركة

٤٥- برناديت ضو، ٢٠١٥، مصدر سابق.
٤٦- فريدريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة الياس شاهين، ١٨٨٤:
باللغة العربية: https://goo.gl/GZrB38

جماعات مضطهدة محددة، تقود معاركها بشكل منفصل وحصري.[٤٧]

شكّل هذا قطيعة مع كيفية النظر إلى الرغبة المثلية من الناحية التاريخية، وكذلك مع نظرة الناس من خارج منظومة السيطرة الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية. فقد وجد المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا أن المفاهيم الحديثة حول الجنسانية، كالمثلية الجنسية (كهوية لا كفعل جنسي)، لا تنطبق على فترة كبيرة من التاريخ، بل هي مبنية على أسس تحديد الأدوار الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي بناء على الخصائص البيولوجية والنفسية[٤٨]. فالعلاقات الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس كانت، ولفترة طويلة من الزمن، أمراً يقوم به الناس، لا شيئاً هم عليه، ولم يقتصر الموضوع على نسبة مئوية محددة من الناس، ذوي الميول الجنسية في اتجاه معيّن، بل كان ممارسة على نطاق واسع.

لعب تاريخ حركة المثليين في الولايات المتحدة، في أعقاب انتفاضة ستونوال في نيويورك عام ١٩٦٩، دوراً مهماً في تشكيل حركة الحقوق الجنسية حول العالم، وفي لبنان. فقد انضم الأشخاص الذين كانوا يمارسون الجنس غير المعياري/النمطي إلى العمال السود في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وتأسست «جبهة تحرير المثليين» (منظمة ثورية أخذت اسمها من جبهة الجيش الفيتنامي الشمالي للتحرر الوطني التي كانت تقاتل ضد الولايات المتحدة)[٤٩]، وقامت الجبهة بعدد من التدخلات بالمشاركة مع «الفهود السود». لكن الصعود المدويّ للسياسات الجنسية آنذاك أدّى إلى تشكيل عدّة فصائل: فهناك من اعتبر أن حركة السياسة الجنسية ستعجّل سقوط الرأسمالية، وهناك من نفى الحاجة للعمل السياسي لتحقيق التغيير الاجتماعي (وفضّل الاحتفاء بحياته الجنسية لا غير)، البعض الآخر أسس منظمات الخدمات الاجتماعية، وغيره فضّل تحقيق الأرباح التجارية من خلال الحانات والنوادي الليلية، وتحوّل جزء نحو السياسات الإصلاحية (الحملة المثلية للمساواة)، وانضم البعض إلى اليسار الثوري.[٥٠]

أمّا في المملكة المتحدة، فقد نشأ اتجاهان ضمن الحركة المثلية، وكلاهما كان تراجعاً عن السياسات الثورية السابقة. بدأت العملية بانخراط النشطاء المثليين في الجبهة اليسارية لحزب العمال، لكنها ما لبثت أن فشلت بسبب انحراف الحزب ذاته إلى اليمين. المسار الثاني تبنّى «سياسات الهوية»، المعروفة أيضاً باسم «الأوتونومية (الحكم الذاتي)» أو «الانفصالية»، حيث انتهت الحركات إلى «الاستناد فقط إلى الهوية [و]

٤٧- ويلسن، ٢٠١٤، مصدر سابق.
٤٨- جيفري ويكس، اخراع الجنسانية، ١٩٨٩.
٤٩- ويلسن، ٢٠٠٧، مصدر سابق.
٥٠- ويلسن، المصدر أعلاه.

الميل إلى التشقق والانقسام بكل سهولة.»[٥١] تلك الاتجاهات جاءت نتيجة «الاعتقاد بأن تغيير العالم لن يقوم لا بالاحتجاج الجذري وليس من خلال الطبقة العاملة.»[٥٢] مثلاً، قام حزب العمال في بدايات الألفية الثالثة بدمج سياسات الأسرة والسياسات المناصرة للمثليين في حملة انتخابية واحدة حول «المساواة في الزواج»، فضلاً عن استيعاب منظمات المثليين والمثليات ومزدوجي ومزدوجات الجنس والمتحولين والمتحولات جنسياً (م.م.م.م.) من خلال اتفاقيات مالية ضخمة تدعمها الحكومة وتسهيل الاندماج في المجتمع للشرائح الأكثر ثراء من المثليين.[٥٣]

لقد أثّرت سياسات الهوية سلباً في الحركات الثورية في جميع أنحاء العالم، فجاءت السياسة الانفصالية مترافقة مع عملية الاحتراف والمأسسة داخل الحركة. وقد ظهرت النزعة الانفصالية في تصوّر أن كفاح المظلومين/ات يختلف باختلاف المظلومية والهوية. وتم التقليل من أهمية المسألة الطبقية في النضال، حيث تتجنّب الجماعات الناشطة القيام بخطوات عملية لإبراز التناقضات الاجتماعية أو العرقية وأبعادها داخل المجتمع. وفي كثير من الحالات، كلّما اقتربت تلك الحركات من النصر، قامت العناصر الأكثر ثراء من داخلها بتجاوزها، والانقضاض على المكاسب واستيعابها ضمن الامتيازات الطبقية والذكورية.[٥٤]

٥) حركة المثليين والمثليات ومزدوجي/ات الجنس والمتحولين/ات جنسيا في لبنان

منذ بداية الحرب الامبريالية «على الإرهاب»، اشتمل النشاط السياسي اليساري المستقل في لبنان، ومن خلال عدة تشكيلات كالخط المباشر ونشرة «اليساري»، على نهج متميز في مقاربة الجنسانية. والحركة التي تبلورت ضد الحرب على العراق (لا للحرب- لا للديكتاتوريات) عام ٢٠٠٣، أمّنت مساحة عامة للنشاط المثلي المُعلَن، وضمّت ممثلين عن مجموعة حلم، التي أعلنت عن نفسها لأول مرة في التظاهرات المناهضة للحرب.

ومع ذلك، فقد خضعت الحركة حول القضايا الجنسانية إلى شلل متكرر، بسبب الانقسام السياسي/الإيديولوجي حول كونية الهويات الجنسية، وطبيعة الامتياز الذكوري/الغيري، من جهة، وكيفية بناء العضوية والتنظيم بناء على الموقف السياسي، لا الميول الجنسية

٥١- ويلسن، المصدر أعلاه.

٥٢- ويلسن، المصدر أعلاه.

٥٣- أنظر مثلا، بيتر دركر، «التطبيع المثلي والتحوّل الشاذ»، زابرودر وورلد، حزيران ٢٠١٥، http://zapruderworld.org/content/peter-drucker-gay-normality-and-queer-transformation.

٥٤- غسان مكارم، «اللوطي الصالح: الامتيازات الذكورية كبديل من التحرر الجنسي»، ٢٠١٢/٩/٢١، https://nfasharte.wordpress.com/2012/09/21/good-faggots-and-male-privilege

فحسب، من جهة أخرى. وكانت حدّة الاستقطاب تزداد عند الأسئلة المفصلية، فأدّت إلى أزمتين (عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١) صبغتا النضال حول القضية حتى يومنا هذا.

الأزمة الأولى، أثناء العدوان الصهيوني في ٢٠٠٦، تمحورت حول موقف العضوية اليسارية والراديكالية في حلم، بالإضافة إلى المجموعات النسوية المنشقة عن الجمعية، وهو الموقف الذي دعا إلى الانخراط الكامل في الصراع، من خلال العمل التضامني مع اللاجئين وحماية المقاومة عملياً وسياسياً. في المقابل، جاء الموقف الهوياتي الفئوي، الذي حدد «حقوق مثليي الجنس» كسقف للمشاركة.

في أحسن الأحوال، أدّى حصر حقوق المثليين في لبنان بمسار الإصلاح القانوني للمادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني، التي تجرّم «المجامعة خلافاً للطبيعة»، إلى إخفاء آثار التمييز بجوانبه كافة، والنظر إلى الاضطهاد من وجهة نظر ضيقة إلى أقصى الحدود، بالرغم من أن تطبيق المادة لا يقتصر على لحظة المثول أمام القاضي، وأن استخدام المادة بشكل قمعي كان يأتي في أكثريته الساحقة قبل الوصول إلى المحكمة، وفي أغلب الأحيان من دون الوصول إليها. فهو يبدأ مع النائب العام الذي يقرر الادعاء على أشخاص يمارسون ممارسة «غير طبيعية»، برأيه، ويتم تنفيذه في المخافر وعلى يد شرطة الآداب وقوى أمنية أخرى (والجيش أحياناً) بشكل عشوائي.

ثانياً، وبالرغم من أهمية استكمال مقاربة المادة الإشكالية، يبدو أن تطبيق المادة ٥٣٤ في المحاكم مبني على اعتبارات طبقية سياسية، كما أشارت دراسة[٥٥] لجمعية حلم في ٢٠١٠، وأنها ليست سوى واحدة من منظومة متكاملة من القوانين والإجراءات الساعية لتقنين الجنس والهويات الاجتماعية، وتطهير أحياء مدينية معينة من الأشكال والممارسات غير المرغوبة أو اللانمطية[٥٦]، الذي يظهر جلياً في المداهمات التي تجري على أماكن معيّنة لتلاقي المثليين، تكاد تكون محصورة بالمناطق الأكثر حرماناً، أو كجزء من تطهير منطقة معينة لصالح برجوازية جديدة اجتاحتها.
لكن تغييب الوعي النقدي، في جزء مؤثّر من الحركة، لقضية الاضطهاد وترابطها

٥٥- نزار صاغية، «أقواس القزح أمام أقواس المحاكم: المثليون في قانون العقوبات»، في، نزار صاغية ووحيد الفرشيشي، العلاقات المثلية في قوانين العقوبات، جمعية حلم، ٢٠١٠:
.http://helem.net/sites/default/files/HomosexualityPenalCode(ArabCountries-Lebanon-Tunisia)_ARABIC_2009.pdf
٥٦- أنظر/ي مثلاً مايا مكداشي، «الذعر الأخلاقي، الذعر الجنسي، وإنتاج الأمة اللبنانية»، جدلية، ٢٠١٤/٣/٢٢،
http://www.jadaliyya.com/pages/index/16570/moral-panics-sex-panics-and-the-production-of-a-le؛ أحمد صالح
وأدريانا قبيعة، «تجربة النساء الترانس مع الاعتقال والاحتجاز في بيروت: دراسة ميدانية»، دعم لبنان، مجلة المجتمع المدني، العدد
١، ٢٠١٥، http://cskc.daleel-madani.org/paper/transwomen%E2%80%99s-navigation-arrest-and-detention-bei-
rut-case-study؛ رزق ومكارم، ٢٠١٥، مصدر سابق؛ سارة ونسا، «الرواية غير الرسمية لمداهمة حمام الآغا: التعذيب في كل محطة»،
المفكرة القانونية،٢٠١٤/١١/١٢: .http://www.legal-agenda.com/article.php?id=902&folder=articles&lang=ar

بالنظم البطريركية والرأسمالية، ومحاولة عزل المادة ٥٣٤ (وغيرها من المواد في قوانين دول المنطقة) عن السياق الكامل لسيطرة الدولة على الجسد والجنس، بالإضافة إلى نشوء شريحة من الرجال من الطبقة الوسطى المستفيدين من الوضع القانوني المعلّق وخارج الإطار الجندري/الطبقي لقمع الدولة، كل ذلك أدّى إلى مواجهة جديدة في العام ٢٠١٠، أثناء انعقاد مؤتمر الجمعية العالمية للسياحة المثلية (برعاية ضمنية من وزارتي السياحة والخارجية) في بيروت، هذه الجمعية التي تتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي، وأثناء الخوض في مسألة المجتمع الاستهلاكي ودور المؤسسات التجارية المثلية في الاستغلال الطبقي.[٥٧]

مشاركة اليسار الثوري داخل حلم في حملة إسقاط النظام الطائفي، في العام التالي، أفضت إلى عدد من الحملات المناهضة لليسار داخل حركة المثليين، تقاطعت مع وصول أول امرأة إلى رئاسة الجمعية، تنتمي إلى اليسار الثوري وببرنامج ذي أبعاد طبقية ونسوية واضحة، انتقد التوجهات التي تسعى «إلى تقبّل النظام لا محاربته (والاستسلام) للسوق بدلاً من مقاومته»، وأكّد على أن «العوامل الطبقية والجندرية هي بالتحديد ما يعطي الامتيازات لفئة معيّنة بأن تكون ظاهرة ومعبّرة بوضوح عن ميولها الجنسية»، وعلى ضرورة بناء «حركة تنبثق من مصالح مثليي/ات الطبقة العاملة وتمثّلهم/هنّ. حركة تحمل شعارات تغييرية جذرية، تثور على هذا النظام، الاقتصادي خصوصاً، الذي يهمّش أغلبها ويضعها في مواجهة أنواع مختلفة من التمييز. حركة رافضة لثقافة الاستهلاك التي تقوم على مبدأ الاستغلال، حركة تضمن تغييراً حقيقياً في المجتمع كله. فلنبدأ بإسقاط النظام الطائفي!»[٥٨]

هذا الموقف ظهر كتهديد مباشر لشريحة من المثليين (والمثليات) من الطبقة الوسطى، ذُعرت، في حال الانخراط في سياق ثوري بمواجهة النظام البطريركي والرأسمالي، من إمكانية خسارة بعض الامتيازات الطبقية التي تسمح لهم/ن بمساحة من الحريات، في أماكن خاصّة ومحصورة إلى حد بعيد في أغلى أحياء بيروت، وغير متاحة للأغلبية الساحقة من المثليين والمثليات من ذوي الدخل المحدود.

أدّت هذه الانقسامات السياسية إلى بداية انشقاق حلم في ٢٠١١، بعد محاولة جزء من قيادة الجمعية «ضبضبة» قضية تحرّش جنسي، واشتباكه مع التيار النسوي/اليساري داخل حلم ومحاربته له، بالإضافة إلى تصاعد الميول المؤيدة للإمبريالية داخل

٥٧- خطاب أنطوني رزق، ممثل جمعية حلم، في اجتماع المنظمة الدولية للسياحة المثلية، ٢٠١٠؛ عباني،٢٠١٠، مذكور سابقاً.
٥٨- عباني، ٢٠١٠، المصدر أعلاه.

المنظّمة، والضغط العام من المجتمع المدني لقبول التمويل غير المشروط من السفارات ومنظمات التمويل المرتبطة بالخارجية الأميركية، وهو ما عكس رغبة في تبنّي النهج الإصلاحي الاندماجي لمنظمات المثليين الغربية، هذا فضلاً عن تبنّي الاستراتيجيات «غير المسيسة». وقد أدّى هذا الخلاف إلى انسحاب اليسار الثوري من المنظمة نهائياً، عام ٢٠١٢.

منذ ذلك الوقت، انتقل النشاط المثلي نحو الشلل ونموذج المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن قطيعته مع المشاركة السياسية وانضوائه تحت لواء حركة المثليين الاستهلاكية، خاصة في الولايات المتحدة، أو، في أفضل الأحوال، التحوّل إلى العمل الأكاديمي والبحثي اللاعضوي والنخبوي. ومن الأمثلةعلى ذلك، كان التدرج البطيء، خلال ١٠ سنوات، من التنظيم القاعدي القائم على القضايا الاجتماعية إلى جمعيات مهنية تقوم بتوفير الخدمات والتركيز على إصلاحات قانونية شكلية، بما يتوافق مع أجندة المانحين، وبما لا يخالف المنظومة الرأسمالية/البطريركية السائدة. وهكذا، تشظّت الحركة حول جمعية «حلم» (ومثلها «نسوية»، لأسباب مشابهة بعض الشيء) إلى عدد من الجمعيات الخدماتية المدفوعة بأطر التمويل الدولية.

الأجندة المثلية اليمينية تلك تبلورت من خلال التقاطع المنهجي مع المنظمات الأميركية والتجارب المدنية في الدول المتقدمة رأسمالياً، وأدّت إلى تبنّي الخطاب المهني البرجوازي، «الشريك» مع الدولة. هذه العلاقات، ذات الأبعاد السياسية الواضحة، تتقاطع مع الحاجة لتقديم الخدمات الضرورية على الأرض، من الصحية إلى الاجتماعية والقانونية، في ظل غياب الدولة اللبنانية وتجاهلها لهذه الأمور من ناحية، أو ارتكابها للانتهاكات بحق الحقوق والحريات الجنسية والجسدية لشعبها.

ترافق كل ذلك مع التحول إلى مراكز لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية، المتخصصة، والابتعاد عن التسييس حول القضايا التحررية، والقطيعة الكاملة مع النسوية واليسار الثوري. لكن توضيح العلاقة بين الجمعيات التي نشأت على أنقاض الحركة، من جهة، والسياسات الخارجية للدول الامبريالية، من جهة أخرى، يجب ألا يكون بهدف الاتهام المجاني بالعمالة أو الخيانة. فهو مرتبط بالسياق الديبلوماسي للتمويل، خاصة بالعلاقة مع مؤسسات طليعية، من وجهة نظر المجتمع الدولي، ولا ينفصل عن المسار الرسمي للحكومة اللبنانية، في التعامل مع القضايا الاجتماعية والقانونية المتعلّقة بحقوق المثليين، كشريك أساسي في البرامج التي تموّلها الخارجية

الأميركية. والخطر الحقيقي لهذا التحول، إنما يكمن في فرضه لنموذج استهلاكي نيوليبرالي، وسحب إمكانية الفعل الذاتي للمضطهدين بسبب ميولهم الجنسية، أو هويتهم الجندرية، وتحويلهم إلى متلقّين للخدمات، مقابل تراجع التعبئة ضد النظام الرأسمالي البطريركي.

ومع ذلك، فإن التنظيم المثلي لم يكن بمجمله غير مسيس، في ضوء الحرب على الإرهاب، التي تبرر تدخلها الامبريالي العسكري والسياسي، على نحو متزايد، من خلال الإشارة إلى «همجية» الأنظمة العربية تجاه المرأة والمثليين والمثليات. فالقوى الامبريالية الغربية تقدّم نفسها كمخلص لهذه الشرائح التي تعاني من آثار رهاب المثلية والبطريركية، وهذا يجري بالتواطؤ مع الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمحلية، التي تتبنى ذلك الخطاب وتروّج له. وإبّان اندلاع الثورات في المنطقة في ٢٠١١، أبدت معظم منظمات الم.م.م.م. التي تعمل ضمن سياق المجتمع المدني الرسمي، والكثير من المنظمات النسوية، نفورها من السيرورة الثورية، وفضلّت الاستمرار بطلب الحماية، إما من القوى الامبريالية أو من الأنظمة الحاكمة. و قد حصل أمر مشابه أثناء التسويق لحملة «أنقذوا المثليين»، التي تلت الاجتياح الأميركي للعراق، ووصلت إلى ذروتها أثناء الثورة السورية.

وبالرغم من ادّعاء تلك المنظمات أنها تتجنب السياسة، كانت تبدي معاداتها للثورات، أو تركّز على خطر الإسلاميين، من دون الديكتاتوريات العسكرية (كما في مصر)، وفضّلت، في سوريا، الوقوف إلى جانب الممانعة، ومهاجمة العملية الثورية ونعتها بـ«الإسلامية»، أو «المناهضة لمثليي الجنس». فخلال مقابلة أجريت عام ٢٠١٣، عبّر بيرتو ماكسو، رئيس منظمة «براود ليبانون»، وممثّل الجمعية الدولية للسياحة المثلية، عن دعمه لبشار الأسد، آملاً في «أن يتمكن بشار من الانتصار على الاسلاميين في سوريا والبقاء في السلطة.»

خاتمة

يربط إنجلز في كتابه «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» التحوّل الجذري في شكل العائلة، من المجتمع ما قبل الزراعي إلى الرأسمالية، ربطاً تاماً بنشوء الطبقات. فحاجة النظام الرأسمالي للعائلة النووية القائمة على ثنائية المذكر/المؤنث ترتبط بنشوء القدرة على انتاج القيمة المضافة، وتقسيم العمل الناتج منه، وفصل المجالين العام

والخاص، ما أدّى إلى حاجة للسيطرة على النساء وفرض الزواج الأحادي لحماية الملكية الخاصة. الكثير من النسويات انتقدن هذا التفسير على أنه يضع قضايا المرأة كمسألة ثانوية بالنسبة للصراع الطبقي: فإذا كان قمع النساء والحريات الجنسية بدأ مع نشوء الطبقات، يكفي التركيز على الصراع الطبقي لإلغاء الرأسمالية كي يتحرر المجتمع ككل، وتتحرر النساء ضمنه تلقائياً. كما أن هذا التفسير يضع تنظيم النساء لأنفسهن في إطار خلق انشقاق في صفوف الطبقة العاملة. من هنا تتوضح إشكاليات ربط النسوية بالاشتراكية. فمن جهة، تعطي الأخيرة الأولوية للصراع الطبقي، بينما الحركات النسوية، من جهة أخرى، تفصل بشكل تام قضايا النساء عن النظام الرأسمالي والعلاقات الاستغلالية التي يخلقها.

في سبعينيات القرن الماضي، بدأت تجربة لمصالحة هذين الموقفين، عبر خلق نظرية «النظم المزدوجة»، التي تحاول أن تبني على الاشتراكية والنسوية معاً، لفهم هيكلين أو نظامين مستقلين يتداخلان بعضهما مع بعض، في عدد من الأماكن، ألا وهما الرأسمالية والبطريركية. وفي الثمانينيات، بدأ نقاش جديد قائم على ما سبقه بطرح تساؤلات حول علاقة الرأسمالية بالبطريركية، وتحديدهما كنظامين مستقلين. فهل هناك هياكل بطريركية مستقلة فعلاً عن الرأسمالية، أم هناك هياكل رأسمالية تعزز البطريركية؟ بناءً على ذلك، نشأت نظرية التقاطع التي ترصد دينامية العلاقة بين الجندر والطبقة والعرق، وهي نظرة للنظام على أنه قائم على أسس استغلال متعددة الأوجه تتفاعل بعضها مع بعض، بشكل دائم.

لكن هذه النظرية تبقى مرتكزة على سياسة الهوية، التي هي وليدة النظام الرأسمالي، فيتم استعمالها بطريقة ليبرالية كأداة لمكاسب حقوقية، وللضغط على النظام الرأسمالي للاعتراف بالشرائح الاجتماعية المختلفة. فربط سياسات الهوية بنظرية التقاطع يحدّ من إمكانية استخدام هذه النظرية كأداة لفهم تنوع وجوه الاستغلال، تحت النظام الرأسمالي، والعمل على تفكيك هذه الفئات كهوية، ويختزلها كمجرد أداة لتعريف الهوية الشخصية، بحسب الموقع التقاطعي للطبقات والجندر والعرق.

لذا، على الحزب الاشتراكي الثوري تبنّي مشروع التحرر الكامل وغير المشروط للنساء، والتحرر الجنسي للطبقة العاملة، وذلك خلال النضال من أجل الإلغاء الشامل لكل القوانين والسياسات التي تتعدّى على الحريات الجنسية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، كل ما يتعلّق بتنظيم الدولة لمسألة العذرية والزواج والعلاقات الجنسية الرضائية

والإجهاض وتجريم «اللواط» و«الزنا» وإباحة الاغتصاب والتحرش الجنسي وسوء المعاملة. لذلك، على الحزب الاشتراكي الثوري أن يقف إلى جانب حركات الحقوق الجنسية، مقدِّماً التضامن والدعم النقدي ولكن غير المشروط، والاستمرار في دعم جميع الحركات التي تناضل من أجل الحرية والعدالة، ومن ضمنها الحريات الجنسية، وضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد.

وحيث تكون بعض مواقف حركة الحقوق الجنسية داعِمة للرأسمالية، والامبريالية، علينا أن نعارض هذه الاستراتيجيات لصالح اتجاهات سياسية ثورية داخل الحركة. كما نرفض، بطبيعة الحال، أي شكل من أشكال رهاب المثلية أو مناهضة النسوية أو أي خطاب، ديني أو علماني، يميني أو يساري، يسعى إلى تصوير الحريات الجنسية على أنها «مستوردة من الغرب»، أو غير أخلاقية. في المقابل، علينا رفض التطبيع مع الاحتلال الصهيوني ومعارضة محاولات «الغسيل الزهري» أو تبييض صورة الاحتلال، عن طريق الترويج لـ«الأجندة المثلية» للدولة الصهيونية. كما أننا نرفض التكتيكات الانفصالية التي تعتقد أن النضالات الجنسية والعرقية والطبقية لا تتقاطع مع نضال الطبقة العاملة، ولا تترابط معه.

في لبنان، أثبتت الحركات الانفصالية الهوياتية، مراراً وتكراراً، محدودية عملها الخدماتي الريعي وموقفها الفوقي من الطبقة العاملة. وفي ظل انهيار الأشكال التقليدية للتنظيم، هناك حاجة ماسّة لتظهير سياسة جندرية وثورية، لا تخجل من أسئلة الجسد والجنس والدور الاجتماعي وعدم الانضباط بالمعايير النمطية، وقادرة على التصدّي، وجهاً لوجه، لمفاهيم الدولة-الأمة والإمبريالية والرأسمالية والتسليع المتواصل والعسكرة وتحوّل الحركات الاجتماعية إلى نمط المنظمات غير الحكومية، وتعمل من أجل تحقيق الحرية الجنسية لجميع العمال والعاملات، بغضّ النظر عن الجنسية أو الطبقة أو النوع الاجتماعي أو العرق أو الطائفة. فالحريات الجنسية والحماية من الاستغلال والقمع وسوء المعاملة، لا يمكن تحقيقها عبر الدولة البطريركية والذكورية القائمة، أو بواسطة الطبقة الحاكمة وأحزابها السياسية، إنما عبر التحويل الثوري للنظام الاجتماعي.

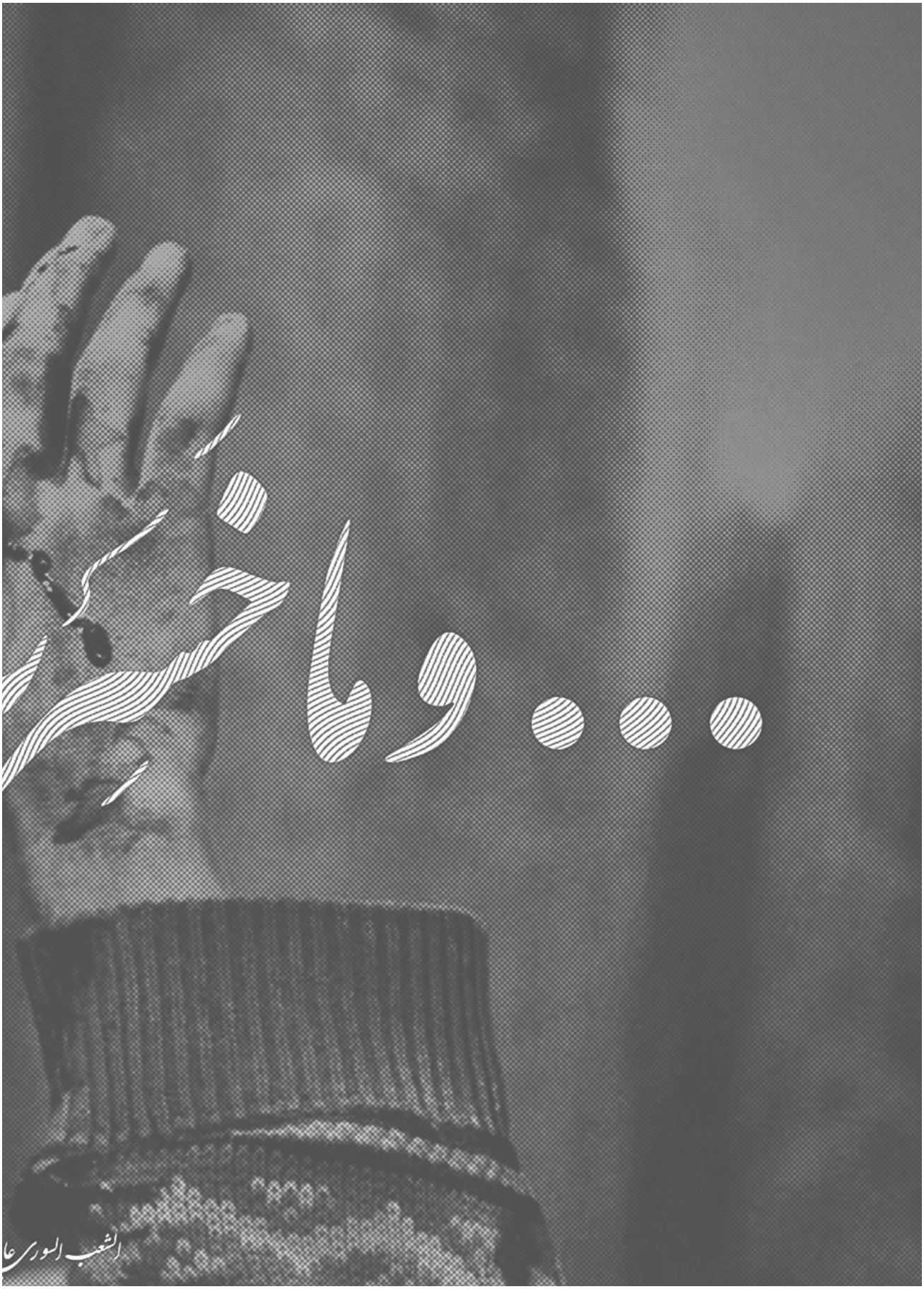
...وما خفي
الشعب السوري عا

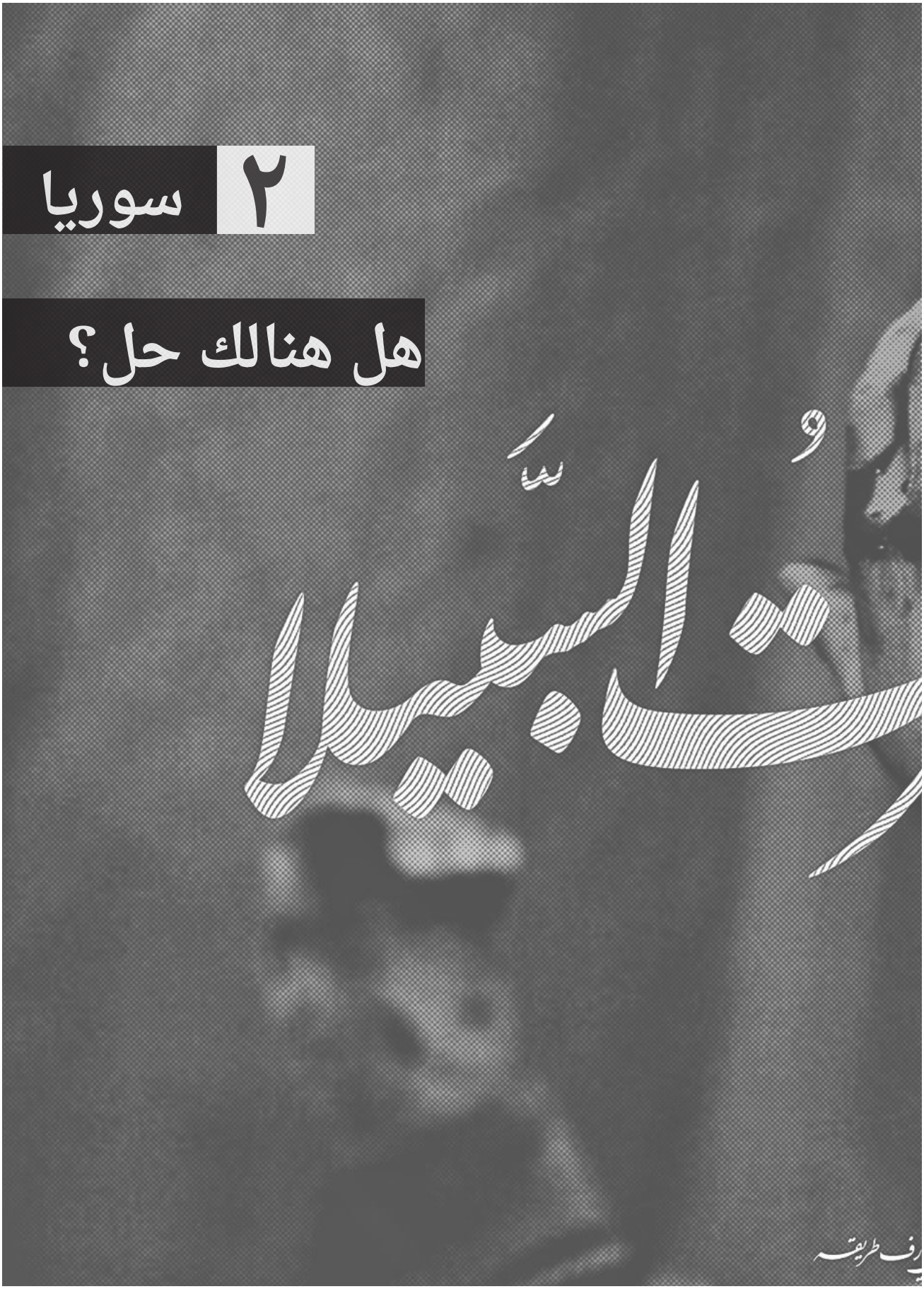
٢ سوريا
هل هنالك حل؟
سُنابل السَّلام

«سوريا الاسد» تتقلص...الروس باتوا هنا!

ظافر المحاسني

يعتبر نزول القوات العسكرية الروسية في سوريا المنعطف الأهم في الصراع الذي يجري في سوريا وعليها منذ خمس سنوات، هذا إذا استثنينا منعطف هزيمة الحراك المدني السلمي للثورة بفعل القمع الوحشي، وانتقال الصراع الى المواجهة المسلحة بين النظام وقوى اسلامية متطرفة لا يجمعها جامع مع اهداف الثورة، من أجل الحرية والكرامة، والخلاص من عقود من الديكتاتورية والطغيان والاستبداد.

لم تأت الخطوة الروسية، إذا ما رُصدت العلاقات الروسية مع النظام، ولا سيما بعد انطلاقة الثورة، الا كتتمة للموقف الروسي، كداعم رئيسي للنظام، وحامٍ له في المحافل الدولية، بل وناطق باسمه من خلال وزير الخارجية لافروف.

إن رصد التطورات التي شهدها الصراع في سوريا وعليها، خلال الاشهر القليلة الماضية، يسمح بالقول إن الخطوة الروسية جاءت متأخرة قليلاً. فالنظام لم يعد يبسط سيطرته الفعلية إلا على أقل من ٢٥٪ من مساحة «سوريا الاسد». وتراجعت قواته بشكل سريع في أكثر من منطقة، وخرجت محافظات بالكامل من تحت السيطرة (الرقة، ادلب)، ونزح ملايين المواطنين من مناطق سكنهم إلى أماكن اخرى، داخل سوريا أو خارجها، باتجاه دول الجوار. مع أزمات معيشية تبدأ ولا تنتهي لمن بقي داخل سوريا.

المشهد قبل الحضور العسكري الروسي

بعد سيطرة داعش على كامل محافظة الرقة، واجزاء واسعة من محافظة دير الزور،

وحصار المدينة ومطارها العسكري بشكل سريع، ومقاومة ضعيفة عنوانها الانسحابات الكيفية لقوات النظام، سيطر التنظيم بشكل سريع ومفاجئ كذلك على مدينة تدمر الأثرية، وهي مركز بادية محافظة حمص الممتدة حتى الحدود السورية مع العراق والأردن، والمتصلة مع محافظتي الرقة ودير الزور، وتوسعت غرباً إلى مدينة القريتين، مهددة مدينة حمص وطريق دمشق حمص الدولي، وهو طريق استراتيجي بالنسبة للنظام يربط العاصمة بالساحل السوري. من جهة أخرى، خاضت قوات النظام في ادلب طيلة السنوات الخمس الماضية معارك عنيفة مع استخدام البراميل المتفجرة، والقصف بالطيران والصواريخ البعيدة المدى في مواجهة فصائل من الجيش الحر، وفصائل اسلامية أبرزها جبهة النصرة وأحرار الشام (أو ما أصبح يعرف مؤخراً بجبهة الفتح)، في محاولة لإبقاء السيطرة. ولكن بسقوط مطار أبو الضهور المحاصر منذ أكثر من سنة، أصبحت المحافظة بكاملها خارج سيطرة النظام.

في الواقع، لم تكن خسارة إدلب ما اقلق النظام، بحد ذاته، فقد تحدث النظام عن مناطق مفيدة ومناطق يمكن الدفاع عنها. إن القلق جاء من أن إدلب تتجاور مع محافظتي اللاذقية وريف حماه، في سهل الغاب، وهي منطقة بقيت آمنة، بالنسبة إليه، طيلة سنوات الصراع الماضية، وتشكل خط دفاع للنظام عن منطقة تعتبر خزاناً لقواته العسكرية، من جيش وما يسمى قوات الدفاع الوطني (الشبيحة). لقد تقدمت جبهة الفتح بعد السيطرة على إدلب باتجاه تلك المناطق، وتسببت بحركة نزوح للسكان من بعض القرى، وخلقت حالة خوف واضطراب وتراجع معنوي كبير في قاعدة النظام، وأحدثت ثغرة في الشريط الجغرافي الممتد من جنوب دمشق حتى الساحل السوري، مروراً بحمص وريف حماه الغربي (سهل الغاب). وهو ما دأب النظام طيلة السنوات الماضية من الصراع على المحافظة عليه والسعي لجعله آمناً. وقد جاءت التطورات اللاحقة في السويداء – جبل العرب، جنوباً، لتضيف المزيد من المخاطر، بالنسبة لأمن النظام، بصورة عامة.

مشايخ الكرامة/ازدواجية السلطة

لم تخرج محافظة السويداء عن القاعدة منذ انطلاقة الثورة، فقد شهدت حراكاً سلمياً بشعارات الثورة، وان يكن حراكاً محدوداً بالقياس إلى المناطق الاخرى، بفعل التركيبة الطائفية للمحافظة (الموحدين الدروز) وسيطرة رجال الدين، أو ما يعرف بمشيخة العقل، وبعض المتنفذين من الوجهاء، على الشارع، نتيجة علاقات نسجها النظام، منذ

سنوات طويلة مع الاقليات الدينية. ومع هذا، تعرض المئات من ناشطيها للاعتقال والتشرد خارج الوطن، نتيجة الملاحقة والقمع اللذين تعرض لهما الحراك، والعشرات قتلوا تحت التعذيب، أو في المواجهة المسلحة، التي خاضها على أرض السويداء الضابط المنشق خلدون زين الدين.

مع تزايد عدد القتلى من العاملين في جيش النظام، أو من شبيحته من أبناء السويداء، والاعتداءات التي قامت بها جبهة النصرة على أطراف محافظة السويداء، وسيطرتها على عدة قرى في ريف إدلب سكانها من الموحدين الدروز، وما قامت به من ممارسات طائفية، عبر إجبار السكان على التحول إلى «الاسلام» وتهديم مزاراتهم الدينية، نشأت حركة ما عرف بمشايخ الكرامة، بقيادة الشيخ وحيد البلعوس.

فلقد أعلن الشيخ البلعوس أن الصراع القائم في سوريا ليس للموحدين الدروز مصلحة في أن يكونوا طرفاً فيه. لذلك دعا إلى تشكيل قوات عسكرية (ميليشيا) من أبناء الطائفة مهمتها حماية السويداء، داعياً إلى رفض الخدمة في جيش النظام. بل قام بمهاجمة مقرات الأمن لإطلاق سراح من اعتقلهم النظام لسوقهم إلى الخدمة العسكرية. كما شكل ملاذاً لبعض المعارضين المطلوبين للأجهزة الامنية، واستقطب عدداً ممَّن كانوا عاملين في قوات الدفاع الوطني (الشبيحة) إلى قواته. ومن جهة أخرى، فإنه برفعه بيارق (رايات) ذات صبغة طائفية، قطع الطريق على أي تنسيق او تعاون مع شخصيات وطنية، وناشطين كان لهم الفضل في الحراك السلمي في بداية الثورة.

لم تكنٍ محاولة مشايخ الكرامة تشكيل سلطة موازية تهديداً للنظام فحسب، بل كانت تهديداً أكبر لمشيخة العقل ووجهاء السويداء التقليديين. لذلك توجَّب القضاء عليها، وهو ما حدث من خلال اغتيال القائد المؤسس للحركة وعدد من قادتها الآخرين.

لقد خلقت عملية اغتيال مشايخ الكرامة شرخاً في وسط الموحدين الدروز لا تبدو ملامحه مكتملة الوضوح الآن، ولكن كما ظهرت حركة مشايخ الكرامة في لحظة من ضعف النظام وتهالكه، فهي مرشحة للعودة مجدداً بأشكال عديدة، في أي لحظة يضعف فيها النظام عن حماية محافظة السويداء، ولا سيما أنها من المحافظات غير المفيدة، ويصعب الدفاع عنها من وجهة نظره، وكما يعتقد.
هذا وفي ظل هذا الوضع الذي تتفاقم فيه ظروف تصدع النظام، واقترابه أكثر فأكثر من الانهيار، فيما يضاعف، من جهته، من وحشيته، في مسعاه لحماية نفسه من هذا

المصير، وتزداد بالتالي الخسائر البشرية المدنية، بصورة بالغة الخطورة، تتفاقم كذلك ظاهرة الهجرة إلى خارج سوريا، بهدف اللجوء، ولا سيما في اتجاه اوروبا، بصورة غير مسبوقة.

الهجرة الكبيرة، مأساة العصر

ليست أعداد المهاجرين هي الابرز في مغادرة السوريين وطنهم، قياساً إلى حالات أخرى من الهجرة المعروفة في تاريخ الشعوب، بل الطريقة التي يغادرون بها، وديمومة المغادرة كل هذه السنوات وعدم امكانية وقفها بالمدى القريب.

يمكن تقسيم موجات الهجرة الى ثلاث رئيسية:

• وهي البدايات التي انطلقت مع أواخر عام ٢٠١١ وبداية ٢٠١٢، وتمثلت بهجرة الناشطين السلميين ممن ساهموا في الحراك السلمي منذ انطلاقة الثورة، بنتيجة القمع الوحشي الذي مارسه النظام في مواجهتها، ومعظمهم تعرض للاعتقال اكثر من مرة، قبل أن يقرروا المغادرة، على أمل العودة قريباً. وبهذه الهجرة، إضافة لعمليات القتل في الساحات والمعتقلات، تمت تصفية الجسد الفعال للثورة، وتعبدت الطريق لملء الفراغ الحاصل من قبل قوى اسلامية متطرفة، معظمها لم يشارك في الحراك السلمي لبدايات الثورة.

• نزوح مناطق وأحياء بكاملها، بنتيجة القصف العنيف للنظام لهذه المناطق والاحياء، وحتى القرى، في محاولة لاستعادة السيطرة عليها، بعد أن أعلنتها القوى العسكرية للمعارضة مناطق محررة. وقد شكلت دول الجوار، كلبنان والأردن وتركيا وجهة المغادرين الرئيسية. ترافقت مع ذلك مغادرة بعض أصحاب رؤوس الاموال، باتجاه دول مجاورة، لمتابعة نشاطهم الاقتصادي. وكانت مصر قبل ديكتاتورية السيسي وجهتهم المفضلة.

• أما موجة المغادرة الثالثة والمستمرة بدون توقف، باتجاه دول اوروبا، فهي الابرز في موجات المغادرة. فهي لم تعد تقتصر على المناطق التي يجري فيها الصراع بين النظام والمعارضة المسلحة أو النازحين سابقاً الى دول الجوار، بل شملت جميع مساحة الوطن، بما فيها المناطق التي تشهد سيطرة كاملة للنظام، كاللاذقية وطرطوس والسويداء ومدينة حماه. إن القاسم المشترك للمغادرين هو طلب الأمن، وتوفير حياة ومستقبل أفضل لهم ولأطفالهم، بعد أن اغلقت أمامهم كل آمال انتهاء المأساة السورية. وتشكل الطبقة الوسطى العدد الاكبر من بين المغادرين (موظفون، أطباء، مهندسون، محامون، طلاب أنهوا دراستهم الثانوية او الجامعية، هاربون من الخدمة العسكرية أو الاحتياط،

هاربون مع أطفالهم الصغار من القذائف العشوائية التي تطلقها القوى المعارضة المسلحة، هاربون من بطش الشبيحة، هاربون من صعوبات الحياة اليومية، كانقطاع الكهرباء، والماء، وارتفاع أسعار كل شيء، بشكل جنوني). ويبيع هؤلاء كل ما امتلكوه في سوريا وكأنهم بذلك يصرخون: نحن هاربون من جحيم الحياة في «سوريا الاسد»، إلى الأبد.

وسط هذه الصورة المأساوية للواقع السوري، وفي حين كان معروفاً، منذ البداية، أن قوى خارجية عديدة، عربية، ولا سيما الخليجية منها، وغربية، كالولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا، بوجه خاص (فضلاً عن دول مجاورة كإيران وتركيا، وإسرائيل)، تسعى للتدخل، بصورة أو بأخرى، لأهداف شتى تتعلق بمصالحها، ليس فقط في سوريا بالذات، بل كذلك في منطقة واسعة محيطة كانت تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً فيها، قبل تطورات السنوات الخمس الماضية، وسط هذه الصورة، نقول، سعى الروس، في ظل سلطة بوتين، لممارسة أشكالٍ عدة مؤثرة من التدخل في الأحداث السورية. وقد تم ذلك، سواء بالدعم العسكري المكثّف، عن طريق تزويد النظام بشتى أنواع الاسلحة المتطورة، والمشورة القتالية، أو بالحيلولة دون إصدار قرارات ضد هذا الاخير وجرائمه بحق شعبه، في المنظمة الدولية، مستخدمين لأجل ذلك سلاح الفيتو في مجلس الامن. كل ذلك، قبل أن ينتقلوا إلى مرحلة جديدة أكثر فعالية بكثير من التدخل، وأكثر مباشرة.

الروس قادمون؟!

بدا واضحاً لكل مراقب، منذ ان صوتت روسيا في مجلس الامن ضد القرار الاممي حول سوريا، وأعلن وزير خارجية روسيا لافروف أن الولايات المتحدة كانت تصلي من أجل أن تستخدم روسيا حق النقض (الفيتو)، أن الولايات المتحدة قد تكون أوكلت الملف السوري إلى روسيا. وتأكد ذلك ثانية عند مناقشة مجلس الأمن لاستخدام السلاح الكيماوي من قبل النظام، في صراعه مع المعارضة المسلحة، وقتل مئات المدنيين. فقد تقدمت روسيا بمشروع لنزع السلاح الكيماوي بدعمٍ أميركي، وبذلك أنقذت النظام من العقاب، وأعادته إلى الحلبة الدولية، باعتباره نظاماً يمكن التعاون والحوار معه.

لقد رمت الإدارة الأميركية من سياستها تلك لتحقيق هدفين رئيسيين طالما سعت من أجلهما: تدمير سوريا من خلال إطالة أمد الصراع، ونزع أظافرها الكيماوية، وكلاهما يخدم المصلحة الإسرائيلية. كما سعت إلى توريط الروس في صراع معقد بين شعب طامح إلى الحرية ونظام دكتاتوري عريق في الإجرام والاستبداد، والفساد.

وهكذا، بعد الدعم الروسي، الذي ألمحنا إليه اعلاه، سواء العسكري منه، أو السياسي، للنظام السوري، خلال السنوات الماضية، وتشجيع موسكو النظام الايراني وأداته في لبنان (حزب الله) على ممارسة دور مؤثر لهما في الدفاع عن النظام القائم في دمشق، ومحاولاتها خلق معارضة سورية «وطنية» تكون واجهة لإعادة تأهيل النظام، وفي حين كان ينظر الرئيس الروسي إلى كامل مشهد الصراع في سوريا وعليها، ومن ضمن ذلك ما يظهر من موقع مؤثر لقوى إسلامية متطرفة في مقدمتها تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يضم بين مقاتليه نسبة عالية من الشيشانيين، وغيرهم من مسلمي الدولة الروسية الحالية، اكتشف، بين ما اكتشف، أن لا الدعم الايراني ولا أداته اللبنانية قادران على ضمان استمرار النظام.

داعش اداة لترتيب المنطقة؟

هذا وإذا كانت قد جاءت الامبريالية الروسية الفتية، والطامحة الى أن يكون لها موطىء قدم على ضفاف المتوسط، إلى سوريا بحجة مكافحة الارهاب، وقتال تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، فقد سبقتها إلى ذلك كل الضواري الدولية والاقليمية، الطامحة إلى تعزيز نفوذها ومصالحها في سوريا والمنطقة، بدءاً بالجمهورية الاسلامية الإيرانية، وصولاً لدول ما عرف بالتحالف الدولي لمكافحة الارهاب، الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية.

ومنذ سنتين تقريباً، وصل النظام إلى قناعة أنه لا يمكن الحفاظ على سوريا، التي يطمح للإبقاء على سيطرته فيها، بحدودها ما قبل الثورة. لذلك لجأ إلى الانسحاب من بعض المناطق وتسليمها إما إلى عدو لا يهدد سلطته، كما فعل في الشمال مع الحزب الديمقراطي الكردستاني (PYD)، أو إلى عدو (داعش) يستفيد من وجوده (في الرقة وتدمر، بوجه أخص)، لكسب تعاطف المجتمع الدولي، ودعمه. أما المناطق الاخرى من سوريا، التي يتصارع فيها مع معارضة مسلحة أعلنت أن هدفها دمشق وإسقاط النظام، فقد رمى بكل ثقل قواته للحفاظ عليها، مستعيناً بإيران وحزب الله والميليشيات العراقية. وقد تبين مؤخراً أنه من الصعب حتى الحفاظ عليها. بل أنه في الشهر ما قبل الأخير، أصبح الشريط الذهبي للنظام والذي طالما سعى لجعله آمناً، والممتد من جنوب دمشق بمحاذاة الحدود اللبنانية، مروراً بحمص وريف حماه الغربي حتى مدينة اللاذقية، مهدداً. لذلك كان على سيد الكرملين أن يحضر بشكل مباشر إلى ساحة الصرع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ماذا يريد بوتين؟؟؟

يخطىء من يعتقد أن القوات الروسية جاءت إلى سوريا لاستعادة ما فقده النظام من مواقع. فهو يدرك أن القوات الجوية يمكن أن تعيق تقدم العدو ولكن لا يمكنها احتلال أرض. كما أن افتراض أن قوات برية ايرانية بغطاء جوي روسي يمكنها أن تعيد للنظام ما فقده هو اعتقاد خاطئ. فهذه الفرضية تحتاج من الإيرانيين إلى ارسال عشرات الآلاف من قواتها المدرعة. وهو إذا ما تم، يجعلنا أمام حرب دولية تتسع وتمتد، وهو ما يتجنبه الجميع حتى الآن.

إن جل ما يريده الروس وإيران، كخطوة أولى (وليس خسارةً أن تكون الخطوة الاخيرة لهما)، إنما هو الحفاظ على مصالحهما المتمركزة بالشريط الذهبي الممتد من جنوب دمشق، وبمحاذاة الحدود اللبنانية، حتى اللاذقية. فهنا مربط الفرس بالنسبة لإيران، وهنا القواعد العسكرية وحقول الغاز بالنسبة لسيد الكرملين. إنها سوريا المفيدة للنظام والإيرانيين وروسيا. كما يرمي الرئيس الروسي، مستغلاً الإرباك والتردد الغربيين، ولا سيما لدى إدارة الرئيس الأميركي أوباما، من خلال الحضور العسكري المباشر، إلى تغيير ميزان القوى بين النظام والمعارضة، وبالتالي التفاوض، إما من أجل بقاء الأسد، مع بعض اللمسات على نظامه، وهو احتمال يلعب دوراً هاماً في تحقيقه حجم الدور الايراني الفاعل على الارض، بعد الحضور الروسي، أو تنحي الأسد مع بقاء نظامه، كضامن للمصالح الروسية، ضمن صفقة بين الكبار. وهو ما يرفضه الحليف الإيراني رفضاً قاطعاً، معتقداً أنه برحيل الأسد سيرحل نظامه معه، وإن تأخر قليلاً. وهذا ما أشارك الايرانيين الرأي فيه.

باعتبارٍ الصراع الذي يجري في سوريا، منذ هزيمة الحراك المدني للثورة، لم يعد صراعاً محلياً، وإنما صراع دولي على الأرض السورية، فإن القوى الدولية والاقليمية هي من تحدد آفاق هذا الصراع وتطوره. وإذا لم تأخذ الإدارة الأميركية وحلفاؤها موقفاً حازماً من التدخل الروسي، وهو احتمال يبقى قائماً، فإن الصراع في سوريا سيطول. وإذا كانت براميل النظام كلما سقطت تنبت «داعشياً»، فإن صواريخ الكرملين التي تتساقط في سوريا، وبغزارة كبيرة، قد تُنبِت في سوريا أعداداً أكبر بكثير من الدواعش، وإنْ بأسماء مختلفة.

دمشق في أواخر ت١/أكتوبر ٢٠١٥

٣ مصر ١

نقاش لا بد منه

حول اليسار والموقف من الإسلام السياسي والثورة المضادة في مصر (الجزء الأول)

سامح نجيب - حركة الاشتراكيين الثوريين (مصر)

أصدرت حركة الاشتراكيين الثوريين خلال صيف ٢٠١٥ مبادرة سياسية لفتح نقاش جاد حول موقف قوى اليسار من الثورة المضادة، ومن طبيعة الصراع الدائر بين الدولة المصرية، بجيشها وأجهزتها الأمنية والإعلامية والقضائية، والقوى الإسلامية، من جانب، والقوى المحسوبة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من الجانب الآخر.

سياق طرح المبادرة كان الأزمة المتفاقمة للقوى المعارضة لإنقلاب ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣. فمحاولات مثل جبهة ثوار، التي سبقتها محاولات الميدان الثالث، قد وصلت جميعها لطريق مسدود. فالقمع والاعتقالات والقوانين الاستبدادية والحملات الإعلامية لتشويه ثورة يناير قد نجحت في تقليص مساحة المعارضة بشكل غير مسبوق، خالقة حالة من التراجع، بل واليأس، في صفوف كثير من الثوريين.

وفي الجانب الآخر وصلت المعارضة الإسلامية الممثلة في الإخوان المسلمين وتحالف دعم الشرعية هي الأخرى إلى طريق مسدود. فمن جانب ورغم استمرار المظاهرات، ليس فقط لم تتمكن قيادات الإخوان من خلق الزخم الضروري لإطاحة السيسي، بل إنها عجزت أيضاً عن فرض أي تنازلات على النظام. وقد أدى ذلك الإخفاق إلى انقسامات، داخل صفوف الإخوان، بين من يريدون التصعيد ضد النظام ومن يبحثون عن مخرج تفاوضي معه. وهذا هو في الواقع تكرار لأزمات الإخوان التاريخية بين مهادنة النظام ومواجهته. وقد وصل الأمر إلى حالة من التفكك والارتباك غير المسبوقة.

وقد رأينا كيف أخرج الحكم العسكري وقضاته كل مجرمي نظام مبارك وداخليته من السجون، بل أعادهم لمراكز القوة والسلطة. ويستطيع أن يرى أي مراقب، بمجرد قراءة قوائم أعضاء البرلمان الجديد وأعضاء حكومات السيسي المتتالية، وكل المواقع ذات السلطة في الوزارات، كيف أننا أمام عودة شبه كاملة لعصابات الحزب الوطني وحسني مبارك، الذين نهبوا واستبدوا بالبلاد لعقود طويلة، والذين قامت ثورة يناير لتطيحهم،

ولتقيم على أنقاض دولتهم دولة جديدة تعبر عن غالبية المصريين من عمال وفلاحين وفقراء، وتحقق مطالب ثورة يناير من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة. كم أصبحت تلك الأهداف بعيدة اليوم وكيف نبني معارضة جديدة قادرة على مواجهة التحالف الحاكم من جيش وأجهزة أمنية وفلول نظام مبارك وكبار رجال أعماله وحلفائهم الخليجيين. هذا هو السؤال والسياق المحيط بمبادرة الاشتراكيين الثوريين، التي لم تكن سوى محاولة لفتح نقاش جاد في أوساط اليسار الثوري حول أسباب الأزمة وسبل الخروج منها. هذا في حين ارتمى الكثير من اليساريين والليبراليين والقوميين ممن كانوا حتى الأمس القريب يعتبرون أنفسهم في صفوف الثورة، في أحضان الانقلاب العسكري، وأيدوا علناً أو ضمناً بطش الثورة المضادة ومجازرها ضد الإخوان وضد كل من ظل يعارض الحكم العسكري. وقد تعددت التبريرات، من خطورة الحكم الديني، وأن الإخوان قد أوصلوا البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، وأنهم يريدون فرض دولة دينية ظلامية، وأن مصير البلاد لو لم يتدخل الجيش «الوطني» المحايد سيكون مصير سوريا والعراق. وللأسف كثير من رموز اليسار والحركة النقابية المستقلة، بل حتى من رموز ثورة ٢٥ يناير شاركوا في تأييد ودعم الانقلاب، وما أعقبه من قمع واستبداد غير مسبوق راح ضحيته آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من المعتقلين في ثورة مضادة كلاسيكية، لم تستهدف إطاحة الإخوان من الحكم فقط، بل من الوجود السياسي، أيضاً، واستهدفت كذلك، من خلال استخدام فزاعة الإخوان ومخاطر الإرهاب، كسر كل ما تبقى من حالة ثورية في أوساط كل الجماهير التي شاركت في ثورة يناير ٢٠١١، وتحويل حالة الأمل والثقة التي تولدت لدى الملايين إلى إحباط ويأس وخوف.

من حكم الإخوان إلى ٣٠ يونيو/حزيران

ظل الاشتراكيون الثوريون، منذ انتخاب مرسي في يونيو/حزيران٢٠١٢، في مقدمة صفوف معارضيه. فتبنيه لنفس سياسات مبارك الاقتصادية ودفاعه المستميت عن قيادة الجيش والأجهزة الأمنية، وعدم تفعيل التطهير في أي من أجهزة الدولة ووزاراتها، والتزامه بمعاهدات السلام مع الصهاينة والشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كل ذلك كان خيانة واضحة للثورة وللجماهير التي أوصلته لقصر الرئاسة. ولكن كان الوضع أكثر تعقيداً، فقد كان هناك نوعان من المعارضة لحكم مرسي. الأول، وهو ما كنا كاشتراكيين ثوريين جزءاً منه، كان يمثل رغبة في تعميق الثورة وإطاحة بقايا دولة مبارك، من قيادة جيش ومؤسسات أمنية وجهاز قضائي فاسد، وتحوُّل في السياسات الاقتصادية نحو إعادة توزيع الثروة، من خلال تأميم كبرى الشركات المحلية والعالمية،

واتباع سياسات ضريبية تقدمية تصاعدية، واستثمار كل ذلك من قبل الدولة لتوفير السكن والعلاج والتعليم وللنهوض بالبنية التحتية، ولرفع الأجور وتحسين الظروف المعيشية للغالبية العظمى من المصريين الفقراء. كان مرسي والإخوان يمثلان عقبة على طريق تحقيق ذلك النوع من التعميق للعملية الثورية. أي أن معارضتنا لمرسي كانت من اليسار، وكانت على أساس فهم واضح للحدود الإصلاحية للإخوان المسلمين. فهُم بحكم تركيبتهم الطبقية المتناقضة غير قادرين على مواجهة الدولة الرأسمالية، ويخافون من حجم التعبئة الجماهيرية التي تحتاجها مثل هذه المواجهة، والتي هي بالضرورة تتجاوز حدود الانتخابات والبرلمان، وتحتاج لخلق نفس زخم ثورة يناير، من إضرابات واعتصامات ومظاهرات وغيرها من أشكال التعبئة الديمقراطية المباشرة. وهي التعبئة التي عارضها الإخوان بشدة منذ سقوط مبارك وتحالفهم مع العسكر، وتبنيهما معاً لخطة الطريق الأولى. وكانت الحركة العمالية قد فهمت سريعاً الحدود الطبقية لحكم مرسي، وشهدت الشهور الأخيرة لحكمه أكبر موجة إضرابات منذ اندلاع الثورة. هذه الموجة لم تكن دفاعاً عن الدولة المدنية أو خوفاً من الأخونة، بل كانت نتيجة تلك الفجوة بين واقع ما جرى والتوقعات الثورية للجماهير من أول حكومة منتخبة ديمقراطياً بعد ثورة شعبية.

ولكن كانت هناك معارضة أخرى للإخوان، من اليمين، تكوّنت من فلول النظام القديم، في تنسيق وتعاون كامل مع المخابرات الحربية وباقي الأجهزة الأمنية التي كانت تستعيد عافيتها تحت إشراف قادة الجيش. تلك المعارضة كانت ظاهرياً تطرح نفسها كحامية للدولة المدنية من «أخونة» النظام ومن مخاطر حكم الإخوان ومن السلفية الجهادية ومن مخاطر انهيار الدولة ومن الحرب الأهلية ومن مصير سوريا وليبيا والعراق، إلخ. وقد تمكنت تلك المعارضة من جذب أهم المعارضين السابقين لنظام مبارك، من ناصريين ويساريين وليبراليين وأقباط ونساء الطبقة الوسطى، مع قبول هؤلاء ليس فقط بالتحالف مع الفلول بل بالوقوف مع قادة الجيش والمخابرات، لمواجهة ذلك الخطر الداهم المتمثل في محمد مرسي والإخوان. واستطاعت تلك المعارضة، المموّلة بسخاء من كبار رجال الأعمال المصريين والخليجيين، ومن خلال ملكية هؤلاء لغالبية وسائل الإعلام، من صحف ومحطات تليفزيونية ومواقع إلكترونية، وفي تنسيق كامل مع المخابرات الحربية، حشد قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة المصرية ومن قطاعات أقل وعياً من الفقراء، إلى جانب أعداد لا بأس منها من البلطجية ورجال الأمن، أولاً في حملة تمرد، التي سرعان ما أعلنت ولاءها لجبهة الإنقاذ، وتكشّف بعد ذلك ليس فقط ارتباطها العضوي بالمخابرات بل أيضاً تمويلها الخليجي! وثانياً في التعبئة

لمليونية ٣٠ يونيو/حزيران، التي أصبح كل وسائل الإعلام الكبرى، وكل المذيعين والكتاب والمثقفين في النظام القديم، ومعهم المعارضون السابقون المتحالفون مع الفلول والعسكر، يحرّضون صباحاً ومساءً لتلك المليونية، التي ستطيح الحكم الظلامي للإخوان. وظلت قيادات الجيش والشرطة تؤكد يوماً بعد يوم أنها ستحمي الجماهير من أي غدر أو هجوم إخواني، في إشارة واضحة للطبقة المتوسطة، للاطمئنان والنزول في ٣٠-٦.

كان قرار الاشتراكيين الثوريين النزول في ذلك اليوم نتيجة لسوء تقدير موازين القوى بين المعارضة والحشد، من اليسار ومن اليمين. بين الذين أرادوا إزاحة مرسي لاستكمال وتعميق الثورة، وبين من أرادوا إزاحة مرسي لعودة الأمن والأمان والنظام، ولإنهاء «فوضى» الثورة- أي عودة النظام القديم، سواء بنفس الوجوه أو بوجوه جديدة، ولكن بالتأكيد بنفس المؤسسات.

لا يوجد أي شك الآن أن ذلك اليوم كان يوم اليمين والدولة المباركية بامتياز، وأن المعارضة الثورية، التي كان الاشتراكيون الثوريون جزءاً منها، لم تكن بالحجم أو القوة الكافية لتغيير مسار الأحداث! كان ذلك اليوم، بلا أي شك، تمهيداً ممنهجاً لانقلاب ٣-٧-٢٠١٣، وليس بأي شكل من الأشكال ثورة أو موجة ثورية أو مظاهرات يمكن أن تتحول إلى موجة ثورية. وعدم الإدراك الكافي لقوة الثورة المضادة وقدرتها على الحشد أدى لذلك الخطأ التكتيكي في المشاركة في ما أثبتت التطورات التالية أنه يومٌ قاتم في تاريخ الثورة، بل الخطوة الأولى في ثورة مضادة لا زلنا بصددها اليوم.

أقول إنه خطأ تكتيكي وليس استراتيجياً، لأننا سرعان ما طورنا مواقفنا ووقفنا بحزم ضد انقلاب ٣-٧ وكل استتباعاته. وإذا كنا نريد البحث عن أسباب ذلك الخطأ، فهناك في تصوري سببان: السبب الأول هو التفاؤل الثوري، ففكرة أن تكون الثورة المضادة على الأبواب، وأن الثورة تواجه هزيمة، بل أن أعداء الثورة قادرون على مثل ذلك الحشد والتغييب الأيديولوجي، كانت على المستوى النفسي شديدة الصعوبة على ثوريين عاشوا وشاركوا في معجزة يناير، وما تلاها من معارك ملحمية. لنتذكر فقط أن البلاشفة ظلوا بعد هزيمة ١٩٠٥ يدافعون عن أن الثورة مستمرة ولم تهزم حتى انقلاب ستوليبن في ١٩٠٧. تقبُّل الثوار للهزيمة صعب للدرجة التي تجعلهم أحياناً يرفضون الواقع. أما السبب الثاني فهو التأثر بهستيريا العداء للإخوان، في أوساط اليسار. فعلى الرغم من أن تحليلنا للإخوان لم يتغير بعد وصولهم للسلطة وتحالفهم المؤقت مع العسكر (تحليلنا كان دائماً يركز على الطبيعة المتناقضة للإخوان، وعلى تذبذبهم الدائم بين مواجهة

النظام ومهادنته)، وعلى الرغم من قصة صعود الإخوان إلى السلطة ولو شكلياً، ثم شللهم التام وهم في السلطة (وبالتأكيد إطاحتهم والتنكيل بهم فيما بعد، ولكن هذا موضوع آخر)، فإن ذلك يؤكد صحة تحليلنا وموقفنا. فالأداء الكارثي للإخوان سواء على مستوى الفشل في مواجهة الدولة أو على مستوى توظيفهم للطائفية والارتماء في أحضان السلفيين حين أحسوا بالخطر، سهَّلا مهمة الثورة المضادة والانقلاب المتمثلة بكسب قطاعات من اليسار، بما في ذلك اليسار الثوري لفكرة أن الثورة المضادة هي الإخوان وحكم محمد مرسي وحلفائه من السلفيين، وليس العسكر والفلول والقضاء والإعلام وكبار رجال أعمال حقبة مبارك، الذين شاركوا جميعاً في الحشد والتمويل والتعبئة لما سمي بالثورة الثانية، بل وشاركوا بشكل شخصي في مظاهرات ذلك اليوم المشؤوم!

مواقف اليسار من الانقلاب وموجة القمع وصعود الديكتاتور الجديد القديم

إذا كانت الطبيعة المتناقضة لمظاهرات ٣٠-٦ قد أدت إلى كثير من التخبط في أوساط اليسار الثوري، فما حدث – بمذبحتي رابعة العدوية والنهضة في ١٤ أغسطس/آب، وما تلا ذلك من قمع وقوانين مقيّدة للحريات وأحكام قضائية بمئات الإعدامات وآلاف الأحكام، كل ذلك لم يكن يدعو لأي درجة من التخبط أو عدم وضوح الرؤية. ولعل مذابح ١٤ أغسطس/آب، التي عرفت بمذابح رابعة، كانت أكبر دليل على طبيعة المشهد. ولكن اليسار المصري انقسم حول هذه الأحداث وحول الحكم العسكري الجديد. فهناك من أيّد كل أفعال العسكر بما في ذلك المذابح، بحجة أننا كنا أمام فاشية دينية تهدد البلاد بالانهيار التام، وبالتالي فإطاحة حكم الإخوان على يد الجيش، مؤيدةً بالمظاهرات المليونية ومظاهرات التفويض، هي في الواقع تصحيح لمسار الثورة وليست ثورة مضادة.

نظرية الفاشية الدينية

نحن نرفض بالطبع ذلك التحليل، الذي يبدو أنه أصبح مهيمناً لدى الكثيرين، والذي يصف الحركة الإسلامية عموماً، بما فيها الإخوان المسلمون كحركة فاشية. أولاً لفرق السياق التاريخي والاجتماعي والسياسي. فالفاشية مصطلح استخدم لوصف حركات ظهرت ونمت سريعاً في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، بعد فشل موجة من الثورات العمالية. استغلت تلك الحركات حالة الذعر لدى قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى حول خطورة الثورة، وأنها لم تؤدِ إلا للفوضى،

وحول ضرورة قمع الحركات الثورية وبالذات العمالية. (في واقع الأمر، وعلى المستوى الشكلي، فنظام السيسي والتعبئة التي قام بها أقرب كثيراً للفاشية التاريخية مما هي حال الحركة الإسلامية والإخوان).

إن فكرة أن الإخوان نوع من الفاشية الدينية كانت وما زالت مجرد تبرير فكري سطحي لتأييد قطاعات من اليسار التقليدي، ومعهم الآن الناصريون والليبراليون، ليس فقط لانقلاب السيسي بل لحكم العسكر، وللثورة المضادة، ولقمع الحركة الإسلامية، ولكل من يقف عقبة أمام مشروع السيسي بصفته مدافعاً عن أو متحالفاً مع «الفاشية الدينية». وللأسف يتبنى هذه النظرية الساذجة، ليس فقط أمثال رفعت السعيد، رجل الدولة عبر كل العصور، بل أيضاً مفكرون وكتاب مثل سمير أمين، الذي كتب مقالات مؤسفة في جريدة الشروق، قبل مذابح العسكر، وأثناءها، وبعدها، خلال ذلك الصيف الكئيب لعام ٢٠١٣، يؤيد فيها نظام السيسي، ويطالبه بتبني سياسات تنموية مستقلة، بل وإقامة ديمقراطية شعبية وتحقيق مطالب ثورة ٢٥ يناير!

إن أي تحليل ماركسي للثورة المضادة التي قادها عبد الفتاح السيسي، بجيشه وأجهزته الأمنية وقضائه وإعلامه ورجال أعماله، كان يجب أن يضع مذابح مثل رابعة العدوية في سياقها التاريخي الصحيح، ولا يعتبرها إما معركة ضرورية لإزاحة «فاشية دينية»، أو معركة بين جناحي الثورة المضادة، أي بين فاشية عسكرية وفاشية دينية.

الفض الدموي لاعتصام رابعة العدوية والثورة المضادة

لماذا قرر السيسي أن يفض اعتصامي رابعة والنهضة بهذه الدرجة من الهمجية والدموية، وبهذا الكمّ من الضحايا؟ لو خرجنا قليلاً من الأفكار الدارجة حول المعركة بين ما يسمى بالدولة المدنية والإسلام السياسي، والحديث عن مخاطر مزعومة على وحدة وتماسك الدولة المصرية ومخاطر الانزلاق في حرب أهلية ومصير سوريا والعراق، وكل تلك الدعاية من قبل أجهزة الأمن وأذرعتها الإعلامية، التي مهدت لحالة من الذعر في قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى المصرية، وأيضاً قطاعات لا يستهان بها من الطبقات الفقيرة، من عمال وفلاحين ومهمشين، جعلتهم متقبلين فكرة التصفية الدموية لاعتصامات الإسلاميين، بل حتى في بعض الأحيان الإعلان عن الاستعداد للمشاركة فيها.

ربما أهم ما يجب الانتباه إليه هو أننا نتحدث عن مذبحة مخطط لها بدقة، هدفها

ليس فقط فض الاعتصامين، فهذا كان ممكناً على مستوى أمني دون كل هؤلاء الشهداء والدماء. كان المخطط هو قتل عدد ضخم من المعتصمين بوحشية وإرهاب غير مسبوقين. ولكن السؤال هو لماذا؟ وهنا يجب التركيز على البعد الاستراتيجي للمسألة، وهنا تصبح دروس تاريخ الثورات المضادة والمذابح مفيدة.

في عام ١٨٧١ قام عمال وفقراء باريس بثورة عرفت فيما بعد بكومونة باريس، حيث استولوا على مفاصل السلطة في المدينة، وأطاحوا جنرالات «الإمبراطور» لويس بونابارت وقياداته، وحاولوا بناء دولة جديدة ديمقراطية قائمة على العدالة والمساواة والحرية. ولكن سرعان ما حوصرت باريس من قبل القوى الملَكية، قوى الثورة المضادة، فاعتصم عشرات الآلاف من الثوار في كل ميادين باريس، ودافعوا دفاعاً بطولياً، للحفاظ على ثورتهم ومدينتهم. ولكن توازن القوى لم يكن في صالحهم، وتم فض اعتصاماتهم بالقوة، ولكن بدلاً من إلقاء القبض على المعتصمين المهزومين وتقديمهم لمحاكمات، قام الجيش بسلسلة من المذابح قتل خلالها ما لا يقل عن عشرين ألفاً من الرجال والنساء والأطفال. وكانت حملة القتل منظمة بشكل استثنائي، ففي البداية، وخلال أيام الحصار، شُنّت موجة إعلامية من خلال الصحف والمنشورات حول كون الثوار يرتكبون أبشع الجرائم الأخلاقية في اعتصاماتهم، من جنس جماعي ودعارة ومخدرات، وأنهم ينوون في حالة انتصارهم القيام بموجات من القتل والاغتصاب لأسر الطبقات الحاكمة والوسطى المعادية للثورة، والأهم من ذلك، بالطبع، الاستيلاء على ممتلكاتهم وبيوتهم. هكذا ارتكب الجيش مذابحه المنظمة وسط تصفيق طبقة حاكمة تخلصت أخيراً من «غوغاء الثورة».
قامت الثورة المضادة وجيشها بتلك المذابح البشعة، ليس لخطورة الاعتصامات، التي كانت قد حوصرت وهزمت بالفعل، ولكن لكسر روح التحدي والجرأة التي انتابت فقراء المدينة، والتي جعلتهم يتصورون أن بإمكانهم الثورة على «أسيادهم»، ومحاولة بناء دولة جديدة ومجتمع جديد ينتهي فيهما الظلم والفقر والاستبداد.

ليقفز معي القارئ مئة عام إلى الأمام، أي إلى دولة تشيلي في أميركا الجنوبية عام ١٩٧٠. فاز بالانتخابات البرلمانية في ذلك العام تحالف يساري واسع بقيادة الرئيس سلفادور اللندي، وقامت الحكومة اليسارية بعدد هام من الإصلاحات الكبرى من تأميم لمصانع ولمناجم وإصلاح زراعي. وعلى الفور بدأ اليمين، ومعه بعض قيادات الجيش، في تنسيق مع وكالة المخابرات الأميركية وبعض كبرى الشركات الأميركية المتضررة من إصلاحات اللندي، بالتخطيط لإطاحة الحكومة المنتخبة. كانت الخطة

في البداية عملية تخريب وتعطيل اقتصادي وقانوني، لاختلاق أزمة اقتصادية تضعف من جماهيرية اللندي، وترغمه على انتخابات مبكرة تسقطه وتعيد أحزاب اليمين إلى الحكم. ولكن تلك الحملة التخريبية زادت من شعبية أللندي، بل وضعت البلاد في حالة ثورية، حيث احتل العمال المصانع وانتشرت الاعتصامات الثورية. وعندما فاز اللندي وتحالفه اليساري مرة أخرى، وبنسبة أكبر من الأصوات، بدأ على الفور قادة الجيش، وعلى رأسهم الجنرال بينوشيه، بالتخطيط لانقلاب عسكري. مرة أخرى لعب الإعلام المملوك لكبار رجال الأعمال دوره في إثارة ذعر الطبقة الوسطى: «الدولة التشيلية ستنهار»، «اللندي يقودنا لحرب أهلية»، «سيؤممون بيوتكم ويخطفون أطفالكم ويحولون البلاد إلى جحيم شيوعي».

وبالفعل خرجت جماهير الطبقة الوسطى والأثرياء يطالبون الجيش بإنهاء الفوضى، والتخلص من اللندي، أياً كان الثمن. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٧٣، قام بينوشيه بإنقلابه الشهير وتم قصف القصر الجمهوري وقتل اللندي ومن معه، وأعلنت حالة الطوارئ وحظر التجول، وخرج الجيش ليصفي بؤر المقاومة في الميادين وفي المناطق العمالية. ولكن حتى بعد انتصاره، وبعد إعلان بينوشيه رئيساً للبلاد، قام الجيش بسلسلة من أبشع المجازر في تاريخ ذلك البلد، حيث اعتقل عشرات الآلاف من الشيوعيين والاشتراكيين ومؤيدي اللندي، ولم يكتفِ بالتعذيب والاغتصاب المنظم، بل قام بسلسلة من المذابح قتل فيها ما يتجاوز ٣٠ ألفاً من الرجال والنساء والأطفال. كل ذلك بالطبع، في حالة هستيريا تأييد من قبل الأثرياء والقطاعات الأغنى من الطبقة الوسطى، كما حدث بعد كومونة باريس. كم تخاف تلك الطبقات الثورة وكم تحب دماء الفقراء! لم تكن تلك المذابح مجرد انتقام جنرال مجنون. بل كانت جزءاً من خطة محكمة لإنهاء الحالة الثورية، ولتحويل الأمل والجرأة والطموح في قلوب الملايين ممن شاركوا في الحالة الثورية، وعقولهم، إلى يأس وبؤس وخوف وقبول بالهزيمة.

هذا تماماً هو المنطق وراء مذابح رابعة والنهضة. الغرض من تلك المذابح لم يكن مجرد فض الاعتصامات أو حتى تصفية الإخوان. الهدف كان ولا يزال كسر تلك الحالة الثورية التي خلقتها ثورة يناير ٢٠١١، طمس ذلك الوعي الثوري الذي ولّدته تلك الاعتصامات العملاقة في ميادين مصر، كافة، وتحويل الأمل إلى خوف والثقة إلى انكسار والتسييس إلى لا مبالاة، وقبول الواقع المرير. لم يكن الهدف مجرد استئصال الإخوان أو حتى مجرد استكمال انقلاب تقليدي من قبل وزير دفاع على رئيس منتخب. فمرسي والإخوان لم يشكلوا خطراً حقيقياً على الجيش أو الأجهزة الأمنية أو مصالح الطبقة

الحاكمة. الخطر الحقيقي كان وما يزال ذاكرة ثورة ٢٠١١، ووعيها. هذا ما أراد محوه السيسي، بمذابح ١٤ أغسطس/آب ٢٠١٣، وما سبقها وما تلاها. لذا فشهداء رابعة والنهضة والحرس الجمهوري والمنصة وجامع الفتح هم شهداء الثورة المصرية، مثلهم مثل شهداء يناير ٢٠١١ وماسبيرو ومجلس الوزراء ومحمد محمود.

نظرية جناحي الثورة المضادة

هناك تيارٌ آخر في اليسار الثوري وقف، وما زال يقف، بوضوح ضد المذابح التي قام بها السيسي، وفَهِمَ طابعها المضاد للثورة، ولكنه ظل يعتبر الإخوان المسلمين عدواً لا يقل خطورة عن الحكم العسكري الديكتاتوري. والفكرة بالنسبة لذلك التيار يمكن تلخيصها كالتالي: إنهم بالطبع ضد الديكتاتورية العسكرية، وبالطبع يريدون النضال ضدها من أجل أهداف ديمقراطية واجتماعية، أهداف الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١. وبالطبع يرون أن ما يحدث في مصر تحت حكم السيسي هو ثورة مضادة بامتياز، ليس فقط لإزاحة الإخوان من المشهد السياسي، بل لتفكيك الثورة المصرية وتدميرها، من جذورها. ولكن بسبب خيانة الإخوان المسلمين للثورة، وبسبب رجعيتهم، وبسبب تبنيهم لنفس سياسات مبارك، وبسبب تحالفاتهم مع السلفيين، وبسبب طائفيتهم، بسبب كل ذلك، يجب أن تكون معركتنا ضد الديكتاتورية ليس فقط مستقلة عن معركة الإخوان ضد النظام، بل يجب علينا خوض معركتين في آن واحد. ضد ما يمكن تسميتهم جناحي الثورة المضادة: جناح الديكتاتورية العسكرية وجناح الرجعية الدينية، ممثلة في تنظيم الإخوان المسلمين وحلفائهم.

ولكن كما رأينا خلال العامين اللذين مرا، منذ الانقلاب، فكل خطوة في سحق الإخوان المسلمين تُضيِّق من الحيز السياسي للجميع، وتمهد لتوسيع نطاق القمع ليشمل الجميع. وبالتالي فالسكوت عن قمع الإخوان، أو عدم اعتبار الدفاع عنهم في مواجهة بطش الديكتاتورية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية، ومن أجل استعادة الثورة المصرية، هو خطأ استراتيجي، أدى، ويؤدي، إلى تهميش المعارضة اليسارية للديكتاتورية.

إن المشكلة النظرية في مقولة جناحي الثورة المضادة هي كونها مقولة تنفي السياق المادي التاريخي للثورة والثورة المضادة، سواء كحدث أو كسيرورة. فالثورة المضادة ليست مجموعة من الأفكار أو حتى مجموعة من القوى الاجتماعية أو السياسية. الثورة المضادة

سلسلة من الأحداث، عملية أو سيرورة لا تنشأ وتتطور إلا كرد فعل على ثورة جماهيرية تهدد النظام السياسي والاجتماعي القائم، فيتم الحشد، وتعبئة جماهيرية مضادة من قبل الدولة والطبقة الحاكمة، لخلق عملية في عكس اتجاه الثورة، وبهدف الانقلاب عليها. عملية الحشد والتعبئة هذه ليست مجرد مؤامرة من جانب نخبة الطبقة الحاكمة القديمة، برجال أعمالها وأجهزتها العسكرية والأمنية والقضائية والإعلامية. هي بالفعل تعبئة جماهيرية واسعة النطاق تحرّك قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى ومن الفقراء المرهقين من وضع ثوري بدأوا يفقدون ثقتهم في إمكانياته، ويتم بث الرعب في نفوسهم تجاه احتمالات الانهيار والإرهاب والحرب الأهلية والمجاعة والفوضى والتفكك. وإذا نظرنا لعملية الثورة والثورة المضادة، في سياقها التاريخي، يتضح مدى السذاجة والخطأ في فكرة أن المعارك الدائرة منذ ٢٠١٣ بين دولة مبارك، بكل أجنحتها، والطبقة الحاكمة المتداخلة معها في المصالح والوجود، من جهة، والإخوان والحركة الإسلامية، وفي ذات الوقت، من جهة أخرى، مجرد معركة بين «جناحي الثورة المضادة».

طبيعة الإخوان المتناقضة والمتغيرة

إن أزمة الكثير من تيارات اليسار العربي، عامة، والمصري، بصفة خاصة، في التعامل مع الحركات الإسلامية، هي في الواقع تنبع من رؤية غير تاريخية، وغير طبقية، لظاهرة الإسلام السياسي. فهم تحت تعميم ساذج، مثل «الأصولية الإسلامية»، يضعون كل الحركات الإسلامية، من داعش إلى السلفية الجهادية، ومن السلفية الدعوية للإخوان المسلمين، في سلة واحدة «رجعية دينية يمينية معادية للجماهير ومعادية للثورة»، من دون النظر للاختلافات الضخمة بين مختلف هذه الحركات، والسياقات التاريخية والطبقية المتنوعة لنشأتهم وتطورهم، واشتباكهم السياسي والاجتماعي.

ويمكن تشبيه هذا التعميم المخل بمن يضع كل الحركات التي تصف نفسها بالشيوعية في سلة واحدة، بمنطق التشابه السطحي للعناوين والمرجعيات. فستالين مثل تروتسكي، والحزب الشيوعي الروسي في ١٩١٧ هو نفسه الحزب الحاكم في الاتحاد السوفياتي، في الخمسينيات والستينيات، وبول بوت والخمير الحمر في كامبوديا ينتمون لتراث كارل ماركس، ولا فرق بين الأممية الرابعة التروتسكية والحزب الشيوعي الصيني، سواء ذلك الذي قاد ثورة عمالية في منتصف عشرينيات القرن الماضي أو الذي قاد ثورة تحرر وطني في زمن ماو تسي تونغ، في نهاية الأربعينيات، أو الذي يقود أحد أكبر الاقتصادات الرأسمالية اليوم. فكرة وضع كل الحركات الإسلامية تحت عنوان واحد

وفي سلة واحدة، هي «الأصولية الإسلامية»، لا تقل سذاجة عمن يضع كل من نعتوا أنفسهم بالماركسية، في سلة واحدة. في الحالتين، يتم تجاهل السياق التاريخي والطبقي، والتناقضات الداخلية والتحولات السياسية والاجتماعية، هذه الأمور التي تفرق ليس فقط بين مختلف هذه الحركات والمنظمات بل أيضاً بين نفس التنظيم، في مراحل مختلفة من تطوره، وأيضاً بين التيارات والاتجاهات والمصالح المتباينة، داخل التنظيم الواحد.

وهو أمر يعبّر، على مستوى أعمق، عن فهم ميكانيكي تنويري للدين وللحركات الدينية سابق للماركسية، بل بعيد كل البعد عما طرحه ماركس حول تعقيدات الظواهر والحركات الدينية، وتناقضاتها. ففي مراحل تاريخية مختلفة، وفي أوساط طبقية مختلفة، تتبلور تفسيرات مختلفة للنصوص الدينية. فالوضع المادي والاجتماعي لأي جماعة أو طبقة أو فئة، وعلاقتها بالقوى الاجتماعية الأخرى، والصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ينغمسون فيها، كلها تلعب أدوارها في تشكيل تفسيراتهم للنصوص الدينية، وللمبادئ والأفكار التي يختارون التركيز عليها، حتى وإن تشابهت الشعارات والمبادئ العامة.

لا توجد المساحة الكافية في هذا المقال لعرض تحليل ماركسي لتاريخ الإخوان المسلمين في مراحل تطورهم المختلفة، ولا لتفاصيل التناقضات والانقسامات التي تمتلئ بها جماعة مثل هذه، وهي تناقضات وانقسامات واضحة، ليس فقط على المستوى الطبقي بل أيضاً بين الريفي والمديني وبين التنظيمي والجماهيري. نكتفي هنا بتلخيص موقفنا من هذه الحركة والاستنتاجات السياسية لهذا الموقف.

الإخوان المسلمون تكوين عابر للطبقات، ولكن العمود الفقري التنظيمي لهذا التكوين في صفوف الطبقة الوسطى المتعلمة، يجعل الإخوان المسلمين تنظيماً شديد التناقض. فمن جانب، تدفعه قطاعات من قواعده لمواجهة أكثر جذرية مع النظام، في حين تدفعه قطاعات من الطبقة الوسطى التقليدية والبرجوازية إلى البحث عن أرضية مشتركة مع النظام. هكذا تحرك الإخوان المسلمون على الأقل في العقود الثلاث الأخيرة في حالة تذبذب دائم بين المهادنة والمواجهة. بين تحدي النظام والتعبئة ضده وبين محاولة الوصول لصفقات لمشاركة أوسع مع نفس النظام.

وإن أداء الإخوان المسلمين، خلال سنوات الثورة والثورة المضادة، يؤكد طبيعتهم

المتناقضة والمتذبذبة. هم حركة بالتأكيد غير ثورية، وغير قادرة على التعبئة الثورية، بل تخاف مثل تلك التعبئة، وفي ذات الوقت يدفعها تكوينها الاجتماعي لأن تشارك في معارضة النظام، ليس فقط حول الأجندات الرجعية للطبقة الوسطى التقليدية، بل أيضاً حول قضايا مثل الديمقراطية والفساد والاستبداد والظلم الاجتماعي، وإن كان بلغة ومفردات مبهمة. والإبهام هنا يأتي كنتيجة منطقية لمحاولة التعبير عن كيان متناقض على المستوى الطبقي.

عندما نصفُ نحن حركة الإخوان المسلمين كحركة إصلاحية، فنحن لا نُرجِع ذلك لمعايير الحركات الإصلاحية في الغرب الرأسمالي، كالأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية، على سبيل المثال. فالسياق التاريخي مختلف كما في حالة الفاشية، وجذور الإخوان هي في صفوف الطبقات الوسطى المتعلمة، خاصة في المدن، بما فيها المدن الإقليمية، في حين الاشتراكية – الديمقراطية الغربية تمد جذورها في بيرقراطية النقابات العمالية. وهي أيضاً جزء من الطبقة الوسطى، ولكن سياق تكوينها وارتباطها بالقواعد النقابية يجعلها ظاهرة مختلفة نوعياً عن ظاهرة الإسلام السياسي، وخاصة الإخوان المسلمين.

ولكن بعض صفات الحركات الإصلاحية تنطبق على حركة مثل الإخوان المسلمين. فالتكوين الاجتماعي للحركة، بما في ذلك غالبية قياداتها، من الطبقة الوسطى المتعلمة، وهي طبقة مهيمنة أيديولوجياً على قطاعات واسعة، ليس فقط من الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى، ولكن أيضاً، ومن خلال العمل الخيري، على قطاعات لا يستهان بها من الفقراء والطبقة العاملة. وفي ذات الوقت، تبلور تواجد لا يستهان به لذلك التنظيم الجماهيري في أوساط البرجوازية التجارية، وإن كان تمثيلها في البرجوازية الكبيرة في مصر هامشياً.

إننا إزاء حركة جماهيرية تتمركز كوادرها في صفوف الطلاب والمهنيين، ويمتد نفوذها إلى قطاعات من الفقراء، بما في ذلك العمال، في سياق من الاستبداد والفساد وغياب استثنائي ليسار بمعناه الواسع، هذه الحركة الجماهيرية تملأ المساحة التي عادة ما يملأوها الإصلاحيون في بلدان أخرى. يصبح لهم مصلحة حقيقية في إصلاحات ديمقراطية توسِّع لهم، بالأساس، فرص العمل النقابي والبرلماني والخدمي. هذا ما يجعلنا نرفض وضع الإخوان فقط ولا غير في خانة «الطائفية والرجعية المعادية للجماهير». وهذا ما يجعلنا نفهم كيف يتمكنون في لحظات معينة من ملء الفراغ الذي يتركه غياب اليسار الإصلاحي، بل وتحالفه وتذيله للدولة الرأسمالية، في عيون

وقلوب قطاعات واسعة من الجماهير. ولكنهم بالضرورة، وبسبب تناقضاتهم الداخلية ونخبويتهم، لا يمكنهم تحقيق آمال تلك الجماهير، وطموحاتها، بل لا يستطيعون سوى خيانة تلك الآمال والطموحات، مرة تلو الأخرى.

هذا ويتهم البعض حركتنا، حركة الاشتراكيين الثوريين، بسبب تحليلنا هذا للحركة الإسلامية، وخاصة الإخوان المسلمين، بأننا في طريقنا لخلط شعاراتنا أو مواقفنا مع شعارات الإخوان المسلمين، ومواقفهم، بل بأننا مصرون على «تذيلهم»، كما تذيل اليسار التقليدي النظام العسكري. هذا الاتهام لا أساس له من الصحة، محض خيال يريد زجنا في خانة الإخوان، بأي وسيلة. الاشتراكيون الثوريون عارضوا الإخوان بقوة منذ تحالفهم مع العسكر، وخلال الحكم الشكلي لمحمد مرسي، في حين كان الكثير من المعارضين السابقين يشاركونهم، على رغم طائفيتهم ورجعيتهم، في تحالفات انتخابية وغير ذلك. وهم نفس الذين يعتبرونهم اليوم إرهابيين و«أعداء الجماهير الغفيرة».

وكما أوضحنا في فقرة سابقة، فالإخوان المسلمون خانوا ثورة يناير أولاً، بتحالفهم وصفقاتهم مع المجلس العسكري، وثانياً عندما تبنوا نفس سياسات النظام القديم الاقتصادية والاجتماعية، وثالثاً عندما قدموا التنازل تلو التنازل لمؤسسات دولة مبارك، ورجالها، من جيش وشرطة وقضاء ورجال أعمال، ورابعاً عندما دفعتهم الأزمة إلى تبني شعارات وسياسات طائفية ورجعية، في محاولة لخلق تحالف إسلامي واسع. هذا كله لا يتعارض بالمناسبة مع كونهم قوة إصلاحية. خيانة الثورات وخنقها في القرنين الماضيين لم يحدثا أبداً إلا بمساعدة ومساهمة القوى الإصلاحية. المثال الذي يعطيه البعض عن دور الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان، خلال الثورة الألمانية، وفي أعقابها، بعد الحرب العالمية الأولى، ينقصه الكثير من التفاصيل التاريخية، ولعل أهمها أنهم لم يقدموا إصلاحات كبديل للثورة، بل عادوا الجماهير الثورية عداءً سافراً، وتواطأوا مع مجموعات من الجنود والضباط، الذين شكلوا فيما بعد نواة الحركة النازية، لقتل قادة الثوار، وعلى رأسهم روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت، ومهدوا الطريق لسلسلة من المذابح، لكسر موجة الإضرابات والاعتصامات العمالية، وغيره الكثير. هل أدى ذلك إلى تبني الماركسيين الثوريين لذلك التحليل الكارثي حول كون النازية والاشتراكية الديمقراطية «جناحين» من نفس الثورة المضادة، أو مجرد شكلين من أشكال الفاشية، ولذا على الأحزاب الشيوعية معاداة الطرفين لنفس الدرجة، وهو الهراء الذي فرضه ستالين على الحزب الشيوعي الألماني، وأدى إلى انتصار النازية؟

نحن لا نتنازل عن شعاراتنا ورواياتنا وتنظيمنا المستقل، سواء في التعامل مع الإخوان أو الناصريين أو الليبراليين، أو حتى اليساريين بتنويعاتهم! ولا نتنازل للحظة عن نقدنا لكل شعار أو مطلب أو تحليل رجعي أو طائفي، أو معادٍ للمرأة أو للحريات الشخصية. ولكن أن نعتبر أن التنكيل الحالي بالإخوان المسلمين هو مجرد محاولة من النظام لاستئصال الإخوان أو تصفيتهم، وليس جزءاً من هجوم غير مسبوق على كل ما يمثل الثورة وعلى كل هامش للديمقراطية؛ أن نعتبر أن ما يحدث الآن في مصر وفي القلب منه التنكيل بالإخوان ليس ثورة مضادة متكاملة الأطراف، هو في واقع الأمر موقف مخزٍ، ليس فقط لمن يعتبر نفسه ثورياً بل لأي إنسان مؤمن بالديمقراطية.

كل هجوم من قبل الدولة العسكرية البوليسية ضد الإخوان، كل اعتقال وتعذيب وتصفية واختفاء واغتصاب وإعدام، هو ضربة موجعة لكل عامل مضرب وكل طالب يتظاهر وكل محتج يعتصم، ولكل من رفع مطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أياً كان انتماؤه السياسي. أما فزاعة الحرب على الإرهاب، وأن الإخوان يتحولون إلى تنظيم إرهابي، وأن داعش على الأبواب، فمفهوم أن يستخدمه إعلام السيسي ومثقفيه، لتبرير جرائم النظام، كما استخدمه من قبل جورج بوش وإعلامه، لتبرير الحرب وغزو العراق. ولكن أن يقع في مثل هذا الفخ من يعتبرون أنفسهم في صفوف اليسار، فهو بالفعل انتحار سياسي جديد لليسار.

وللأسف، فما زالت هناك حالة من الارتباك حيال الموقف من الإخوان المسلمين، حتى وهم يملأون الزنازين بالبدل الحمراء. وبالطبع ما يزيد من حالة الارتباك تلك هو الصعود المتوقع للإرهاب. وهناك حالة من الربط الذي يكاد أن يكون مَرَضياً بين الإخوان والإرهاب. لعل أسعد شخص في مصر اليوم هو رفعت السعيد، فنظرياته حول إرهاب الإخوان وأن التنظيمات الإرهابية كلها، عبر تاريخ الإخوان، هي مجرد أذرع للإخوان، وأنها حركة فاشية ظلامية، إلى آخر نظرياته، أصبحت الخطاب الرسمي ليس فقط للدولة ومثقفيها، بل كذلك للمعارضة القومية واليسارية والليبرالية. لا بل أثرت تلك الأفكار حتى في صفوف تيارنا، وفي القليل من رفاقنا أيضاً. وبالطبع، فالأحداث تعقد الأمور: إغتيال النائب العام ثم قتل الجنود في سيناء مع محاولات داعشية للانتشار في سيناء: كل ذلك يساعد على إحداث حالة من البلبلة نحتاج جميعاً للنقاش حولها، وحماية تنظيمنا من انحرافات دفعت بالكثير من اليسار، بل بأغلبية اليسار، للارتماء في أحضان الثورة المضادة، سواء بشكل علني، أو بشكل ضمني، من خلال حالة من الشلل تجاه الأحداث. كالذي يقول على سبيل المثال إننا نواجه عدوين،

الأول هو الرأسمالية ودولتها بالطبع، والثاني هو الإرهاب، الذي ربما يكون مرتبطاً بالإخوان، وأن خطر داعش لا يقل عن خطر العسكر.

إن الإرهاب السلفي الجهادي موجود في مصر، منذ السبعينيات، وكانت أعنف موجاته في التسعينيات. ومن الطبيعي أن يظهر من جديد بعد ثورة مضادة دموية ألغت ليس فقط كل الانتخابات ونتائجها، في انقلاب كلاسيكي، بل تغلق المساحة السياسية بأكملها، وتقوم بأكبر وأعنف موجة قمع في تاريخ مصر الحديث. ألا يولّد ذلك إرهاباً؟ وإذا كانت أفعال الدولة هي التي تولّد ردود فعل من هذا القبيل، فمن القاتل الحقيقي هنا؟ نحن نقف بالطبع ضد الإرهاب ومنظماته، لأنه يقوي الدولة والثورة المضادة، ويسمح لقائدها بأن يظهر من جديد ببذلته العسكرية، ويحرق ويقتل ويعدم ويفجر أضعافاً مضاعفة من الأعداد التي يقتلها وسيقتلها الإرهابيون.

إن الاغتيال والارهاب الفردي عموماً، حتى لو كان موجهاً ضد من أجرموا في حق الشعب والثورة، لا تأثير له سوى المزيد من العنف من قبل الثورة المضادة، والمزيد من الإحباط في أوساط الجماهير الطامحة لعودة المسار الثوري. فمن يقوم بعملية اغتيال لأحد قادة الثورة المضادة، وكأنه يقول للجماهير لا نحتاج لمظاهراتكم واعتصاماتكم واضراباتكم. إبقوا أنتم في بيوتكم ونحن سنتخلص وحدنا من هذا المستبد، أو ذاك الفاسد. وبالطبع بدلاً من أن نتقدم خطوة للأمام، نتراجع خطوات للخلف، وتزداد العملية الثورية صعوبة.

لقد أثبتت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أن الطريق الوحيد للتغير الثوري هو من خلال حركة الجماهير نفسها، في الشوارع والميادين وأماكن العمل. أسلحتنا هي الإضراب والاعتصام والتظاهر وتنظيم صفوفنا للاستعداد للثورة القادمة. أما الاغتيالات والقنابل فلا تخدم سوى أعداء الثورة. سيأتي اليوم الذي يحاكم فيه كل من كان له دور في الثورة المضادة. كل من قتل وعذب واعتقل واغتصب، وكل من قنن هذه الديكتاتورية العسكرية، وبررها، وموَّلها. ولكن تلك المحاكمات ستقوم بها وتشرف عليها الجماهير المعتصمة في الميادين والمصانع. لا توجد طرق مختصرة تمكننا من القصاص. لنناضل جميعاً بصبر ودأب لاستعادة ميادينا وشوارعنا وثورتنا، وفقط حين نتمكن من ذلك، سيأتي القصاص والعدل.

إن موقف اليسار المصري من الحركات الإسلامية، سواء تلك التيارات اليسارية التي

تصفهم بالفاشية الدينية، أو تلك التي تعتبرهم أعداءً لا يقلّون خطورة عن الديكتاتورية العسكرية، لن يؤدي على الإطلاق لبروز منبر ثالث يساري ثوري مستقل، بل إنه وللسخرية سيمهّد لعودة شعبية الإخوان والحركات الإسلامية، كالمعارضة الجادة الوحيدة، في مواجهة الديكتاتورية والثورة المضادة.

٤
العراق
بارقة الامل
lenovo
LENOVO P70
VESTEL

التظاهرات الحالية في العراق... بارقة أمل متقدة منذ أشهر

سعيد كريم*

يمر العراق في الفترة الحالية بأزمة عميقة ذات جوانب متعددة، منها الاقتصادي ومنها السياسي، ومنها ما يتعلق بأمنه الاجتماعي، ومنها ما يتعلق حتى بكيانه المستقبلي وباستمراره كمجتمع عرف عنه تشكيله الفسيفسائي المركب من طوائف وأديان وإثنيات متعايشة. فتحت يافطات «العراق الجديد» والديمقراطية الحديثة، تم تطبيق سياسات واجراءات استهدفت خلق شروخ عميقة في هذا المجتمع، وسهلت تقسيمه عمودياً، وخلقت حالة من الخوف من الآخر، وكذلك عدم الشعور بالأمان بالمطلق، ما سهل عملية السيطرة عليه من قبل داعش في المناطق التي تقع تحت هيمنتها، واستمرار الخوف من عصابات الجريمة المنظمة أو من ميليشات لا تتمكن الحكومة من السيطرة عليها، وما سهل عمليات النهب الكبرى التي تعرض لها اقتصاده، على مدى سنوات ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ فوصلت تقديرات النهب الى ٣٠٠ مليار من مجموع واردات النفط خلال هذه السنوات، التي تصل الى ٩٠٠ مليار دولار.

الشرخ الطائفي والفساد

اعتمدت الإدارة الأميركية في مجلس الحكم الذي شكله بريمر، «الحاكم المدني»، على نظام يستند إلى مفهوم المكونات، وليس مفهوم المواطنة، فتم اختيار ممثلين في مجلس الحكم هذا بحسب التوازنات الديموغرافية، وبالتالي على افتراض أن هؤلاء الممثلين في مجلس الحكم هم بالفعل ممثلون حقيقيون لطوائفهم وإثنياتهم، فقد أثبتت الوقائع الاقتصادية والاجتماعية عكسه طوال هذه السنوات، بسبب الواقع المتردي الذي تعيشه غالبية المواطنين، في مجال الرواتب والخدمات والأمن.

*مناضل قاعدي، ماركسي ثوري، في الحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية –NPA، فرنسا، والأممية الرابعة

وسارت عصابات تنظيم القاعدة الأولى ومن بعدها داعش، مروراً بكل مسمياتهما، في مسار تعميق الشرخ الطائفي وخلق فتنة بين المواطنين المتعايشين، بل والمتزاوجين منذ أزمان طويلة، فكان أن استهدفت وما زالت الأسواق المكتظة، ومحطات انتظار العمال في الصباح في المناطق الشيعية، بمفخخات شبه يومية طالت عشرات الآلاف منهم، ولكن أيضاً من يتعاون مع السكان الشيعة من السنة. أما الحكومات ذات التوجه الطائفي الشيعي فقد سارت على نفس المنوال تقريباً، عبر إنزال العقوبة والانتقام بدون تمييز في أحيان كثيرة، فكان هناك العديد من الأبرياء الذين اعتقلوا ولفترات طويلة من دون أي ذنب من أبناء الطائفة السنية. وقد كان لتوجهات المالكي المذهبية أثر كبير في تعميق هذا الشرخ، الذي استغله للظن بأنه سوف يحصل على تأييد أكبر بين أبناء «مذهبه».

وكان من ضمن هذا المنطق في دولة المكونات، مكون شيعي ومكون سني ومكون كردي الخ، أن يكون لكل منها تمثيل في الحكومات المختلفة، بعد أن كان لها ذلك في مجلس الحكم، فتشكلت محاصصة طائفية جعلت من كل وزارة إقطاعة لها، لا يدخلها إلا من يدفع للوزير ولحزبه، ولا يتعاقد معها إلا من يدفع لهما نسباً معروفة ومتفقاً عليها.
فتحولت الوزارات هكذا من وزارات شأنها توفير الخدمات للمواطنين الى مؤسسات أو شركات من واجبها تأمين أكبر قدر مالي للوزير الفاسد، أو لحزبه الذي بحاجة الى تمويل لتغطية نفقاته. وجرى كل ذلك بتوافق نادر بين «ممثلي» الطوائف لا نجد له مثيلاً، عندما يتم التعامل مع فقراء ومعدمي هذه الطائفة أو تلك. كما اتفق هؤلاء الممثلون على تحديد رواتب ومخصصات وامتيازات عالية جداً، خاصة بالسلطات الثلاث، الحكومية والقضائية والبرلمانية، وكذلك موظفي الدرجات الخاصة التابعين لأحزابهم بالضرورة، في الوقت الذي يعاني بحدود ربع السكان من ضنك العيش تحت خط الفقر الذي قُدر بحوالى ٢.٢ دولار اميركي يوميا. وصارت المناصب كمصادر للاستثمار لابد من الدفع غالياً للوصول اليها، ومن ثم العمل بجد من أجل إرجاع رأس المال المستثمر في هذه الوظيفة أو تلك الوزارة. والحال هكذا، يمكننا تصور نوع الخدمات العامة التي يمكن أن يقدمها هذا النوع من السياسيين. وتحولت الدولة بدلاً من الاهتمام بالخدمات، الى الاهتمام بالتوظيف بحسب محسوبيات سياسية حزبية، أو حتى على شكل رشاوى معلومة. فكان أن زاد عدد العاملين في القطاع الحكومي واداراته أكثر من عدة أضعاف خلال ثماني سنوات، فوصل العدد الإجمالي للعاملين في الدولة الى أكثر من أربعة ملايين من أصحاب الأجر (من ضمنهم أفراد القوات المسلحة ومنتسبو الداخلية)، في ترهّل واضح في الأداء تشير دراسات متخصصة الى انه لا يزيد على ثلاثين دقيقة في

اليوم الواحد، وهذا لا يعني بالطبع الموظف الذي يضطر يومياً للذهاب الى عمله وقضاء ساعات العمل هناك، بقدر ما يعني الإدارة الفاشلة والفاسدة.
وبالإضافة الى كل ذلك «التطور» الطبيعي، كانت هناك إرادة سياسية تسلطية تشتري الولاءات عبر تخصيصات مالية مقطوعة لفلان أو لآخر متنفذ في منطقته أو ضمن طائفته، فنشأت مراكز قوى عديدة ترتبط كلها برئاسة الوزارة التي كانت تمهد لولايات ثالثة ورابعة...

توازن القوى السياسية

لقد عبّرت عن هذا التوازن نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهي الأولى بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية عام ٢٠١١، وثالث انتخابات تشريعية منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣. تم التنافس خلالها بين ٢٧٧ حزباً وتياراً، مؤتلفة ضمن أكثر من ثلاثين كتلة سياسية، على ٣٢٨ مقعداً نيابياً، ما أدى إلى حصول المالكي على أغلبية كبيرة، ولكنها لا تعطيه المجال للانفراد بالحكم، كما كان يود، للتخلص من قيود «المحاصصة».

وقد شاب تلك الانتخابات الكثير من تهم التزوير، والتأثير في أصوات الناخبين، عبر رشاوى مفضوحة تم تصويرها وتداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، وعزز الظن بها نظام احتساب الأصوات الذي تم في كل محطة انتخابية محلية في مساء نفس اليوم، بدون الاعلان عن أية نتائج إجمالية، إلا بعد جمع كل صناديق الاقتراع في بغداد في مركز واحد، و«عدّها» من جديد، ما استغرق حوالي الثلاثة أسابيع لتعلن النتائج يوم ١٩ أيار/مايو، مع اختلافات كبيرة في عدد الأصوات لقائمة أو لأخرى، بين العد الأول والعد الثاني. علماً بأن المسؤول عن الانتخابات هو مفوضية «مستقلة»، ولكنها خاضعة كذلك لمحاصصة طائفية وإثنية سياسية.

وقد حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على أكثر من ٩٢ مقعداً، وحصل التيار الصدري – كتلة الأحرار، الذي يأتمر بإمرة رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، على ٣٣ مقعداً، وائتلاف المواطن الذي يقوده رجل الدين الشاب أيضاً عمار الحكيم على ٣٠ مقعداً. وتتآلف هذه القوائم مع قوائم دينية شيعية أخرى، في قائمة أكبر في البرلمان، باسم «التحالف الوطني»، لتُشكل لوحدها أكثر من نصف مقاعد البرلمان. ولكن الخلاف مستمر فيها منذ فترة طويلة قبل الانتخابات حول السماح للمالكي بولاية ثالثة

قد تفسح الطريق لولاية طول العمر أم لا. فقد نشطت هاتان القوتان في التصدي لهكذا ولاية من دون أن تتمكنا من التقدم بمرشح بديل. وللقوى الثلاث هذه علاقات مميزة مع إيران، مع الاختلاف في درجة حرارتها.

تأتي في المرتبة الرابعة قائمة «متحدون للاصلاح»، ٢٥ مقعداً، بقيادة أسامة النجيفي (إسلامي سني)، رئيس البرلمان السابق والشقيق الأكبر لمحافظ نينوى (الموصل) أثيل النجيفي. وتليها قائمة ائتلاف الوطنية، ٢١ مقعداً، بقيادة إياد علاوي، وهو معارض وبعثي سابق تعرض لمحاولة اغتيال على أيدي النظام السابق، عندما كان في لندن. وكان قد حاز في انتخابات عام ٢٠١٠ على المرتبة الأولى بأكثر من تسعين مقعداً، متقدماً على المالكي آنذاك، ولكن ألاعيب دستورية قضائية أمر بها المالكي وعززها توافق إيراني – أميركي أدت إلى استبعاده واختيار المالكي بدلاً منه لتشكيل الوزارة.

وحاز كل من الحزبين الكرديين الرئيسيين، الحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني، رئيس الإقليم والمقيم في عاصمته أربيل، وصاحب العلاقة الوطيدة مع تركيا، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة رئيس الجمهورية السابق جلال الطالباني، ١٩ مقعداً. وهو الآخر يمتلك علاقة وطيدة بإيران، رغم إيوائه معارضين أكراداً من إيران، بالقرب من السليمانية، التي تشكل مركزاً كبيراً له.
ونال ائتلاف العربية (قومي سني) بقيادة المطلك، نائب رئيس الوزراء السابق، عشرة مقاعد، و«ديالى هويتنا» خمسة مقاعد، بقيادة سليم الجبوري رئيس البرلمان الحالي، وهو من الحزب الإسلامي.
وحاز حزب التغيير (گوران)، وهو حزب كردي انشق عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني منذ ٢٠٠٩، تسعة مقاعد.
أما حزبا الفضيلة (حزب ديني شيعي)، والنخب، فقد حصلا معاً على ستة مقاعد، وكذلك ائتلاف الإصلاح بقيادة الجعفري، رئيس الوزراء الأسبق قبل المالكي، وكذلك رئيس سابق لحزب الدعوة، قبل أن يتولى المالكي قيادته.
كما نالت بعض الكتل القليلة المقاعد الأخرى، وأبرزها التحالف المدني الديمقراطي بثلاثة مقاعد ليس للحزب الشيوعي العراقي منها أي مقعد، رغم تشكليه القاعدة المنظمة الأوسع لهذا التحالف. فقد اضطر أحد كوادره البارزين، جمعة الحلفي الذي حل بالمرتبة الثالثة في قائمته، لأن يترك وفق قانون الإنتخابات مقعده لأول مرشحة سيدة تليه، من أجل ضمان الحصة النسائية في البرلمان، وفي كل قائمة، البالغة ٢٥ بالمئة من العدد الاجمالي. وجمعة الحلفي هو واحد من المبادرين ومن قادة الحراك الشعبي

الاحتجاجي الحالي.

كما هناك خمسة مقاعد مخصصة للمسيحيين حاز واحداً منها الحزب الشيوعي العراقي، ومقعد للصابئة المندائيين، وآخر للشبك، وواحد للأكراد الايزيديين.
كانت غالبية القوى السياسية عاقدة العزم على عدم السماح بولاية ثالثة للمالكي، بسبب انفراده بالحكم وتعطيله العمل بالاتفاقيات السياسية التي أوصلته إلى رئاسة الحكم للمرة الثانية، واختلاقه الأزمة تلو الأزمة، وتعميقه للشرخ الطائفي بين السكان الشيعة والسنة، وكذلك افتعاله الأزمات مع إقليم كردستان، بالإضافة إلى استخدامه المال العام في شراء الولاءات، وتلاعبه بالقضاء للالتفاف على قرارات وقوانين المجلس النيابي. وقد استجابت المرجعية الدينية الشيعية لهذا المطلب الجماهيري، وكانت قد امتنعت منذ أكثر من سنتين من قبل الانتخابات عن استقبال أي من السياسيين المتشدقين بنيل رضاها، وبالأخص المالكي نفسه، ولسان حالها يقول: «المُجرب لا يُجرب ثانية».

وقد حاول المالكي أن يجمع لوحده تأييداً من داخل التحالف الوطني ومن خارجه، ليضمن توليه الولاية الثالثة، عبر إعلانه بأنه الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان، متجاوزاً بذلك التحالف الذي كانت كتلته تُشكل جزءاً منه، وذلك في محاولة للتخلص من معارضة حليفه في هذا التحالف. ولكنه فشل في أن يجمع أكثر من ١١٥ مؤيداً داخل البرلمان. زاد الطين بلة انكشاف أمر معرفته بهجوم داعش على الموصل، مسبقاً، وعدم العمل على تلافي ذلك، في محاولة للاستفادة من هذا الهجوم، لإحراج المسؤولين السنة فيها، من خصومه السياسيين، ولكي يظهر بمظهر المحرر المخلص للموصل، بعد حين قصير. ولكن زخم الهجوم، وانهيار الجيش المؤلف من قوات وهمية تم تعيين أغلب أفرادها، عبر المحسوبية، وتتواجد في مواقعها فقط أيام توزيع الرواتب، ثم تمضي لأشغال أخرى خاصة بها، زخم الهجوم هذا واقترابه من بغداد بنحو ٤٠ كلم خلال عدة أيام، أكدا مرة أخرى خطورة الاحتفاظ بالمالكي، كرئيس للوزراء للمرة الثالثة.

فكان أن بادرت مجموعة من القادة التاريخيين لحزب المالكي نفسه، حزب الدعوة، إلى الانقلاب عليه، والاستعانة بقوى «التحالف الوطني» الأخرى. وقد تمكنت من فرض إسناد رئاسة الوزارة الى حيدر العبادي، بتأييد واسع في البرلمان ضم كل القوى، ما عدا تلك المحيطة بالمالكي نفسه، وعددها بحدود ٧٠ نائباً. وقد ضُم بدوره إلى الحكومة، ونال هو منصب نائب رئيس الجمهورية، كترضية.

وقد بات العبادي عندئذ في موقف حرج برلمانياً، فالأغلبية من حزبه يتحكم بها المالكي، والسند الأكبر له برلمانياً هو من خارج كتلته، أي من الاحرار، والمواطن، والآخرين، وكل هذا يجعله مقيداً بعض الشيء، بالرغم من «التفويض» الشعبي الذي حصل عليه، وبالرغم من تأييد المرجعية كذلك لهذا التفويض. إلا أن العديد من مساندیه ذَكّروه بأنه هو أيضاً ومنصبه نتيجة لمحاصصة طائفية مطلوب منه أن يتجاوزها.

ما يميز الوضع السياسي في العراق منذ سنوات طويلة، أن المعارضة والموالاة هما دائما في الحكومة معاً، ويندر أن تكون هناك كتلة برلمانية كبيرة خارجه، وذلك ضمن منطق التوافق أو المحاصصة الطائفية والإثنية. وهذا ما هو عليه الحال في حكومة العبادي، التي شُكلت بعد الاتفاق على برنامج سياسي متوازن يهدف الى تهدئة التوتر الذي برع المالكي في تأجيجه، والوعد بإنجاز قانون عفو عام لإنصاف الابرياء وذوي الضحايا، قانون لا يشمل من تلطخت أياديهم بالدماء. وقد تم الوعد كذلك بالعمل على «أساس مبدأ الشراكة الحقيقية وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبث روح السلم الأهلي». والعبادي يعمل على الاسراع في إقرار قانون للحرس الوطني (يتألف من أبناء كل منطقة بمنطقتها)، آخذاً في الاعتبار العديد من المطالب التي رفعتها الجماهير، في المحافظات ذات الأغلبية السنية، في اعتصامات استمرت طوال عام ٢٠١٣ كان قمعها المالكي بالقوة، في نهاية ذلك العام. كل ذلك على قاعدة اقتصاد مشوَّه يسهل استشراء كل الامراض التي تنخر أنظمة غير ديمقراطية، ولا سيما حين تكون هذه الأخيرة تستند إلى توافقات مذهبية وطائفية وإثنية معقدة، تمزق المجتمع والدولة في الوقت عينه.

اقتصاد ريعي أحادي - إنفاق استهلاكي

يرتكز الاقتصاد العراقي على سلعة وحيدة واحدة تشكل حوالي ٩٥ بالمئة من وارداته، منذ سنوات عديدة سبقت الغزو الأميركي. ولم تنفع كل نصائح المستشارين والخبراء في عدم إضاعة الفرصة، والمباشرة بتنويع مصادر الاقتصاد، بالاستناد إلى ما توفره هذه العائدات من سيولة سهلة. ولكن استمر الحال في زيادة النفقات والاعتماد أكثر فأكثر على موارد النفط. وهكذا نرى انحسار القدرات الإنتاجية، وتراجع مساهمة القطاعات السلعية*، في توليد الناتج المحلي، لا بل تدهوراً كبيراً في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية. وفي الوقت الذي اعتبرت «خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤» الصناعة التحويلية احد الانشطة المهمة، إلا أن الاستثمار الحكومي لم يتجاوز ٣،٥٢

*استندت في كتابة هذا الجزء من المقال بشكل أساسي إلى مقالة الدكتور صالح ياسر بعنوان «واقع الاقتصاد العراقي... بين الخطابات الايديولجية والحقائق الصادمة»، المنشور في العدد ٣٧٤-٣٧٥ من مجلة الثقافة الجديدة

بالمئة، ووصلت نسبة التنفيذ فيه الى ٢٣،٣ بالمئة، لا أكثر. وصاحَبَ ذلك إنفاق استهلاكي متزايد، مع فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية من دون أي حماية للمنتج المحلي، ومن دون أية ضوابط تتعلق بالجودة وبسلامة المستهلك. إن زيادة عائدات النفط في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٤ بشكل مضطرد من حوالى ١٣ ملياراً الى ١٥٠ ملياراً سمحت لما سماه الدكتور ياسر بالنخبة السياسية بتوسيع نسبة الزبائنية أو المحسوبية وتطوير آليات الاستيعاب والسيطرة، و«... قد نمت في إطار ذلك فئة بيروقراطية متموضعة في الشرائح الحكومية والعسكرية والأمنية العليا». وتمكنت هذه الفئة، من خلال هيمنتها على القرارات في مختلف الأجهزة الحكومية، من نيل حصة كبيرة من ريع النفط المستمر بشكل عام في الارتفاع لحد ٢٠١٣. ويقدر الدكتور ياسر الخسارة السنوية ب ٤٠ مليار دولار، وهي للمقارنة، حوالى اربعة أضعاف ميزانية الأردن المكلف بالصرف على ١١ مليون مواطن. وأدى ذلك بالطبع الى خلق تفاوتات كبيرة في الدخل، بحسب آخر مسح لدخل الأسرة العراقية في عام ٢٠٠٧، علماً بأن كل ما جرى منذ ذلك الوقت لا يدع مجالاً للشك في أن هذه التفاوتات قد زادت أكثر فأكثر. فهذا المسح يقدّر أن الخمس الأعلى من الأسر يحصل على ٤٣ بالمئة من مجموع دخل البلد، بينما يحصل الخمس الأفقر منها على ٧ بالمئة فقط، مع تفاوتات إضافية داخل هذا الخمس بين المحافظات، وبين الريف والمدينة. وفي إحصائية أخرى تعود لعام ٢٠٠٩ تقدر الحكومة نسبة الفقر في العراق ب ٢٣ بالمئة، أي انها تبلغ سبعة ملايين. وتشير في الوقت نفسه الى أن نسبة الفقر في بعض المحافظات تبلغ ٣ بالمئة فقط، في حين تصل هذه النسبة الى ٤٠ بالمئة في بعض المحافظات الجنوبية، التي يفترض أنها «تحكم» العراق منذ ٢٠٠٣، عبر ممثليها في الأحزاب الدينية الشيعية. وتصل هذه النسبة في ريف بعض هذه المحافظات الى ٦٠ بالمئة في واسط و٦١ بالمئة في بابل وحتى ٧٥ بالمئة في المثنى. وقد عمدت الحكومات السابقة، كما أسلفنا، الى التوظيف كإجابة غير ذكية عن مشكلة البطالة، فزاد عدد الموظفين اكثر من أربعة ملايين موظف، بالاضافة الى أكثر من مليوني متقاعد، وحوالي المليون ممن يتسلمون المعونة الاجتماعية، ليصل العدد الاجمالي الى سبعة ملايين يستلمون ما بين ٧٠ و٨٠ بالمئة من الموازنة التشغيلية.

ورغم التوجهات الواضحة للادارة الأميركية، ثم تلك المحلية للتحول إلى اقتصاد السوق بشكل صريح، فإن تعرقل مشكلة توفير الكهرباء قد أخر عمليات الخصخصة الضرورية له. وتشير التقديرات الى صرف ٤٧ مليار دولار لحد الآن على ملف الكهرباء الذي يكلف توفيره لتغطية حاجات العراق منه أقل من ربع هذا المبلغ. عدا أن لا ربحية معظم الشركات والمصانع الحالية لا تشكل إغراءً كبيراً للرأسماليين في ظل ظروف

أمنية صعبة، للاستيلاء على هذه المصانع، فيفضلون الاستثمار في الاستيراد، الذي شهد ارتفاعاً كبيراً من اقل من عشرة مليارات من الدولارات عام ٢٠٠٣ الى ٥٨ ملياراً في ٢٠١٠ و٧٥ ملياراً في ٢٠١٣. وهذا الإجراء يحصل بدون أية ضوابط جدية لحماية المستهلك، وبشكل يعيق النمو ويزيد التبعية.

ولكن التشريعات التي ابتدأها الحاكم المدني بريمر بتسهيل الانتقال الى اقتصاد السوق عبر «تحرير» التجارة الخارجية من أية ضوابط، وكذلك حرية انتقال رؤوس الأموال والتدفقات المالية الى الخارج، أدت مع غيرها من إجراءات من نفس النهج الى تنامي معدلات البطالة لتصل هذه السنة الى أكثر من ٢٥ بالمئة، بحسب تصريح وزير العمل نفسه في شهر آذار/مارس لهذا العام.

داعش

أدت سياسة التمييز الطائفي التي قامت بها القوى الحكومية والميليشيات التابعة للأحزاب الطائفية الشيعية في نهاية عام ٢٠١٢ الى نشوب اعتصامات اسبوعية طوال عام ٢٠١٣، مطالبة بانهاء سياسة التمييز الطائفي واطلاق سراح المعتقلين منذ فترات طويلة بدون أي محاكمات، وإنهاء العمل بقانون المخبر السري الذي يعفي أي مخبر على شخص آخر من المواجهة العلنية معه، فاسحاً المجال واسعاً أمام وشايات كيدية، وكذلك التخلص من الإذلال المتعمد عند نقاط التفتيش من قبل عناصر طائفية في الجيش تمارس عملها في المناطق ذات الأغلبية السنية، وذلك عبر تأسيس «حرس وطني» من أبناء كل محافظة يديرون الأمن الداخلي بأنفسهم. واجهت هذه الاعتصامات أشد التجريح بشكل عام والقمع الدموي في عدة مناطق، بالإضافة الى التسويف في تنفيذ مطالبها، بعد الاعتراف بشرعية أغلبها، واتهامها بتنفيذ أجندات خارجية، إلى أن تم قمعها في نهاية عام ٢٠١٣، ما أدى الى صدامات واسعة بين المسلحين في الفلوجة وقوات الجيش التي فقدت منذ ذلك الوقت حتى الآن السيطرة عليها. ولكن خارطة القوى المهيمنة على الفلوجة نفسها تغيرت بسرعة، ففي الوقت الذي كانت القوات التابعة لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق، ثم داعش لاحقاً، مجرد أقلية رفضت الأكثرية طردها من بين صفوفها في الفلوجة بشرط أن لا ترفع أي راية لها، أدى تعنّت المالكي في تصوره لحل المشاكل العالقة مع المسلحين في الفلوجة تدريجياً الى فقدان هذه الأكثرية المصداقية، وأدى كذلك تطعيم القاعدة (التي سرعان ما ستصبح الدولة الإسلامية في

العراق والشام – داعش) بمتطوعين من خارج المدينة، وكونها الأكثر دعما وتنظيما، نسبةً الى القوى المحلية الأخرى، الى تغير موازين القوى لدرجة أنها باتت التنظيم المسيطر الوحيد، الذي أجبر الكل إما على حل تنظيماتهم أو على اداء البيعة له.

إن صعود داعش وبقاءها بشكل واسع لحد الآن، بعد كل القصف الجوي لتحالف دولي عريض، وكذلك الالتفاف النسبي الواسع حولها من قبل شباب صغار السن عند اقتحامهم الموصل وتقدمهم السريع نحو بغداد، مرده الاساسي في المقام الأول غياب قيادات في هذه المناطق ذات مصداقية لدى سكانها، بعد أن تعمدت سياسات المالكي نزع هذه المصداقية عنهم بشكل منهجي. فصعود داعش في الاساس ليس لوجود «حاضنات» لها، وانما لغياب قيادات شرعية حقيقية في هذه المناطق، فهي بالنسبة للعديد من الطائفيين من الشيعة عدو نموذجي. عدا أن منطق دولة المكونات المنقسمة عموديا والذي اعتمدته ادارة الاحتلال في العراق، بدلا من الاعتماد على مبدأ المواطنة المتساوية، وترحيب القوى الطائفية الشيعية بذلك، واستغلاله لصالحها، مهد الأرضية لأطروحات داعشية، وكذلك التمويل الإقليمي الواسع الذي صاحبه سيل من المتطوعين المتشددين الذين سهل عبورَهم الى العراقٍ غياب قوى مسلحة عراقية قادرة على السيطرة على الحدود، بعد أن حل بريمر كلاً من الجيش وقوات الشرطة. أما المسؤول الآخر فهو النظام الموصوف بنظام «الممانعة» السوري، فقد سهل هو الآخر استقبال وتدريب ومرور كل المتطوعين العرب والأجانب القادمين لمحاربة أميركا، ولكن قسماً كبيراً من هؤلاء كان ينتهي كأشلاء، مفجراً نفسه بعيداً عن قوات الاحتلال ووسط الفقراء في المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية، وذلك طيلة أعوام ٢٠٠٣ وما بعده، ولحد قيام الحراك الشعبي في سوريا، لدرجة أن المالكي نفسه رفع دعوى عند الأمم المتحدة ضد بشار الأسد لهذا السبب. ولكن ما إن بدأ نظام الأسد يواجه الانتفاضة الشعبية السورية حتى تلقى أوامر من إيران بتسهيل مرور «متطوعين» من أحزاب طائفية شيعية، بحجة الحفاظ على المقدسات في الاراضي السورية، ثم صار يمرر الأسلحة القادمة من إيران عبر طائرات تمر عبر الأجواء العراقية تحت أنف ورغم إرادة أميركا. وفي نفس السياق كيف لنا أن نفسر أنه كان لداعش طيلة صيف ٢٠١٤ حدود مع إقليم كردستان طولها تجاوز الالف كيلومتر تمتد من شمال العراق في الموصل وتحيط بالإقليم حتى خانقين الواقعة على الحدود الإيرانية في الشرق، ولكن لم تشهد حرباً بينها وبين الإقليم إلا في مدينتين لا يهيمن عليهما الحزب الديمقراطي الكردستاني الوثيق العلاقة مع تركيا، بينما تقع كركوك وخانقين تحت نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني القريب من إيران. وفي نفس المجال يُورد حازم الأمين في مقاله

في الحياة منشورة في ١-١١-٢٠١٥ بعنوان داعش الذي لم تقاتله واشنطن... ولن تقاتله موسكو، خبراً عن خفض التحالف الدولي غاراته على مواقع «داعش» بنسبة ٥٠ بالمئة. ولا بد من أن لا ننسى، هنا، الالتحاق الذيلي لبقايا حزب البعث بقيادة عزت الدوري بعصابات داعش، وتحيته لهم في خطاب علني مشهور، بعد سقوط الموصل تحت أيديهم.

وثمة سبب أساسي آخر يفسر «صمود» تنظيم داعش لحد الآن، وهو أنه على الرغم من كثرة أعدائه الذي يحلمون بـ«القضاء عليه»، إلا أن كلاً من هؤلاء يوّد قبل ذلك أن يستخدم هذه العصابات، الاستخدام الأمثل، لضرب أعدائه. ويمكن رؤية هذا بوضوح عند تسهيل مرور إيران لمقاتلين من القاعدة من أفغانستان الى العراق لمحاربة الغزو الاميركي في أوائل سنواته، ومحاولة استخدام تركيا لداعش في مواجهة الأكراد الذين تمكنوا من الهيمنة على غالبية الأراضي الكردية، بعد انسحاب قوات النظام السوري منها للتفرغ لمواجهة الانتفاضة الشعبية في سوريا، وكذلك المالكي الذي «غض النظر» عن أوسع عملية هروب لسجناء القاعدة (حوالي الخمسمائة سجين) من سجني أبو غريب والتاجي في تموز ٢٠١٣، وهروبهم الى سوريا في محاولة لتغيير طبيعة الصراع في سوريا من صراع جماهير عريضة منتفضة ضد الدكتاتورية السورية القائمة منذ عشرات السنوات الى صراع طائفي، في مساهمة منه لدعم هذا التوجه لدى الدكتاتورية السورية التي عمدت الى إطلاق سراح اسلاميين متشددين في صيف ٢٠١١ في الوقت الذي كانت تشن حملات اعتقال واسعة ضد الناشطين في تنسيقيات المدن المنتفضة.
أضف الى ذلك «الأمان» الذي ساد المناطق التي سيطرت عليها هذه العصابات، بما يشبه خوف جماعات الجريمة المنظمة التي تبدو كعصابات أكثر من هاوية أمام «احتراف» البطش الذي تمارسه داعش، في حين كانت قبل ذلك تصول وتجول، معتمدة على فساد أجهزة الأمن وتواطئها. كما اتبعت سلوكها هذا ببعض الإجراءات الاجتماعية الشعبوية لذر الرماد. أما الآن وقد مر وقت طويل على سيطرة داعش على هذه المناطق، وانكشفت ممارساتها، حتى ضد السكان السنّة الذين تدعي تمثيلهم، والتحرك للحفاظ عليهم، فقد بدأت ومنذ وقت ليس بقصير، بوادر الطلاق بين هؤلاء السكان وداعش، على افتراض انه كان هناك اقتران سابق فيما بينهما. فبعد الجرائم البشعة والتهجير ومصادرة أموال وممتلكات المواطنين المسيحيين في الموصل، وأطرافها، والمجازر التي تعرض لها الكرد الإيزيديون، وسبي المواطنات من هذه القومية وإخضاعهن لاستعباد جنسي، وكذلك المجازر التي تعرض لها التركمان الشيعة، جاء الدور على العرب السنة الذين ادعت هذه العصابات أنها جاءت للحفاظ على حقوقهم. فبعد الاعدامات التي كانت تطال أفراداً مثل أئمة جوامع لم يرتضوا بتقديم البيعة للبغدادي، الذي كان قد

عيّن نفسه كخليفة، أو بعض الناشطين الذين تعرضوا لداعش بالنقد على وسائل التواصل الاجتماعي، وصل الأمر الى إعدامات جماعية كبرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر أعلنت داعش عن أسماء ٢٠٧٠ تم إعدامهم بشكل جماعي بداية شهر آب/ أغسطس الماضي، بحجة رفضهم التعاون معها. وكان آخر ما اقترفوه هو منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو إعدام ٣٠ مدنياً، بينهم إعلاميون. هذا عدا التمييز المخجل والمخيف الذي يمارسه هؤلاء التكفيريون ضد الأكثر ضعفاً وهشاشة بين السكان، في ظل سلطتهم الظلامية.

المرأة – الأطفال – الأقليات – النازحون في ظل مجتمع ذكوري يحكمه العنف

أدت هيمنة أجواء الدكتاتورية، والحروب المتتابعة التي تسببت في نشوبها منذ ١٩٧٤ ضد الشعب الكردي، وصولاً إلى غزو أميركا للعراق عام ٢٠٠٣، ثم هيمنة الأحزاب الدينية الإسلامية على الحياة السياسية وفرض العقلية الذكورية على كل جوانب الحياة المدنية، الى تراجع كبير في مجال الحريات العامة كانت بين معظم ضحاياه، الفئات الأضعف في المجتمع من نساء وأطفال وأقليات، يُضاف الى وضعهم البائس وجود حوالي أكثر من ثلاثة ملايين نازح هربوا من مناطق داعش، أغلبهم الى مناطق في اقليم كردستان. وتُشكل النساء أكثر من نصف العدد الاجمالي للنازحين، وهن معرضات، في ظل انهيار القانون وظروف المعيشة الهشة، وتفكك آليات الحماية الاجتماعية وغياب الامن واحتدام العوز، لازدياد خطر العنف الاجتماعي والعنف الجنسي. هذا وقد غابت مساعدة النازحين في الميزانية التقشفية المقترحة لعام ٢٠١٦ عن أي بند لمساعدة اللاجئين.

وقد انتشرت ضغوط لدى جماعات دينية متطرفة لإهمال تعليم الفتيات وتزويجهن مبكراً وحتى محاولة تشريع ذلك في قانون، بداية عام ٢٠١٤ قبيل الانتخابات. كما انتشرت ظواهر عديدة كانت قد انحسرت نسبيا، فعادت من جديد تحت غطاء «جرائم شرف» لم تسلم منها النساء في كردستان، اللواتي من المفترض أنهن يعشن في ظروف أكثر تقدما اجتماعيا، وكذلك «الزواج المؤقت» مثل المتعة والعرفي والمسيار، وهي أشكال زواج الهمُّ الأول، من ورائها، إشباع الحاجات الذكورية الجنسية بعيداً عما يمكن أن يجمع بين متحابين من ود ومحبة واخلاص. تُضاف الى ذلك المأساة الكبيرة والمخجلة للنساء الكورديات الايزيديات اللواتي وقعن ضحية سبي ومتاجرة على ايدي وحوش داعش. وتشير هناء أدور، وهي ناشطة حقوقية، الى أن هناك أكثر من ثلاثة آلاف امرأة وطفلة

أيزيدية مختطفات من قبل داعش لحد الآن، وتدعو الى ضرورة تحريرهن، بالإضافة الى حماية الناجيات وايجاد التأهيل المناسب لهن من خلال الرعاية الطبية والنفسية، وإعادة إدماجهن في الحياة العامة. وكذلك النساء اللواتي يتعرضن لاعتداءات جنسية يومية، ما هي الا عمليات اغتصاب متوالية تحت مسمى جهاد النكاح. هذا فضلاً عن استخدام النساء، كما حصل في الجنوب بداية السنة الحالية، كديّة او تعويض في حالات انهاء الخلافات العشائرية، وكأنهن سلعة من السلع أو مبلغ من الأموال.

ويعاني الأطفال الفقراء بدورهم، وخاصة الأيتام منهم الذين يقدر عددهم بأكثر من خمسة ملايين و٧٠٠ ألف طفل، وفق تقديرات عام ٢٠٠٦. وتشير تقديرات أخرى خاصة باليونيسيف إلى أن ثلث أطفال العراق لا يتوجهون الى مقاعد الدراسة، وإنما يُزج بهم في سوق العمل مبكراً، ويُحرمون من أبسط مقومات حياة الأطفال. وانتشرت ظاهرة «أطفال الشوارع» نسبياً، مع كل مخاطر سقوط الأطفال كضحايا للاعتداءات الجنسية، أو أدوات في أيدي عصابات الجريمة المنظمة.

وقد كانت هناك مطالبات أثناء اعتصامات عام ٢٠١٣، بإيقاف تعريض النساء المعتقلات للتعذيب والإغتصاب في السجون الحكومية. كما بينت تقارير عن اعتقال الجيش للنساء كرهائن بدلاً من أزواجهن، في مناطق عدة منها الموصل قبل سقوطها في أيدي عصابات داعش.

تُشير كذلك دراسة أعدتها وزارة حقوق الانسان في حكومة إقليم كردستان إلى أن أكثر من ٤٠،٧ بالمئة من النساء في الفئات العمرية ما بين ١١- ٢٤ قد تعرضن للختان. وقد عززت هذه الدراسة نتائج مسح آخر في عام ٢٠١١ تُشير الى أن نسبة الختان كانت في هذا الإقليم ٤٤ بالمئة في مقابل ١ بالمئة في وسط العراق وجنوبه.

وهنا لا بد من الإشارة إلى مثليي الجنس الذين عانوا الأمرين في العراق، تحت هيمنة الميليشيات الشيعية في بغداد والجنوب، عندما تعرض العشرات منهم الى سحق رؤوسهم بقطع الحجارة ربيع ٢٠١٢، وما يتعرضون له حالياً من قتل على أيدي عصابات داعش. هذا في حين لا يمكن الاقتصار في تحليلنا للواقع العراقي الراهن على من يمتلكون السلطة المباشرة، كالدولة العراقية الحالية، من جهة، وتنظيم داعش، من جهة اخرى. بل نجد أنفسنا مضطرين للتعريج في الوقت نفسه على قوى داخلية، وأخرى خارجية، تمارس دوراً هاماً لها في التوازنات السياسية والأيديولوجية الراهنة، في البلد. ونحن

نقصد بوجه خاص دور المرجعية الدينية الشيعية، كما الدور الإيراني، فضلاً عن دور مؤثر للميليشيات المذهبية المسلحة، ولا سيما تلك المنتظمة في ما يسمى الحشد الشعبي، وصولاً إلى الخصوصية التي يمثلها الوضع في كردستان العراق، وذلك قبل ان ننتقل في الاخير لرؤية الحالة الشعبية المستجدة في البلد، المتمثلة بالحراك الشعبي، وما يفتحه من آفاق.

المرجعية - ولاية الفقيه - إيران - الحشد الشعبي

يحلو للكثير من الطائفيين من السنّة وللكثير من القوميين العرب وضع المرجعية الدينية الشيعية في سلة واحدة مع إيران، وحتى اتهامها بالعمل لصالح أجهزة الدولة الإيرانية، ولكننا سنستعرض بعض المواقف التي تبين سذاجة أو خبث هذه المواقف. ويتجلى الأمر الأول في الموقف من المالكي الذي نعم بمباركة إيرانية، وعمل وفق مصالحها الإقليمية في سوريا في تأجيج صراع أحد وجوهه ذو طابع طائفي، ومذهبي، وكذلك الحال في داخل العراق طوال الولاية الثانية من ٢٠١٠ - ٢٠١٤، في الوقت الذي نصحت المرجعية بالابتعاد عن التأجيج الطائفي لما يمكن أن يحمله ذلك من مخاطر على التعايش السلمي. وقاطعت المرجعية المالكي وكل السياسيين الذين لم يكُفّوا عن محاولة التقرب منها والتمسح بها. هذا فضلاً عن الموقف من ولاية ثالثة مفترضة للمالكي. فقد عملت ايران بكل نفوذها ونفوذ رجلها القوي في العراق قاسم سليماني، قائد لواء القدس، لأجل تمرير ولاية ثالثة للمالكي، فكانت المرجعية بالمرصاد لهذا الأمر تحت شعار «المُجرب لا يُجرب». وفي حين تفاعلت المرجعية مع التظاهرات الأخيرة وأيدتها وطالبت بالضرب على أيدي الفاسدين الذين تسببوا بكل هذا الخراب في إشارة واضحة للمالكي وغيره، كان المالكي يُستقبل كبطل من قبل الخامنئي مرشد «الثورة» الإيرانية وفقيهها. عدا عن اعلان مرجعية السيستاني منذ فترة طويلة انها مع «دولة مدنية»، على العكس من مفهوم ولاية الفقيه الديني.

وقد استغل البعض دعوة المرجعية الى التطوع في القوات الأمنية، وذلك في يوم الجمعة ١٣ - ٦ -٢٠١٤، أي بعد عدة أيام من سقوط الموصل والتقدم السريع نحو بغداد، حين صارت عصابات داعش على بعد ٤٠ كلم عنها شمالاً، تلك الدعوة التي استغلها العديد من القوى الطائفية الحاظية بدعم إيران للتسلح من جديد. ولكن نظرة أولية للحشد الشعبي ترينا انه يزيد على أكثر من خمسين فصيلاً مختلفاً وتختلف تركيبة كل منها. ففي الوقت الذي نجد فيه البعض منها يتواجد بشكل شبه رسمي على الجبهات، نراه

يُفرّغ غالبية مقاتليه لتنفيذ مخططات احزابهم السياسية في المدن. وفي الوقت الذي يتواجد في بعض منها الكثير ممَّن لم ينالوا أي رواتب لحد الآن، نرى قسماً آخر منها يموت في ساحات القتال، كما نرى البعض من هذه الفصائل يحمل أسماء وهمية، فيما ينال قادتها رواتبهم بالجملة. ففصائل الحشد ليسوا كتلة متجانسة بل يدور ضمنهم تنافس حاد على كسب متطوعين، وهو امر يعكس بشكل واضح الخلافات الموجودة أصلاً بين الاحزاب السياسية الشيعية، كما تختلف داخل الفصيل الواحد سلوكيات المنتمين اليه. فمنهم من هو هناك بدوافع عقائدية شرعية وبدوافع وعي وطني عابر للطوائف، ويُشكل هؤلاء غالبية قاعدة الحشد الشعبي. وقد ضحى الآلاف منهم بحياته في المعارك ضد داعش، بينما تحكم سلوكيات طائفية وإجرامية عدداً آخر من المنتمين، وهم يتداخلون في نشاطهم المخل بالأمن مع عصابات الجريمة المنظمة في المدن، بعيداً عن مخاطر الموت في الجبهات، وتحت حماية شارات خاصة تسهل مرورهم بين حواجز الشرطة والجيش، من دون أن تتمكن الدولة من السيطرة عليهم.

وفي مجال التظاهرات التي لم تتوقف منذ أواسط شهر تموز/يوليو الماضي، نجد الموقفين النقيضين ذاتيهما، فقد وقفت المرجعية منذ بداية شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، بشكل واضح، مع المتظاهرين في مطالبهم، وطالبت الحكومة بالضرب بيد من حديد على أيدي الفاسدين الذين تسببوا بخسائر للعراق بمئات المليارات. كما طالبتها بأن تتجاوز المحاصصات الحزبية والطائفية، ونحوها، في سبيل اصلاح مؤسسات الدولة، بحيث يجري السعي لتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وإن لم يكن منتمياً الى أي من احزاب السلطة، وبغض النظر عن انتمائه الطائفي او الإثني. ودعت إلى عدم التردد في إزاحة من لا يكون في المكان المناسب، وان كان يحظى بدعم بعض القوى السياسية. بينما تسعى إيران الى تخفيف الضغط عن المسؤولين العراقيين المقربين لها، والغارقين في الفساد. وفي حين طالبت المرجعية، مثلها مثل التظاهرات الغفيرة، بإصلاح القضاء، استقبل مدحت المحمود، رئيس هيئة القضاء العليا الذي خدم بإخلاص كلاً من صدام وبريمر والمالكي، والمطلوب إقصاؤه من قبل المتظاهرين، استقبل اثنين من كبار قادة الحشد القريبين من إيران، ليعلنوا له دعمهم «لاستقلالية» القضاء.

اقليم كردستان

كان اقليم كردستان يعيش هدوءاً نسبياً، وحالة نادرة في عموم العراق من التوافق السياسي، حيث كانت الاحزاب السياسية الكردية تدخل في الانتخابات التشريعية

العراقية بقائمة موحدة عموماً، وكذلك كانت الحكومة مشكلة من قبل كل الأطراف الرئيسية الخمسة في البرلمان، المتألفة من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير وحركتين اسلاميتين. ولكن الأمر لم يستمر على ما كان عليه، مع اقتراب نهاية فترة رئاسة مسعود البارزاني لإقليم كردستان، في يوم ١٩ – ٨ – ٢٠١٥، بعد ولايتين لأربع سنوات لكل منهما، بالاضافة الى سنتين تم التوافق عليهما. ومازالت الأزمة مستمرة لحد الآن، على رغم العديد من الاجتماعات التي جمعت الحزب الديمقراطي الكردستاني بالاحزاب الاخرى، أو الاجتماعات التي عقدتها هذه الأحزاب فيما بينها للخروج من الأزمة. ففي الوقت الذي تطالب فيه هذه الأحزاب بالتقليل من الصلاحيات الرئاسية، والتحول الى نظام أساسه برلماني وليس رئاسياً، تخلو جوانب عديدة فيه من الشفافية، سامحةً للحزب الديمقراطي الكردستاني بالتمديد مرة أخرى للبارزاني. أما البازراني فيطالب بأن يتم اختيار الرئيس من قبل الشعب نفسه، عبر اقتراع مباشر. كما تشهد كردستان حالة من الصعوبات الإقتصادية على خلفية التوترات منذ أواخر ٢٠١٣، وخلال ٢٠١٤، حيث امتنع المالكي عن توزيع رواتب موظفي القطاع العام العاملين في الإقليم بسبب الخلافات النفطية والسياسية معه، تُضاف الى ذلك حالة التوتر العسكري والأمني في مواجهة تنظيم داعش وتحمُّل أعباء الحرب ضده، حيث تمكنت القوات الكردية من تحرير مساحة أكبر من مساحة لبنان في الفترات الاخيرة، عدا عن تحرير إقليم سنجار بالكامل قبل عدة اسابيع. وكذلك تحمل أعباء أكثر من مليونين ونصف لاجئ في منطقة يبلغ عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة. وقد ظهرت خلافات سياسية حادة مؤخراً، علىً خلفية تظاهرات عنيفة طالت مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني، مطالبة بإصلاحات تكبح الفساد وتؤمِّن الرواتب، وتتولى معالجة الأزمة السياسية، المتمثلة بشكل النظام السياسي ودستوره، وحسم مسألة رئاسة الإقليم. وهي تحركات لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الشكل الذي يتخذه حالياً انفتاح النموذج الخاص من التحاق العراق، وإن الخجول نسبياً، بالسيرورة الثورية العربية التي سبق ان بدأت في العام ٢٠١١، في كل من تونس ومصر لتنتشر بعد ذلك في بلدان عربية ومغاربية أخرى.

الحراك الشعبي – ساحات التحرير – برلمان الشعب

لم تنطلق المظاهرات والتحركات الشعبية التي أخذت بعداً جديداً، بأخذها طابعاً شموليا، من فراغ. فقد استمرت التظاهرات منذ بداية العام وحتى قبله، في قطاعات محدودة، منها شركات «التمويل الذاتي» الحكومية، التي عليها منذ ايام النظام السابق

أن تتدبر أمرها مالياً، بسبب عدم تمكن هذه الشركات من دفع أجور العاملين فيها. وقد كان أبرز هذه المطالبات في قطاع النسيج ذي الأعداد الغفيرة نسبيا. ولكن أكثرها منحاً للثقة كان في نهاية شهر تموز، حين أفاقت بغداد على قطارات أوقفها عمال وسائقون في مؤسسة نقل السكك الحديدية، في محاور رئيسية من بغداد، مسببة موجة ازدحام فوق المعتاد، ما دفع الوزير الى صرف رواتبهم في اليوم نفسه.

ولكن الشرارة الرئيسية كانت في معضلة الكهرباء المزمنة التي تزداد الحاجة اليها أكثر فأكثر في الصيف العراقي، الذي تجاوزت فيه درجات الحرارة الخمسين مئوية في الظل، أكثر من مرة. ففي الوقت الذي يعاني فيه غالبية المواطنين شدة الحر وانقطاع الكهرباء الحكومي، وغلاء بدل الكهرباء المتأتي من مولدات محلية تتواجد بشكل عشوائي في الأزقة المختلفة، واستمرار البذخ والفساد الذي يعيش في ظله كبار الموظفين، انطلقت مظاهرة من المظاهرات في مدينة «المَديّنة» بالقرب من البصرة، وهي المدينة التي ضحت بالعديد من أبنائها في القتال ضد داعش، كمتطوعين في الحشد الشعبي، من دون أن يشفع لهم ذلك بالحصول ولو على القليل من الكهرباء. والأدهى من ذلك أنه تم قمع المظاهرة وملاحقة أحد الشباب المساهمين فيها وقتله عمداً، وهو علي الحلفي، ذو التسعة عشر عاما. ثم أتت تصريحات لوزير الكهرباء الاستفزازية والبعيدة عن الواقع لتزيد من استياء المواطنين. فكانت مبادرة من مثقفين وإعلاميين وفنانين، مستقلين وحزبيين، قريبين بأغلبيتهم الى التيار المدني الديمقراطي، الذي يُشكل الحزب الشيوعي أكبر قواه المنظمة، وهو ما شكّل فرصة لكسب الجماهير ثقتها بأنفسها، في المظاهرة التضامنية الأولى في ٢٩ تموز، التي تلتها تظاهرات في جُمَع أخرى أكثر عدداً، وخاصة أنها حازت تشجيعاً من المرجعية في خطبة الجمعة التالية، قبيل التظاهرات في نفس اليوم بساعات، ما أعطاها زخما وثقة أكبر، فكان العدد عشرة أضعاف الجمعة الأولى. وعلى الرغم من أن التظاهرات مضى على انطلاقها أكثر من أربعة أشهر، إلا أنها لم تتلاشَ. فهي مرات في صعود وأخرى في انحسار نسبي، ويسري ذلك على كل المحافظات الجنوبية وبغداد، لا بل وحتى في المناطق ذات الأكثرية السنية، المحررة حديثاً، في صلاح الدين وديالى.

ولقد ساهم الشباب في هذه المظاهرات بشكل كبير، ولكن ما كان يُدهش أيضاً إنما هو تواجد فئات عمرية أكبر ولا تقل حماساً عن الآخرين، قادمة من جهات سياسية واجتماعية واسعة جداً، ومن طوائف مختلفة. وقد تم الاتفاق على رفع راية وحيدة وهي العلم العراقي، كرمز جامع موحد، وكرمز لمساواة المواطنين، وعدم تفاضلهم فيما بينهم.

وقد شهدت التظاهرات هذه تعايشاً بين تيار مدني ديموقراطي، من جهة، والتيار الصدري، من جهة أخرى، الذي ساهم فيها، بشكل واسع، بعد عدة أسابيع من انطلاقها، متميزاً عن باقي التيارات الأخرى بجماهيرية منظمة واسعة جعلت من الصعوبة أن يتجاهلها أحد، على الرغم من أن قائمة المتهمين بالفساد من كبار المسؤولين لم تخلُ من أسماء بعض قادته الحكوميين، هذا بالإضافة إلى جمهور عريض يستند بقناعاته الى المرجعية الدينية بقيادة السيستاني. إن التمايز بين هذا السلوك وسلوك تيار عصائب أهل الحق، القريب من المالكي ومن إيران، والذي أحس منذ الأسبوع الأول بأهمية هذه التظاهرات وحاول منذ الاسبوع الثاني احتواءها ولو بالقوة، يُشير الى عبثية الطرح الهادف الى وضع كل تيارات «الاسلام السياسي» في سلة واحدة، والتعامل معها على نفس الاساس.

وبشكل عام يمكن اعتبار هذه التحركات الحالية، كاستمرار لتظاهرات ٢٥ شباط/فبراير الأسبق، التي قُمعت في المهد بقسوة، مع تعرض المبادرين إليها لإطلاق نار كثيف واعتقالات وتعذيب وهجوم بالسكاكين، وصولاً الى اغتيال بالمسدس الكاتم لأحد المبادرين فيها، الصحفي هادي المهدي، في بيته، بعد أن تم اعتقاله وتعذيبه بقسوة، ثم إطلاق سراحه قبيل تصفيته.

لقد سادت المظاهرات مطالب تطال الأساس القائم لنظام المحاصصة الطائفية ونبذ الطائفية، وخصوصاً في الجنوب ذي الأغلبية الشيعية، حيث أدركت غالبية الجماهير أن نظام المحاصصة هو وجه آخر للفساد الذي عم العراق بكل مناطقه، مخلفاً وراءه فقراء بنسب أهم وأكبر في الجنوب. وقد شملت المطالب كذلك توفير الخدمات العامة ومحاسبة المفسدين، فضلاً عن اصلاح القضاء.

هذا وتُشكل هذه التظاهرات أول فعل جماهيري واسع ومعارض منذ فترات طويلة. فإذا استثنينا انتفاضة ١٩٩١ التي كادت تُطيح دكتاتورية صدام، لولا تدارك القوات الأميركية لهذا الأمر، واطلاق يده في قمع الانتفاضة التي طالت أكثر من ١٤ محافظة من مجموع ١٨ يتكون منها العراق، علينا أن نرجع الى نهاية الخمسينيات لنرى تظاهرات معارضة من هذا النوع، ذات طابع وطني عابر للطوائف، مع استثناءات قليلة ومحلية في الستينيات، ولا سيما في كردستان العراق. وهي تؤسس لتوجه مضاد لما تم البناء عليه منذ ٢٠٠٣ من محاصصات، واعتماد نظام مكونات طائفية وإثنية. وقد بيّن هذا الحراك ومنذ وهلته الأولى وجود زخم جماهيري كبير ذي قدرة فاعلة استطاعت

لحد الآن أن تكسر حاجز الخوف الذي تمترس خلفه كبار قادة «العملية السياسية»، وأحدثت ثغرات كبيرة في جدار المحاصصة. وقد تمت تحت تأثيره الموافقة في البرلمان على حزمة إصلاحات قدمها رئيس الحكومة الحالي، العبادي، تتضمن إقالة ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية، من ضمنهم المالكي، وثلاثة نواب لرئيس الوزراء. وكذلك على قانونين متعثرين منذ سنوات طويلة، وهما قانون العمل وقانون الأحزاب السياسية، لما لهما من تقييدات على الأحزاب الدينية الطائفية الحاكمة نفسها. كما أدت مطالبات الجماهير في المحافظات الى فرض استقالات مسؤولين كبار، وملاحقة آخرين قضائياً، وإزاحتهم من مراكز عدة.

تساهم غالبية المشاركين في التظاهرات، بشكل فردي، ومن دون أن يكونوا فاعلين في أيٍّ من التنسيقيات العديدة التي تدعو لهذه التظاهرات، وبدون إسهام فعال في قراراتها وشعاراتها. ويتم ذلك في مرات عديدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، التي على الرغم من فوائدها في تقليص المسافات والوقت، وفي تسهيل التواصل والتعبئة، إلا أن لها حدودها التي تقلل الانخراط الفعلي، والتفاعل الحقيقي، للتوصل الى قرارات مشتركة. وقد افتقرت هذه التنسيقيات في الاسابيع الأولى حتى إلى التنسيق فيما بينها، إلا أنها تجاوزت ذلك حتى الى تشكيل منصة موحدة في ساحة التحرير في بغداد، منذ عدة اسابيع. وهي تسعى الى إقامة مؤتمر لكل تنسيقيات العراق في الشهر المقبل، للتوصل الى رؤى مشتركة وخطة عمل مدروسة.

إن الأزمة الاقتصادية ستكون أقسى في السنة القادمة على الجماهير، وستتسبب بمعاناة الناس أكثر بكثير، ولا سيما في ظل استمرار انحسار أسعار النفط. ولذلك ستكون مسألة الشروع في إصلاحات جذرية ضرورة ملحة لإيقاف استشراء الفساد والنهب، القائم على نظام المحاصصة الطائفية، كما لوضع حد لعمل الميليشيات المذهبية والطائفية التخريبي والتقسيمي. وهو ما لن يمكن الانتقال به إلى ارض الواقع، من دون المزيد من التعبئة والتنظيم الجماهيريين، على الطريق إلى فرز قيادة ديمقراطية جماهيرية ثورية تمتلك البرنامج المناسب، وادوات تطبيقه المناسبة، هي الأخرى.

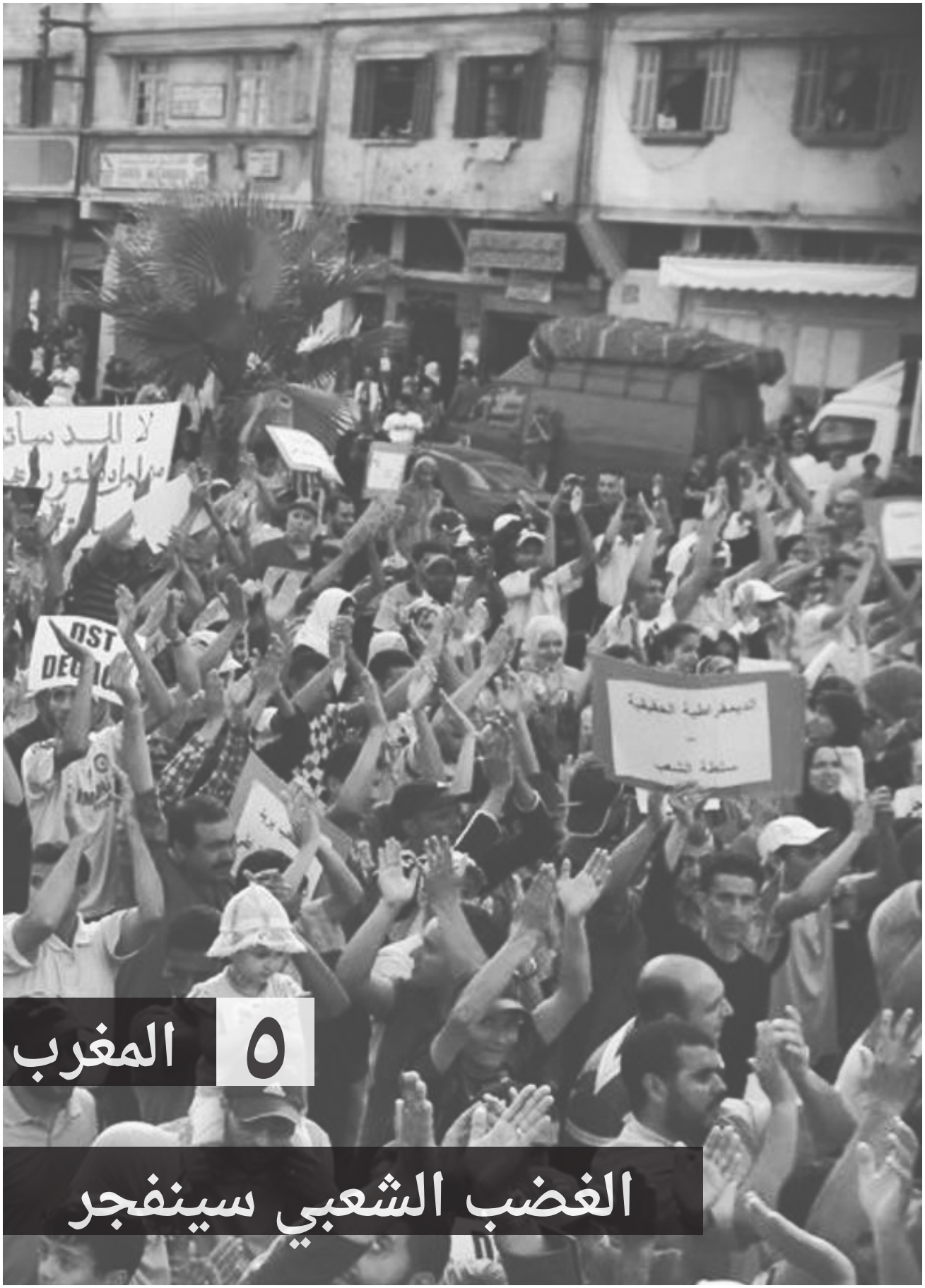

٥ المغرب

الغضب الشعبي سينفجر

المغرب: صعود حزب العدالة و التنمية بانتخابات ٢٠١٥ المحلية، السياق والدلالة، ومهام اليسار العمالي

رفيق الرامي- تيار المناضل/ة (المغرب)

شهد المغرب يوم ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ انتخاب مجالس محلية ومجالس جهات، عنوانها الأكبر صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الموضوع على رأس حكومة الواجهة. هذا حدث يلقي، ولا شك، ضوءاً على واقع البلد السياسي، أياً يكن الطابع الثانوي لعمليات انتخابية.

تمثل الانتخابات في بلدان الديمقراطية البرجوازية مرآة تعكس على نحو مشوه المشاعر الحقيقية للجماهير المضطهدة. فالتمثيل الانتخابي لطبقة مضطهدة يكون دائماً دون قوتها الحقيقية، والعكس بالنسبة لتمثيلية البرجوازية التي تظل، حتى عشية سقوطها، مظهراً كاذباً لقوة خيالية. هذه المرآة المشوهة زادتها الملكية بالمغرب تشويهاً، بفعل تحكمها في اللعبة السياسية-الانتخابية. فالقوى المشاركة بتلك اللعبة هي المقبولة لدى النظام بعد تطويعها، والمصنوعة من طرفه، في تقاسم أدوار غايته تمويه حكم الفرد بواجهة «ديمقراطية»، تقيه في الآن ذاته غضب ضحايا الاستبداد والقهر الطبقي. مع ذلك، لا بد لتطورات في عمق المجتمع أن تنعكس في تلك المرآة، ما يجعل إحصاءات الانتخابات مساعدة على إدراك المعتمل واتجاهات تطوره. يتعين إذاً على مناضلي الطبقة العاملة النظر في نتائج الانتخابات، وربطها بإشارات أخرى من الواقع الاجتماعي السياسي، لإدراك ممكنات الوضع، للتدخل بأقصى فعالية.

فما هي الحصيلة الإجمالية لصنع المشهد الانتخابي، وما دلالته السياسية؟

تتحكم الملكية بالساحة السياسية، بتطويع قوى سياسية وصنع أخرى، مكرسة ذلك بقانون أحزاب رجعي، وتضبط نتائج الاقتراع بتقسيم مغرِض لدوائر الانتخابات، وبأنماط

الاقتراع المعتمدة، وحتى بفرض حدود على قوى بعينها. ما يجعل نتائج الانتخابات لا تعبّر عن «إرادة شعبية» ما، بل عن إرادة الملَكية التي لا تقبل أي تعبير انتخابي إلا إذا كان في مصلحتها. فعندما كان الحسن الثاني يهيئ لتنصيب حزب الاتحاد الاشتراكي بحكومة الواجهة (قبيل وفاته، وبقصد تأمين ظرف سياسي ملائم لانتقال العرش)، أتاح لذلك الحزب تحقيق نتائج تؤهله للدور المنتظر منه. و الأمر عينه حدث لما استبد الخوف بالنظام وهو يواجه هبة ٢٠١١ النضالية، بعد سقوط بن علي ومبارك، بأن أتيح لحزب العدالة والتنمية تحقيق نتائج تمهد استعماله في حكومة الواجهة لاحتواء المدّ النضالي.

بعد بلوغ درجة كافية من تدجين المعارضة الشرعية التاريخية، لم تعد الدولة بحاجة لتدخل سافر في نتائج الانتخابات، ما يضفي على هذه قدراً من التعبير عن ميول الناخبين، وعن انتقال مراهنة الكادحين الواهمة من هذا الحزب إلى ذاك، في ظل غياب حزب حامل فعلاً لتطلعات الشغيلة وعموم الكادحين.

سياق انتخابات ٢٠١٥

متأثراً بمحيطه العربي المنتفض، وبفعل احتدام المسألة الاجتماعية، بعد عقود سياسات مضرّة بأقسام متسعة من قاعدة المجتمع، شهد المغرب موجة كفاحات غير معهودة. كان معظمها اجتماعياً، واجتاح البلد في شكل حركات مطالبة بالعمل وبتحسين الخدمات الاجتماعية. وتمثلت مقدمتها السياسية في حركة ٢٠ فبراير المطالبة بإصلاح الملكية. أفلح النظام في التحكم بالوضع بتنازلات اجتماعية غير مسبوقة، وبمناورة سياسية قوامها تجديد البرلمان قبل الأوان، وتنصيب حكومة واجهة جديدة يتصدرها حزب العدالة والتنمية الإسلامي[1]. وقد أفاد الحكم من تبدل الوضع الإقليمي لغير صالح قوى التغيير، لتثبيت الوضع، مستعيناً بقيادات النقابات العمالية الحريصة على «الاستقرار» و«السلم الاجتماعي». ضمن هذا الإطار العام، تواصلَ تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، المفيدة للرأسمال الامبريالي وشريكه المحلي، والمدمرة لمكاسب الكادحين الاجتماعية، والمتمادية في قهر قوة العمل. جرى تطبيق هذه السياسات باستعمال حكومة واجهة يرأسها حزب العدالة والتنمية، لا سلطة فعلية لديها. وباسمها استمر كبح البلد بعبء الديون الخارجية، والتقشف في كل ما له طابع اجتماعي، وحتى

١- عن مسار حزب العدالة والتنمية الإسلامي، أنظر: المغرب وحركات الاسلام السياسي- الجزء الثاني- مجلة الثورة الدائمة، عدد ٥، شهر آذار/مارس ٢٠١٥.

فرض تراجعات منها وقف التشغيل المباشر لخريجي الجامعات، وخفض دعم مواد استهلاك أساسية، وتحرير أسعار الوقود، وزيادة أسعار الماء والكهرباء، والعزم على رفع سن التقاعد وخفض معاشاته، وخصم أجور الموظفين المضربين، إلخ. وتميزت الساحة الاجتماعية طيلة السنوات الأربع من عمر حكومة الواجهة، برئاسة إسلامية، بفتور الحراك الاجتماعي الذي طبعَ المناطق المهملة، وبتراجع حركة المعطلين خريجي التعليم العالي، وبركود في الساحة النقابية لا تململه مبادرات القيادات البيروقراطية بقدر ما تفاقمه، بتلاعبها بالإضراب العام (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، وبمسيرات وطنية متحكّم بها، غايتها القصوى الضغط لتحريك «الحوار الاجتماعي». وطيلة هذه الفترة، ظلت صبوات النضال الشعبي، جزئية محلية بدائية، ما سهّل على الدولة وأدها بدرجات متباينة من المناورة والتنازل الضئيل وشدة القمع. وضمن استراتيجية النظام لاحتواء الاحتقان الاجتماعي، أشرفت حكومة الواجهة برئاسة حزب العدالة والتنمية على تطبيق إجراءات ترقيع البؤس، من قبيل مساعدة مالية للأسر الفقيرة لحفز تعلّم أبنائها، ودعم الأرامل والمطلقات الأشد فقراً، و توسيع نظام «راميد» (وهو نظام صحة من الدرجة الثالثة خاص بالفقراء). وإحداث نظام هزيل لتعويض فقدان العمل، وزيادة في منح طلاب الجامعة، إلخ...

وعلى الصعيد السياسي، تشتغل آلية النظام السياسية (برلمان، ومجالس محلية، ومؤسسات متنوعة: مجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس أعلى للتعليم...)، في تمرير التعديات على حقوق الكادحين ومكاسبهم، في مناخ عدم اكتراث سياسي عميق لدى الجماهير الشعبية بما يجري على الساحة السياسية، بالنظر إلى انعدام أدوات عمل سياسي لديها، وبالنظر لما تتعرض له من تخبيل سياسي بآلة الطبقة السائدة الإعلامية والإيديولوجية (تعليم، مساجد، جمعيات...).
كما أن شهور النضال السياسي الذي قادته حركة ٢٠ فبراير في العام ٢٠١١ لم تكنٍ كافية لتراكم خبرة وطليعة سياسية لمواصلة التحرك، سياسياً، إذ توقّف كل شيء عملياً مع تجديد النظام لحكومة الواجهة. وليس لدى اليسار غير المدمج قدرة على بناء تعبئات سياسية، فعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٠ فبراير. لم تنفذ مطالب موجة ٢٠ فبراير النضالية إلى الأعماق بما يكفي لإزاحة آثار عقود من إفساد وعي الكادحين السياسي باللعبة الديمقراطية المموّهة للاستبداد، وأدى غياب قوة سياسية مناضلة

٢- عن حصيلة الوضع بالمغرب، بعد انكفاء موجة نضالات ٢٠١١، انظر: المغرب: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي والسياسي. مجلة الثورة الدائمة، عدد ٥، شهر آذار/مارس ٢٠١٥

تنير طريق الكادحين إلى انسياق المستائين منهم إلى اللامبالاة السياسية، ما تعبر عنه ضآلة تسيُّس قواعد النقابات العمالية، ونسب المستنكفين عن الانتخابات وعن أي نشاط سياسي[٢].

ماذا غيرت نتائج انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في المشهد السياسي المتحكَّم به؟

تنقسم القوى التي تستوعبها لعبة النظام الديمقراطية إلى:
- صنائع النظام: وهي أحزاب أشرفت وزارة الداخلية على بنائها أدوات للتدخل في الساحة السياسية، وفق مصلحة الملَكية، في مواجهة المعارضة التاريخية. منها المستجد (حزب الأصالة والمعاصرة الذي أسسه علي الهمة، مستشار الملك حالياً)، وأخرى كحزب التجمع الوطني للأحرار (أسسه صهر للحسن الثاني)، والاتحاد الدستوري والحركة الشعبية (أسسها المحجوبي أحرضان، أحد أكبر خدام الحسن الثاني، والسبَّاق إلى الاستعمال الرجعي للمسألة الأمازيغية)...
- أحزاب المعارضة التاريخية: حزب الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، وحزب التقدم والاشتراكية. ناوشت لتقاسُم السلطة مع الملكية (ما يسمى استراتيجية النضال الديمقراطي)، وألقى بها الإفلاس السياسي إلى تحوّلات يزداد معها امِّحاء الفروق بينها وبين صنائع النظام.
- حزب العدالة والتنمية: وهو نتاج دمج الملكية لقسم من الحركة الإسلامية في اللعبة الديمقراطية.

وكل هذه القوى المستوعَبة مُجمِعة على ثوابت النظام (حكم الفرد، الرأسمالية التابعة، سياسته في الصحراء)، تتنافس في خدمته، وحول الامتيازات التي تتيحها مقاعد المؤسسات «المنتخبة» و«الاستشارية». يفرغ هذا الإجماع الحملة الانتخابية من أي مضمون سياسي، حتى قضايا الخلاف الثانوية التي تهز المؤسسات البرجوازية بين قوى لا تضع الرأسمالية موضع نقاش، من قبيل درجة تدخّل الدولة أو سياستها الاجتماعية، غائبة كلياً. فيتّسع في هذا الخواء السياسي سوق شراء أصوات الفقراء بالمال وشبكات الزبائنية السياسية.

تقاسمت هذه الأحزاب أصوات ٥٤٪ من ١٤ مليون مسجل في قوائم الناخبين. وهي نسبة مشاركة معادلة لسابقتها في العام ٢٠٠٩، علماً بأن التعبير عن النفور من الانتخابات يكون أيضاً بالامتناع عن التسجيل في قوائم الناخبين.

نسبة نفور عالية، لكن أقل من مستوى العام ٢٠٠٧

لا ريب أن استنكاف قسم عريض من الجماهير عن الانتخابات ناتج من الاستياء من «اللعبة الديمقراطية»، التي لا تُدخِل تحسيناً على الوضع الاجتماعي، استياء لم يجد موجهاً نحو التطلع إلى بدائل، فاستحال لامبالاة شعارها: فليفعلوا ما شاؤوا. لم تكن نسب الامتناع عن الانتخابات تصل إلى مستويات عالية إلا بعد اجتياز المعارضة التاريخية تجربة إشراكها في حكومة الواجهة (ما نُعث بـ«التناوب التوافقي»). كانت تلك المعارضة، المتحدّرة من حركة النضال من أجل استقلال البلد، تستقطب تعاطف قاعدة شعبية مستاءة، وتجرّ خلفها قسماً هامّاً، وأكثر فعلاً في الساحة، من الحركة النقابية العمالية. وبعد المشاركة في حكومة الواجهة تبددت أوهام تلك القاعدة الشعبية، واتّجهت إلى الاستنكاف عن المشاركة، ثم لاحقاً إلى منح أصواتها لقوى أخرى. بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت ذروتها في انتخابات برلمان ٢٠٠٧، أي ٦٣٪ فضلاً عن ١٩٪ من الأصوات الملغاة. وقد اتخذ هذا الامتناع عن المشاركة في الانتخابات طابعَ احتجاجٍ على تدهور الوضع المعيشي، معبِّرٍ في مناطق مهملة بشكل جماعي.

لا يعبر رفض الانتخابات عن وعي بأصل البلاء، أي الحكم الفردي، بل يظل تعبيراً رافضاً داخل اللعبة الديمقراطية نفسها، أي وفق المنطق الذي كرّسه الملك: منطق أن الأحزاب بمختلف تلاوينها تسيء استعمال سلطة المؤسسات التي أوكلها إليها الملك. أي وضع هذا الأخير الذي هو الحاكم الفعلي، خارج المعادلة. وجلي أن لعقود القمع الفتّاك، وما نتج عنه من خوف من تبعات أي اتهام سياسي للملَكية، دوراً في تعويد الجماهير على البقاء في إطار «اللعبة الديمقراطية». لكن العامل الأساسي المحدِّد لسلوك الجماهير الشعبية السياسي هو عقود التخبيل وإفساد الوعي السياسي، الذي مارسته معارضة نشأت تاريخياً في دور مكمل للملَكية، منذ النضال من أجل الاستقلال، مع أن هذا الدور المكمِّل لا يُلغي مناوشَات وتَصادمات.

ولا يعني تراجع نسبة الرافضين المشاركة الانتخابية من ٦٣٪ عام ٢٠٠٧ إلى نسبة ٤٦٪ عام ٢٠١٥، غير انتقال قسم من «المقاطعين» سابقاً إلى التصويت للحزب الإسلامي، على قاعدة وهم تحقيق قوة سياسية جديدة ما عجزت عنه سابقاتها، في ظل استمرار افتقاد الوعي والقدرة السياسية على استهداف الحاكمين الحقيقيين.

إن ما يجعل الاستياء من «اللعبة الديمقراطية» لعبة تمويه للحكم المطلق، إنما هو انعدام

قوة سياسية يسارية، تستعمل اللعبة الانتخابية ذاتها للتشهير بالاستبداد، وبالقوى السياسية «المعارضة» المساندة له، وإيصال المطالب الديمقراطية غير المبتورة، والبرنامج اليساري العمالي والشعبي الى القاعدة العريضة للشعب الكادح.

تقسيم المقاعد

كما سبق القول، تعبِّر نتائج الانتخابات عن إرادة الناخبين في الحدود التي تقبلها الملكية، ولها قسط من المصداقية بسبب انتفاء حاجة النظام إلى التزوير السافر الوقح، طالما لا يشارك في اللعبة سوى القابلين بثوابت النظام.

ضمن ٣١٥٠٣ مقعد في المجالس البلدية والقروية، جاء حزب الأصالة والمعاصرة في الصدارة، تلاه حزب الاستقلال، ثم حزب العدالة والتنمية. وضمن ٦٧٨ مقعداً في مجالس الجهات، تصدَّر حزب العدالة والتنمية، يليه حزب الأصالة والمعاصرة، ثم حزب الاستقلال.

أحزاب الملَكية حافظت إجمالاً على مواقعها، أو حسّنتها تحسيناً طفيفاً، على حساب تراجع بعضها (لا سيما الاتحاد الدستوري)، وواصل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تدحرجه. ومكانة حزب الأصالة والمعاصرة مرتقبة، بالنظر إلى كونه حزب الملكية الجديد. وقد استفاد من استعمال وزارة الداخلية تقنياتها المعهودة، لا سيما في العالم القروي، حيث «تفوق» هذا الحزب. أما حزب الاستقلال، وهو من مكونات «معارضة» التسعينيات، المسماة «كتلة ديمقراطية»، فلَهُ، فضلاً عن جذوره التاريخية، شبكة زبائن وآلة انتخابية أقرب ممّا لدى الأحزاب صنائع النظام.

برز بالمقدمة حزب العدالة والتنمية، حاصلاً على أكبر عدد أصوات (١،٥ مليون مقابل ٦٠٠ ألف في العام ٢٠٠٩)، ما رفع عدد مقاعده من ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠. وليس هذا الصعود آنياً، فقد بدت أماراته من قبل، وحجبته العوائق التي تضعها الملَكية أمام هذا الحزب، بغية ترويضه أكثر فأكثر. فلأول مرة يقدِّم حزب العدالة والتنمية مرشحين في جميع الدوائر، بعد أن كان النظام يفرض عليه حدوداً. وضعت هذه النتيجة حزب العدالة و التنمية في المرتبة الثالثة، من حيث عدد المقاعد بالمجالس المحلية، وبات حزب أغلبية بمجالس معظم كبريات المدن. وتبوّأ المقدّمة في مقاعد مجالس الجهات. (لعبة الملَكية انتزعت منه رئاسة عددٍ منها، ضمن توازنات يسهر عليها القصر).

يُمَثِل صعود هذا الحزب في المجتمع، وانعكاس ذلك انتخابياً، أحد تجليات موجة أعماق اكتسحت المجتمع المغربي، في سياق انهيار اليسار الوطني الشعبوي، وكذا اليسار المنتسب إلى الماركسية: فما كان يسمّى حزباً شيوعياً (حزب التقدم والاشتراكية حالياً) سار دوماً في ذيل المعارضة البرجوازية، واستكمل تحوّله الليبرالي بعد انهيار الستالينية العالمية. وعانى اليسار الماركسي- اللينيني (قسم منه من أصل شعبوي، وآخر من أصل ستاليني) قمعاً شديداً فاقمَتْ مفاعيله أخطاء سياسية فادحة، لا يتّسع لها المقام هنا. ولا تقتصر هذه الموجة على الحزب الصاعد انتخابياً، فمكوّنها الأعظم (جماعة العدل والإحسان) لا يشارك في الانتخابات، فيما كان له أكبر دور تنظيمي في حراك ٢٠ فبراير ٢٠١١. هذا فضلاً عن مجمل الحركة السلفية، بقسميها الموالي للملَكية وذاك المعارض لها. وتمتدّ هذه الحالة الإسلامية عميقاً في المجتمع، من فئات وسطى إلى الطبقات المقهورة، في أحزمة الفقر المحيطة بالمدن، بوجه خاص. وتنطوي على احتياطي لم يستعمله النظام بعد سياسياً، وإن كان حرَّكه في حملته لتمرير دستور ٢٠١١، لمّا اهتز خوفاً من تصاعد حراك ٢٠ فبراير.

آنياً، يُمثّل فوز حزب العدالة و التنمية الإسلامي فوزاً للنظام، بالدرجة الأولى: فهو نفس جديد لما يسمى «المسلسل الديمقراطي» الذي أنهكه تآكل شعبية المعارضة التاريخية، بعد مرورها من حكومة الواجهة، وهو فوز لأن حزب العدالة والتنمية منصاع كلياً لتطبيق سياسة صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي الامبريالية، اللاغية للسيادة الوطنية والشعبية، والمدمّرة للمكاسب الشعبية.

والبرجوازية مرتاحة لحزب العدالة والتنمية، وترى فيه آلية لتفريغ قسم من الشحنة الإسلامية المخترقة للمجتمع، والتحكم فيها، وفي الآن ذاته المساعدة على مواصلة تطبيق نفس السياسة الاقتصادية. كما أن الكلفة السياسية لهذه السياسة لن تتحملها الملكية، ولا أحزابها الأخرى، ما دام حزب العدالة والتنمية في المقدمة بترؤسه حكومة الواجهة.

ما تبقى من اليسار

إن كان حزب النهج الديمقراطي (تشكيلة اليسار الجذري الوحيدة الحاظية بصفة حزب سياسي معترف به) قد واصل الامتناع عن المشاركة بالانتخابات، مسمياً ذلك «مقاطعة»، فإن ما تبقى من تشكيلات متحدّرة من اليسار التاريخي، المكوّنة لما يسمّى

«فيدرالية اليسار الديمقراطي» (الحزب الاشتراكي الموحد، حزب الطليعة، حزب المؤتمر الاتحادي) شاركت على نحو مطابق لطبيعتها الليبرالية سياسياً، أي بمضمون سياسي قوامه وهم الإصلاح، عبر مؤسسات الديمقراطية الزائفة، ووهم بلوغ شروط تحقيق ديمقراطية بانصياع الملكية، وقبول نزع سلطاتها (الملكية البرلمانية). خلَتْ الحملة الانتخابية لهذه القوى اليسارية من أي مضمون ديمقراطي حقيقي، مستهلكَة شعارات عامة جوفاء من أي حمولة طبقية، ومن أي مضمون معادٍ للرأسمالية التابِعة، المدمّرة للبلد.

قاعدة النقابات العمالية والانتخابات

في الساحة النقابية المغربية ثلاثة مكوِّنات نقابية تاريخية رئيسية، ومكوِّن جديد صاعد: المكوّنات التاريخية ثلاثة: النقابة الأم، أو الاتحاد المغربي للشغل، تمكّنت الملَكية من كسب قيادتها ورشوتها، ومن ثمة تحييدها من الصراع من أجل الديمقراطية، ويمثل هذا الخط الأمين العام، محجوب بن الصديق، من التأسيس (١٩٥٥) حتى وفاته (٢٠١٠)، وخلفاؤه راهناً. قاعدة هذه النقابة نشأت على معادة التسييس، ما يجعلها فريسة لأحزاب الملكية ولاستعمالات قيادتها الموالية أيضاً للملَكية. وهذا الوضع ما يزال مستمراً. إذ تخترق هياكل ورأس هذه النقابة العمالية، أحزاب ملَكية متعددة، منها حزب الأصالة والمعاصرة، الذي أسسه المستشار الحالي للملك، علي الهمة. والمكوّن التاريخي الثاني، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بناها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في فترة صعوده كقوة معارضة شرعية رئيسية (١٩٧٥-١٩٩٨)، ومثّلت ذراعه النقابي المساند سياسياً. كانت قيادة النقابة تدعو القاعدة العمالية للتصويت للاتحاد الاشتراكي، وما جاوره، بما هم «حلفاء» للنقابة. وقد أدت أزمة الحزب، وأزمة علاقته بالنقابة، وبوجه خاص استنفاد الاتحاد الاشتراكي شحنته «المعارضة»، بعد حكومة «التناوب التوافقي»، إلى تضييع تلك القاعدة الانتخابية العمالية، ما يتجلّى حالياً في هزال ما يحققه حزب المؤتمر الاتحادي- الاسم الحزبي لبيروقراطية نقابة الكونفدرالية- من نتائج انتخابية. والمكوّن التاريخي الثالث، نقابة الاتحاد العام للشغالين، تابعةٌ لحزب الاستقلال البرجوازي، الذي ما زال يستعملها انتخابياً.

المكوّن النقابي الجديد الصاعد هو نقابة حزب العدالة والتنمية، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ويرأسه أحد قادة الحزب. وقد تمكّن الاتحاد من الاستفادة من أزمة الحركة النقابية التاريخية ليحقّق اختراقاً، بوجه خاص في قطاعات الشغيلة الذهنيين، التعليم

والوظيفة العمومية، كما في القطاع الخاص، في المواقع التي تعفّنت فيها باقي النقابات- المنطقة الحرة بطنجة مثلاً[٣].

بعد ثمانين سنة من بدايات الحركة العمالية بالمغرب، ظلّت هذه نقابية، أساساً. على صعيد سياسي، ظلّ الحزب الشيوعي المغربي ضعيفاً، بنتيجة موقف الأولى من مطلب استقلال البلد، وبعد الاستقلال الشكلي، سار في ذيل المعارضة البرجوازية، وكان ملَكياً أكثر من هذه أحياناً، ما دفعه إلى موقع هامشي ضمن اليسار. انتهت تجربة «اليسار الجديد» بشراسة القمع وبأخطائه. والطبقة العاملة سياسياً ألعوبة بيد قوى برجوازية. هذا جليّ في نتائج الانتخابات الأخيرة، فما من صوت، حتى ولو إصلاحي، دوَّى في الحملة الانتخابية، رافعاً راية عمالية. وحتّى فكرة ترشيحات عمالية مستقلة لا أثر لها . درك أسفل في السياسة، هذا وضع شغيلة المغرب اليوم. العوامل التاريخية تفسّر منشأ هذه الحالة، لكنها لا تفسّر استمرارها. استمرارها تعبير عن افتقاد معظم اليسار المنتسب للطبقة العاملة لمنظور عمل في منظمات الشغيلة النقابية، وفي الساحة السياسية، وعن مصاعب الاشتراكيين الثوريين في البناء، وفق رؤيتهم. تجربة مناضلي اليسار الجذري النقابية تعود إلى زهاء ربع قرن. وقد حكمها منطق الوجود في النقابة وفي جهازها، من دون راية عمالية مستقلة عن البيروقراطية النقابية، ومسايرة هذه الأخيرة. لم يع ذلك اليسار قط أن تمثيلية هذا الجهاز لا قيمة لها، طالما لا تعبّر عن اختيار من جانَب القاعدة لخط نضالي معارض.

أية آفاق؟

لم تتح الملكية صعود حزب العدالة والتنمية انتخابياً إلا لحاجتها إليه، لمواصلة سياسة صندوق النقد الدولي/الاتحاد الأوروبي. ولو كان هذا الحزب الاسلامي مزعجاً فعلاً للنظام لتكتلَتْ ضده باقي أحزاب الملكية، واستعملت ضده كل خبرة وزارة الداخلية في صنع الخريطة الانتخابية. ويُبدي هذا الحزب استعداداً كبيراً للتكيّف مع متطلبات الملكية، معتبراً أن وظيفته هي دعمها، مفتخراً بدوره لصالحها أيام هبّة العام ٢٠١١ النضالية. هذا كسبٌ كبيرٌ للنظام، سيمكّنه من تشغيل آليته السياسية في السنوات المقبلة، ما لم يزعزعها بركان غضب شعبي كامن، مع العلم أن هذا سيدفعه لتحريك احتياطات أخرى كامِنة في التيار السَلفي.

٣- بصدد الحالة النقابية الراهنة بالمغرب، أنظر: الساحة العمالية راهناً، ومهامنا، في موقع المناضل-ة .

ولا شكّ أن انتخابات البرلمان، المرتقبة في العام ٢٠١٦، لن تدخل تغييراً جوهرياً إلى هذه الصورة الاجمالية. وستستمر أزمة اليسار غير العمالي بتواصل تعفن الاتحاد الاشتراكي وتفككه، وتردّي تحالف اليسار الديمقراطي العاجز عن فعل سياسي خارج انتظار مواعيد انتخابية، وإغراق ذراعه النقابي في سياسة التعاون مع البرجوازية ودولتها.

قد يطول أمد تفجر الغضب الشعبي، أو يقصر، لكنّه حتمي. وسينطلق من مكاسب الموجة السابقة، فقد بات الاحتجاج مألوفاً، تلقائياً، على نحو كرّسته موجة ٢٠ فبراير ٢٠١١. وعلى المناضلين الراديكاليين، أي التوّاقين إلى تحقيق كامل وعميق لمطلبَي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، العمل من أجل تبلور أشكال تنظيمية هي وحدها ما سيتيح اتخاذ الاحتجاج طابعاً وطنياً موحَّد الأهداف، ومن ثمة سياسياً.

كما يستدعي العمل السياسي للراديكاليين استعمال كل تجليات الحياة السياسية، داخل المؤسسات الزائفة وخارجها، لتوضيح طبيعة الاستبداد وآلياته، وحقيقة القوى السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية الاسلامي، المضطلع بدور تمويه الاستبداد وتمرير سياسة صندوق النقد الدولي/الاتحاد الأوروبي، وكذا باقي مكوّنات الطيف الإسلامي. ويأتي على رأس أولويات المناضلين الراديكاليين الاتجاه صوب الجيل الشاب، المصطدِم بنظام التعليم المهترىء، وبمعضلة البطالة المتنامية.

وعلى صعيد النضال النقابي، تأكدّت بموجة كفاح ٢٠١١، وبمختلف مظاهر الحياة السياسية، ومنها الانتخابات الأخيرة، الحاجة الملحّة إلى قطبٍ يساري داخل النقابات العمالية يواجه سياسة البيروقراطية النقابية، المتعاونة مع العدو، بخطٍ سياسي وفيّ لمصلحة الأجراء الآنية والتاريخية. وفي هذا الاتجاه، اتجاه تطوير النضال الاجتماعي نحو توحيده وتنظيمه وتسييسه، والحملة السياسية ضد الاستبداد وخدّامه، وبناء المعارضة النقابية، يجب أن تتّحد جهود راديكاليي الطبقة العاملة.

٦ اليونان

الوحدة ضرورية و...ممكنة

على الطريق لتجميع اليسار اليوناني، وإعادة بناء الحركة ضد إملاءات الترويكا

كولين بولغر (أستراليا)

لقد جرت إطاحة انتصار الـ«لا» OXI، في الاستفتاء اليوناني في ٥ تموز/ يوليو، ولكن لا تزال هناك معركة لإعادة تجميع اليسار وإعادة بناء الحركة ضد التقشف.

لا

تجمَّع مئات الآلاف خارج البرلمان اليوناني يوم الجمعة قبل الاستفتاء. وعندما كان الناس يغادرون الساحة ببطء في وقت متأخر من المساء، متفائلين بالنتيجة، تحدثتُ مع كونستانتينوس، وهو يراقب بهدوء، غير متأثر بالجو المبتهج. فقال لي إن الكلمات المناسبة من الصعب إيجادها في أوقات مماثلة: «مشاعري تكاد تنفجر». وتابع: «لقد قدمنا الكثير من التضحيات، بين الأصدقاء كما في العائلة، الناس تساعد بعضها البعض»، وزاد: «ولكن انتظرنا خمس سنوات، وهو وقت طويل».

حرص الناس أن يعرف الصحفيون ما هي تلك التضحيات: ثمة أشخاص اضطروا إلى أن يتركوا بيتهم/ن للعيش مع أهلهم/ن، بسب ضيق المعيشة، وآخرون اضطروا لتأجيل إنجاب الأطفال، والبعض الآخر يتجولون مع بضع وحدات من اليورو فقط في جيوبهم. جميعهم يتساءلون أين ستكون الجولة المقبلة من التضحيات، التي يطالب بها الدائنون في منطقة اليورو. وسألتُ المرأةُ التي تعمل في المقهى الذي ارتاده: «أنا أعمل ١٤ ساعة في اليوم، كيف يمكنني العمل لفترة أطول؟ وماذا سيحدث عندما يغلق المقهى، بسبب زيادة الضريبة على القيمة المضافة؟»

لقد انخفضت الأجور بشكل كبير – الحد الأدنى للأجور انخفض بنسبة أكثر من ربع ما كان عليه، وانخفض أكثر من الثلث عند الشباب –، ومعاشات التقاعد انخفضت بنسبة تزيد على الـ ٢٥ في المئة، وما يقارب من المليون شخص ليس لديهم/ن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والفقر عند الأطفال بنسبة ٤٠ بالمئة، وأكثر من ربع السكان في سن العمل عاطلون عن العمل. «إن ٢٠٠ يورو لا تكفي لإعالة أسرة»، قالت زوي عندما سألتُها، في المظاهرة في ميدان سينتاجما، ليلة الجمعة قبل الاستفتاء، لماذا ستصوت بلا في الاستفتاء.

في كل مكان، يلقي الفقر ظلالاً من الحزن على غرف الاستراحة. ولكن هناك المرارة أيضاً. «لقد كان حزب باسوك وحزب الديمقراطية الجديدة فاسدين»، أوضح أحدهم. وقال الناس لي، مراراً وتكراراً: «لسنا نحن، بل هم»، في إشارة إلى الحكومات السابقة التي وقعت أول مذكرتي الدين مع «الثلاثي» اللعين، المؤلف من البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي. لقد حوّلت الشروط المفروضة في تلك الاتفاقات ما كان يعتبر آنذاك مستوى مقلقاً للديون إلى كارثة اجتماعية واقتصادية.
كان الوعي الطبقي، الذي يقوم عليه التصويت بـ«لا» في الاستفتاء، واضحاً حتى للمعلقين في وسائل الاعلام السائدة، بسبب الحدود المرسومة الصارخة بين المعسكرين المتعارضين: من جهة، رئيس الوزراء السابق، وغرفة التجارة اليونانية وصندوق النقد الدولي، وقادة منطقة اليورو، ووسائل الإعلام المسعورة – الطبقة الحاكمة في اليونان التي تتماشى مع الطبقات الحاكمة في أوروبا – ومن جهة أخرى، اليسار والطبقة العاملة. وقد كانت المسافة ضيقة بين الطرفين، واتخذ كل طرف موقفاً خاصاً به. فأصحاب النوادي الرياضية، وشخصيات برنامج لايف ستايل والممثلون، أغلبهم في معسكر الـ«نعم».

كان الشعور السائد لدى الطبقة العاملة على درجة من القوة والحسم – في الضواحي حول ميناء بيرايوس كان التصويت ٧٣ ٪ للـ«لا» – بحيث نجح في كسب البرجوازية الصغيرة الى معسكرهم. وهؤلاء هم أصحاب محلات زوايا الشوارع، والعاملون في قطاع السياحة، والمزارعون، والباعة المتجولون، وما شابه ذلك، الذين يعيشون في مجتمعات الطبقة العاملة، ولذلك ففهمهم للوضع يمكن أن يتأثر برأي الطبقة العاملة. وقد أظهر تصويت الـ«لا» اللافت أن وجهة نظر الطبقة العاملة، بشأن هذه المسألة على الأقل، كان مهيمناً بين الطبقات الوسطى الدنيا.

كانت الـ«OXI» رفضاً للتقشف، وتوبيخاً للأحزاب التقليدية، واعترافاً بكونهم مذنبين. ولليلة فرح واحدة، كان التصويت مثالاً عن القوة الاحتياطية للغالبية الاجتماعية في مواجهة حكامها. ونادراً ما استطاع قدر قليل إلى هذا الحد من التعبير أن يوصل هذا الكم من الدلالات. كانت المعاني قوية بما فيه الكفاية لربط آمال ملايين من الناس، وحذرهم، معاً.

كان يوم الـ«لا» يوم عطلة وطنية في اليونان، في ذكرى رفض الديكتاتور يوانيس ميتاكسيس الموافقة على الشروط المذلة للاحتلال الإيطالي، خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أطلق ذلك الرفض شرارة المقاومة ضد الفاشية الإيطالية، التي تركت إرثاً قوياً في عقول اليونانيين الحاليين. فمثل التصويت بـ«OXI» اليوم، يجري الاعتراض على ذلك الإرث الرافض السابق، بين القوميين واليسار الذين يحتفلون بالمقاومة. وكما قال لي رجل يوناني في أعقاب طرح تسيبراس لقائمة مقترحات التنازلات، لتأمين الإنقاذ بعد الاستفتاء: «قلنا لا بأعداد كبيرة، ونحن لدينا ذاكرة كبيرة». إن الـ٦١ في المئة من الناس التي صوتت بلا هي حاملة لتلك الذاكرة.

الاعتراض على الـ «لا»

كتب والتر بنجامين عن الحاجة إلى «الاستفادة من نعمة الذاكرة في الأوقات العصيبة»، وحذر من أن خطر التاريخ الأكبر، وعلى الأقل خطر الطريقة التي تتم كتابته بها، هو في أن يصبح ذلك التقليد، ومن يتلقونه، عرضة للتهديد بـ «الصيرورة أداة للطبقة الحاكمة». إن خطراً مماثلاً يلوح في اليونان. حالما انتصر استفتاء الـ«لا»، بدأ الاعتراض على دلالته. وشرع تسيبراس في تحويل نتيجة الاستفتاء إلى نقيضها: نعم لمزيد من سياسات التقشف، ولتقشف أكثر سوءاً، تلك السياسات التي كانت قد لقيَت رفضاً مدوياً.

يوم الثلاثاء، قبل التصويت، أرسل تسيبراس مجموعة جديدة من التنازلات المقترحة لبروكسل. خاطب الأمة، معلناً أن التصويت من شأنه أن يشكل رافعةً، والضغط على قادة منطقة اليورو للقبول بالتنازلات، وإبقاء اليونان في منطقة اليورو. وكلمته التي ألقاها في ميدان سينتاجما أمام الآلاف من المتظاهرين/ات، إنما كتبت لكي تشكل نداءً للجميع، أولئك الذين يريدون البقاء في منطقة اليورو، ويطالبون بذلك لأجل بشرية متحضرة، وأولئك الذين استنتجوا أن قادتها خدمٌ بدم بارد للبنوك.

كان تسيبراس أيضاً يستغل تناقضاً حقيقياً – كانت ثمة أغلبية واضحة ضد التقشف، ولكن أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية تعارض كذلك الخروج من الاتحاد النقدي. وقد كان كلا الموقفين مضطربين. فاستطلاعات الرأي في اليونان لا يمكن الاعتماد عليها، والاستفتاء كان الأكثر موثوقية. وقد قال كل من المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل، ورئيس المفوضية الاوروبية جان كلود يونكر، وكل فرد في المؤسسة السياسية اليونانية الحاكمة، إن انتصار الـ«لا» يعني الخروج من اليورو. على الرغم من هذا، عمد الناس إلى المخاطرة، وربما كانوا يعتقدون أن أوروبا تمارس الخداع. ولكن ربما، في تلك اللحظة من الخطر، كانت إرادتهم وضع حد لعملية الخنق أقوى من رغبتهم في الإبقاء، على الأقل، على الستاتيكو، بصورة مؤكدة. وربما لن نعرف، على الإطلاق. ولكن هناك شيء واحد لا يقبل الجدل: النشوة التي انفجرت، بعد ظهور النتيجة، أظهرت شعباً آمن، في الأخير، بأن ذلك يعني قطعاً مع الأعمال، كالمعتاد. كانت تلك اللحظة هي لحظتهم. يقول البعض إن عدم حصول تمرد في أعقاب استسلام تسيبراس هو دليل على أن الناس اقترعت للبراغماتية، للتسوية. علينا أن نشكك بهذه الادعاءات. فصناديق الاقتراع لا تحاول تسجيل الفرق بين التأييد الحماسي لموقف ما والقبول بأن السلطة تكمن، في نهاية المطاف، في مكان آخر. والقبول بالشيء لا يعني المصادقة عليه، حيث أن التأييد الشخصي لرئيس الوزراء تراجع من ٦١ في المئة إلى نحو ٣٠ في المئة.

إن استطلاعات الرأي لا تسلط الضوء، أيضاً، على ما إذا كان هنالك استعداد لدى عدد كبير من الناس للتضحية لأجله، وكيف. فلقد اعتادت الطبقة العاملة على الجمود والواقعية – إذا فهمنا بـ«الواقعية»، بمعنى أكثر عمومية، على انها التسليم بكون الأشياء لا تتغير أبداً في الواقع. والحالتان ناتجتان من بقاء الشخص العامل حياً، فيما هو مرتهن بفعل الشيء نفسه، يوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة، في مكان عمل منظم بشكل صارم. لذا ربما يريد الناس أن تتم صفقة، على الرغم من اليأس الذي يخامرهم بعد حصول ذلك. فعلى سبيل المثال، يوم الثلاثاء بعد الاستفتاء، بدأ عمال الخدمات يعترفون بأنه إذا لم يصل تسيبراس إلى اتفاق مع الدائنين لإعادة السيولة، لن تفتح المحلات التجارية في الأسبوع التالي. وهذا يعني نهاية الحياة كما كانوا يعرفونها. ومع ذلك، عندما تسربت أخبار أن تسيبراس عرض صفقة جيدة بحيث لا يفترض بالأوروبيين أن يرفضوها، كانت ردة فعل إحدى النادلات في المقهى الذي كنت أنزل فيه تتمثل بقولها: «إنهم يقتلوننا».

يجب علينا فهم ديناميكية الإمكان؛ إمكانية أن يتحول القبول إلى نقيضه، فقط إذا

حصل أنه، عندما تأتي لحظة الرفض، توفَّر للطبقة قادةٌ لا يترددون في لحظة الخطر في أخذ الأمور إلى نهاياتها المنطقية. فبقدر ما أصبحت حياة الناس لا تطاق في السنوات الأخيرة، بقدر ما باتوا يفضلون المجهول على الحاضر المعروف، لأن المعروف لا يطاق. وهنا يكمن فشل قادة سيريزا الكبير. وقد ضحكت امرأة بسخرية عندما سألتُها عن الفوضى الآتية، إذا تركت اليونان منطقة اليورو، قائلة: «لقد كانت السنوات الخمس الماضية حالة من الفوضى». ولم يكن هذا الشعور معزولاً، وهو يوضح نوعاً آخر من الواقعية: أن الناس تربط التوقعات بخصوص الـ«لا» الرائعة بمستقبل أولادها، وليس بحاضرها الشخصي.

إنقاذ الـ«لا»

إن معنى الـ«لا» المجادل فيه هو في قلب الصراع الذي انفجر داخل سيريزا، بين قيادة الوسط/اليمين، من جهة، ويسار الحزب، من جهة أخرى. وإدراكاً من تسيبراس بأنه لا يمكن الدفاع عن تنفيذ مذكرة الثلاثي الأوروبي، بوجود معارضة شرسة داخل الحزب، هدَفَ لتسريع وتيرة الأحداث بحيث يكون على اليسار أن يتزاحم معاً على كسب المعارضة. وقد أدى ذلك إلى حدوث انقسام كبير في سيريزا، أفضى إلى تشكيل قوة جديدة في البرلمان، هي الوحدة الشعبية («LE» باسمها المختصر اليوناني). وقد أعطى هذا الانقسام شكلاً رسمياً، على المستوى التنظيمي، للانقسام السياسي، الذي بات قائماً، منذ ١٣ يوليو/ تموز.

لقد نجحت الوحدة الشعبية، عبر تنظيمها المعارضة داخل سيريزا، ضمن تنظيم جديد، في أن تضع نفسها في تعارض مع رفاقها القدامى. وإذ تشكلت من ٢٥ نائباً ينتمون لسيريزا، ضمن البرنامج اليساري – التيار اليساري والشبكة الحمراء - فهي قد شملت ايضاً إحدى عشرة منظمة اخرى من خارج سيريزا، كان ممثلوها في البرلمان قد وقعوا إعلاناً، قبل أسبوع، يدعمون بموجبه تشكيل جبهة سياسية جديدة تمثل التصويت بـ«لا». وقد جرى اعتبار ذلك، على نطاق واسع، إعلاناً بقيام حزب جديد. ومنذ الانشقاق، انضمت إلى الوحدة الشعبية الرئيسة السابقة للبرلمان، زوي كونستانوبولو، التي تتمتع بسيرة عريقة. وبين المنشقين أيضاً نواب في البرلمان، كناديا فالافاني، وراشيل ماكري، وأعضاء في المجموعة اليوروشيوعية، المعروفة بمجموعة الـ«٥٣». كما انضمت، فضلاً عن ذلك، مجموعتان سبق أن عملتا داخل أنتارسيا، هما ائتلاف اليسار المناهض للرأسمالية، وأراس، وأقلية وازنة في أران.

في حين كان الانقسام في حد ذاته لا مفر منه، كان حجم هذا الانقسام بعيداً كل البعد عن أن يكون مؤكداً. ففي الانتخابات البرلمانية الأولى، صوَّت اثنان فقط من النواب داخل قاعة البرلمان لمصلحة الـ«لا»: يووانا غيتاني – عضو في الشبكة الحمراء، كما في المنظمة التروتسكية الثورية، اليسار العمالي الأممي (DEA باسمها المختصر اليوناني)– وإيليني بساريا، وهي أيضاً عضو في الشبكة الحمراء. وقد امتنع التيار اليساري، وفي التصويت الثاني في ١٥ تموز/يوليو، عمد إلى تغيير تصويته لصالح الـ«لا».

في البداية، كان هناك ضغط كبير لأجل المغادرة، بالضبط. وفي اجتماع للشبكة الحمراء، يوم ١٨ تموز/يوليو، تحدث الأعضاء عن أنهم في حالة من عدم التصديق لَمَّا سمعوا ما الذي طرحه تسيبراس. ولقد سألوا متى يمكن أن تُشكَّل سيريزا الجديدة – وهذه المرة من اليسار الراديكالي بمعزل عن التحالف. وقد كانت هناك غريزة صحية ضد الاستسلام، في مثل هذا الرد. ومع ذلك، فأنطونيس دافينِّلوس، عضو المكتب السياسي السابق في سيريزا وعضو اللجنة المركزية الخاصة باليسار العمالي الاممي DEA، جادل بأن مغادرة سيريزا ستسمح بإخلاء الساحة كلياً لتسيبراس، وسيتم ترك المئات أو الآلاف من الأعضاء للقيادة، أو للمغادرة البطيئة (للحياة السياسية). بدلاً من ذلك، فإن كل تصويت برلماني، وكل اجتماع حزبي، يمكن أن يقدم أرضية للعمل، عبر النقاشات، على كل المستويات الحزبية. وكان عليهم القتال من أجل كل عضو وبناء أوسع معارضة ممكنة.

لقد كان أساس حزب جديد، في هذه المرحلة من الزمن، موجوداً بشكل رئيسي داخل سيريزا. أكثرية الشعب، المستنفرة من جراء التقاطب الذي ولَّده الاستفتاء، تراجعت من الحوافز السياسية إلى الشخصية منها. لم تكن هناك استجابة جماعية لاستسلام تسيبراس- ما من اندفاع إلى الأمام من جانب الحركة العمالية، ولا مظاهرات كبيرة – ولكن فقط ارتباك واحباط. كانت فروع سيريزا، المؤلفة من يساريين ثابتين على امتداد عقود، تمتلىء بأشخاص نجوا من تقلبات النضال. وإلى الآن، فالناس ليس بودِّهم أن يقطعوا علاقتهم باستخفاف بالمشروع الذي أمضوا الكثير من الوقت والجهد عليه، من دون أن يبدو بديل له قابلٌ للحياة. ولقد كان يجب أن تُدار نقاشات جادَّةٌ ضمن أوساطهم.

لقد كان على أعضاء يسار سيريزا أن يتجادلوا مع أصدقائهم وزملائهم في العمل، والحصول على إجابات، وكانوا بحاجة لمعرفة من بقي بينهم صادقاً في الموقف المؤيد

للبرنامج المناهض للتقشف، الذي كسب الحزب دعمه على أساسه.

وكانت الطريقة التي حصلت بها المجادلات، والصدع المحتمل، هامة أيضاً بخصوص عدد الناس الذين يمكنهم جلبهم إلى الحزب الجديد. وكانت الاستراتيجية الأولى التي اعتمدها اليسار هي محاولة انتزاع الحزب من القيادة. ولكن حين فشل في مسعاه لحمل اللجنة المركزية على الدعوة إلى انعقاد مؤتمر الحزب قبل التصويت النهائي، جرى إغلاق هذا السبيل، مع تنحية المؤتمر في اتجاه تبني ما يمكن أن يكون أمراً واقعاً، في الفترة المعنية. وقد شكل قرار تسيبراس الدعوة إلى الاختيار قبل المؤتمر الاستفزاز الاخير، منكراً بذلك على اليسار فرصة استخدام المؤتمر كأرضية لكسب الأعضاء.

الحفاظ على الـ «لا»

وقد حظي التسييس الجماهيري في اليونان بالمؤازرة، لأن الناس آمنت بأن بديلاً للتقشف أمرٌ ممكن. ولكن قيادة سيريزا زعمت أنه لا يوجد بديل لمذكرة الهيئات الدائنة. وكانت الحملة الانتخابية هامة بالنسبة لليسار لمواجهة هذا الأمر، ولقطع الطريق على الكلبية الغالبة. وإذ رفضت الوحدة الشعبية أن تصبح مدافعة عن تسيبراس، حددت موقعها كوارثة للانتداب الشعبي الذي تم في الخامس من تموز/يوليو. مع ذلك، ففي حين كان تشكيل الوحدة الشعبية خطوة إلى الأمام، بقيت المحصلة محدودةً، لسلسلة من الأسباب.

أولاً، كان النضال العمالي الجماهيري غائباً إلى حد كبير، منذ العام ٢٠١٢، تحسباً لوصول سيريزا إلى السلطة. فلقد كانت النضالات ضد تنفيذ المذكرة قادرة على إحياء ثقة الناس، ولكن غياب مثل هذه النضالات، في فترة الاستسلام، كان يعني أنه لم يكن هنالك شيء لوقف تراجع ثقة الناس. وقد فتح ذلك الطريق أمام التوسع الكبير للكلبية المضادة للسياسة.

ثانياً، كان هناك الولاء المتبقي لسيريزا، وهذا بارزٍ في كل استطلاعات الرأي التي تظهر سيريزا متقدمة بأشواط على بقية اليسار مجتمعاً. اتخذت «الوحدة الشعبية» ما وسَعَها اتخاذه من خارج الحزب، وكان يمكن أن ينضم المزيد في المستقبل، ولكن قاعدتها بقيت صغيرة نسبياً، لدى المقارنة.. أضف إلى ذلك أنه لم يأتِ الجميع إلى الوحدة الشعبية، والبعض اختار الوقوف والانتظار ليرى ما سيحدث، وقليلون رجعوا إلى الوراء، نحو

المعارضة التي يعرفونها - كالحزب الشيوعي اليوناني، على الرغم من تعثره نتيجة موقفه المتناقض بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، من المعقول أن تكون التوقعات متواضعة، بصدد كيفية إشعار الـ«لا» بحضورها، انتخابياً.

ثالثاً، تبقى هناك حجج يجب امتلاكها، ودروس يلزم استخلاصها. إن جوهر «الوحدة الشعبية» - أولئك الذين يأتون من البرنامج اليساري - كان يتعارض مع استراتيجية المفاوضات التي لا نهاية لها مع الترويكا، من البداية. وبالتالي فإن التوتر بين اليسار وحزب اليمين/الأغلبية كان واضحاً قبل ١٣ تموز/يوليو بفترة من الزمن. ووضوح الوحدة الشعبية، بصدد المشكلات مع هذه الاستراتيجية، كان يشكل تقدماً على سيريزا. بيد أن هذا لم يكن فشل سيريزا الوحيد. فاستراتيجية المفاوضات التي لا تنتهي كانت تعكس أوهام الحكومة بخصوص النية الطيبة لدى محاوريها، ولكنها كانت متعارضة كذلك مع التعبئة من الأسفل. ومن ذلك خيار مراكز الوحدة الشعبية التخلي عن اليورو على قاعدة مناهضة التقشف. مع ذلك، كان يمكن تشديدها على العملة الوطنية أن يتلاقى مصادفةً مع عمل أساتذة يضعون خططاً بدلاً من برنامج تتم تعبئة الناس حوله. والعملة البديل ليست هي ذاتها بديلاً من التقشف. هذا وإن للشبكة الحمراء دوراً حيوياً في هذه الجدالات داخل الوحدة الشعبية، كقطب يساري داخلها. والتحدي بالنسبة للوحدة الشعبية يتمثل في أن تضع بديلاً للاستسلام، ولكن أن تحاول أيضاً وضع حد لزوال التعبئة الطبقية.

رابعاً، إن الإطار الزمني القصير نسبياً لتنظيم الحزب الجديد ساهم في خلق مشاكل، وقد اعترف كوستاس لابافيتساس، في مقابلة أجرتها معه مؤخراً مجلة Jacobin، بأن عدم وجود هيكل واضح داخل «الوحدة الشعبية» أدى إلى قرارت اتخذت على قاعدة اعتباطية، وذلك بما يتعارض مع الديمقراطية الحزبية. وغياب أي هيكل لأحد الفروع إنما هو عائق امام إشراك الناس في المشروع الجديد.

على الرغم من هذه المشاكل والقيود، في عملية القطع مع سيريزا، نجحت الوحدة الشعبية في المحافظة على روح الـ«لا». وكان هذا مهماً للغاية. فهي قد ظهرت كقوة في مجتمعات الطبقة العاملة، والدروس المستفادة من ذلك الانشقاق إنما هي دروس قَيِّمة. هناك، بطبيعة الحال، يسار واسع خارج تحالف سيريزا. ونظراً لحجم الاستسلام، فإن إعادة بناء يسار موحد مناهض للتقشف مهمة رئيسية. للأسف، فالنقاشات بين الوحدة الشعبية والائتلاف الناشط الكبير المناهض للرأسمالية، الآخر، أنتارسيا، فشلت في

التجسد في عمل مشترك خلال تلك الحملة الانتخابية. وليس من المرجح أن يفوز أي منهما، في تصويت أساسي، في المناخ الحالي. وستكون نكسة إذا خاضا المعركة منفصلين، وبالتالي لم يتمكن أي منهما من الفوز بـ ٣ في المئة من الاصوات، العتبة الضرورية للحصول على تمثيل في البرلمان. وحتى إذا فازت الوحدة الشعبية بمقاعد، من دون دعم غير ذاتي، فالتصويت لليسار سيبدو أقل إثارة للإعجاب، بسبب انقسامه. وثمة حساب شامل لتكاليف هذا القرار سيكون من نصيب يسار يواجه التحديات المقبلة.

وسواء أعادت الانتخابات سيريزا إلى السلطة أو أنعشت حزب الديمقراطية الجديدة، فإن ميدان النضال سيتحول إلى تحركات ضد تنفيذ مذكرة الترويكا. ومن المؤمل أن عمل لجان الـ«لا» حتى النهاية، الذي يوحد نشطاء من الوحدة الشعبية وانتارسيا، في اللجان والاتحادات والأحياء المجاورة، سوف يكون وسيلة لجمع كل القوى التي تعبأت خلال الاستفتاء.

إذا كان بامكانهم مواجهة هذا التحدي، فإن تجربة فشل سيريزا، وتسييس الاستفتاء وكل الصراعات التي حصلت منذ العام ٢٠١٠، يمكن أن تُغْني جولة جديدة من النضال، وتعمّقها.

في أواخر ت١/أكتوبر ٢٠١٥

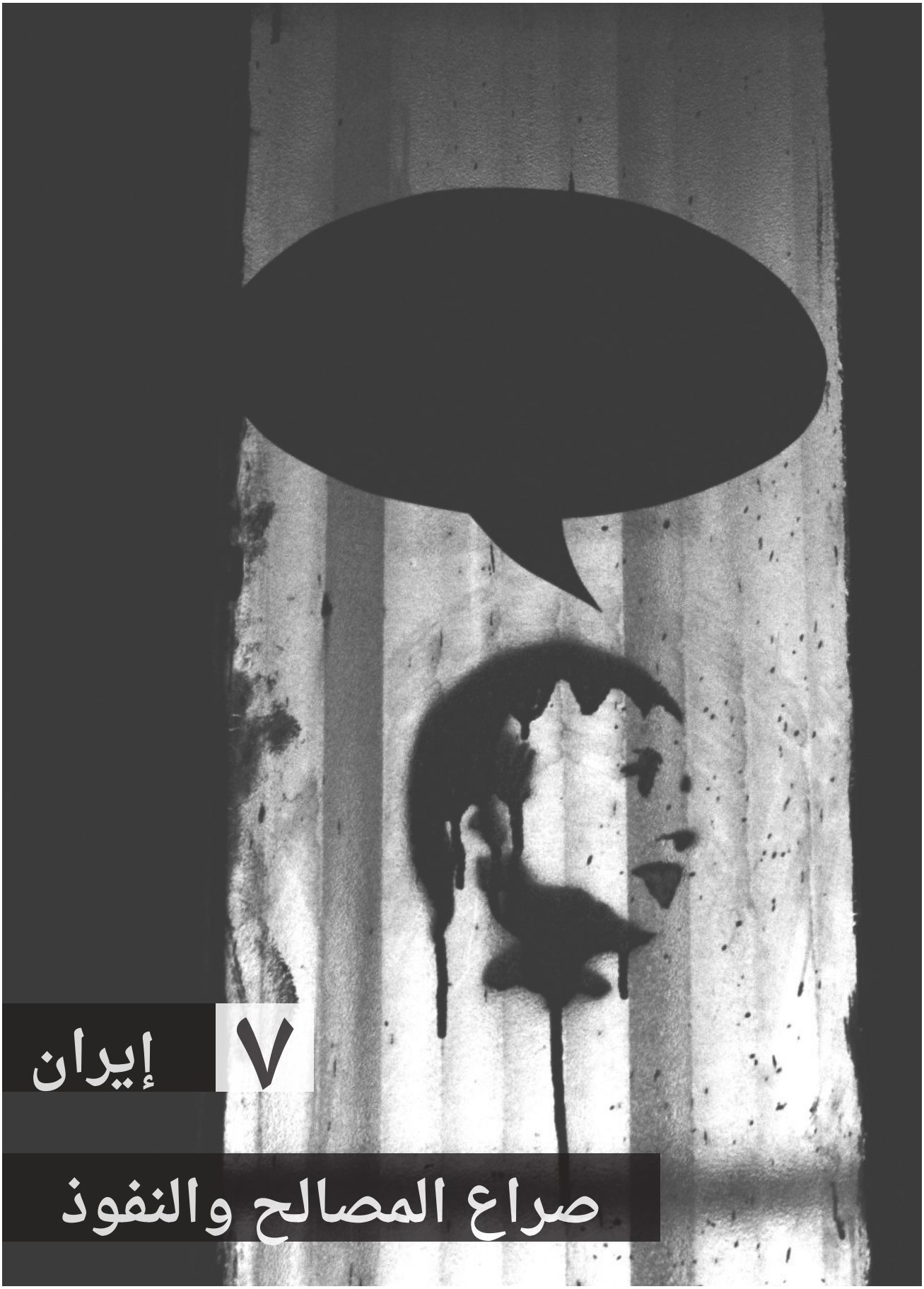

٧ إيران

صراع المصالح والنفوذ

الطموحات الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية

باباك كيا*

إن الاتفاق على ملف البرنامج النووي الإيراني، المنعقد في فيينا، في ١٤ تموز/يوليو الماضي، بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الـ٥ زائد واحد (خمس دول أعضاء في مجلس أمن الأمم المتحدة، فضلاً عن ألمانيا)، يشكِّل الوضع الجديد لسلطة الملالي، في الشرق الاوسط.

هذا الاتفاق الذي أراده كل من مرشد الثورة، علي خامنئي، الشخصية الأولى في الجمهورية الإسلامية، والبيت الأبيض، يندرج في التتمة المنطقية للنص الموقع في نيسان أبريل الماضي، في لوزان. إن هذا الاتفاق، التاريخي، والممكن توقعه، هو نتاج سنتين من المفاوضات، ويضع نهاية لأكثر من ١٢ عاماً من الأزمات بصدد النووي الإيراني.
لقد اختارت طهران وواشنطن التسوية، في حالة الركود العميق التي يعيشها الشرق الأوسط. حصل التقارب بادىء ذي بدء في افغانستان، ضد الطالبان، ثم في العراق، لدى سقوط صدام حسين. وأخيراً، سرَّع هذه السيرورةَ التفككُ والتقسيمُ الفعليان لكل من دولتي العراق واليمن، وفقدان نظام الأسد سيطرته على الجزء الاعظم من الأراضي السورية، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية (المعروف أكثر بداعش). وذلك بوجه أخص، لأنه بات لامبريالية الولايات المتحدة وللجمهورية الإسلامية، مذاك، عدو مشترك: الدولة الاسلامية. وفي حين ساعدت المملكة السعودية وتركيا أردوغان داعش، من دون قصد، يظهر نظام طهران كحليف جديد وقوة إقليمية لا مجال لتجنبها، بالنسبة للبيت الأبيض. وبواسطة هذا الاتفاق، تنوي الإدارة الأميركية دمج الجمهورية الاسلامية زيادةً

* باباك كيا (اسم مستعار). وهو ماركسي ثوري، مناضل في التضامن الاشتراكي مع شغيلة إيران (ت ا ش ا)، والحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية (NPA، فرنسا)، والأممية الرابعة. وهو يُبقي على روابط عديدة له داخل إيران

في جهازها الإقليمي، ولكن ذلك لا يحصل من دون تناقض، كما يشير إلى ذلك عداء دولة إسرائيل الاستعمارية، أو عداء ممالك الخليج الرجعية، أو عودة الدولة العظمى الإمبريالية الروسية بقوة.
أخيراً، يتيح اتفاق فيينا للدول العظمى الامبريالية أن تلجم برنامج طهران النووي، وتراقبه. فمفتشو الوكالة الدولية للطاقة النووية (و.د.ط.ن.) سيتمكنون من الوصول إلى المواقع النووية، وبعض المواقع العسكرية. وسيكون على طهران أن تَحُدَّ من عدد أجهزة الطرد المركزي (من ١٩٠٠٠ إلى ٥٠٠٠)، وأن تخفض كثيراً مخزونها من الأورانيوم المخصَّب. وسيجري قصر تخصيب الأورانيوم على نسبة الـ ٣،٦٧٪، خلال ١٥ عاماً، وعدد المفاعلات على مفاعل واحد هو مفاعل ناتنز.

اتفاق تاريخي، ومصالح مشتركة، وخضات إقليمية

هذه التسوية التاريخية، وهي الأولى منذ ١٩٧٩، هي نتاج خضَّات متسارعة تصيب الشرق الأوسط. إن الخواء الإقليمي الحالي يسجِّل نهاية الحقبة التاريخية الطويلة التي افتتحها تمزيق الامبراطورية العثمانية، في نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي الواقع، خلقت القوتان الامبرياليتان العظيمتان، الفرنسية والبريطانية، في اندفاعة نهاية الحرب العالمية الأولى واتفاقات سايكس - بيكو (١٩١٦) دولاً ذات حدود مصطنعة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. لقد اهتمت الدول العظمى بأن تضع في السلطة، في كل من الدول التي جرى خلقها، قوى أقلوية مرتبطة بالامبرياليات. هكذا، جرت الاستهانة بحقوق الشعوب والأقليات القومية لحساب مصالح الدول العظمى، التي لم تنفكّ تساند الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة.

واليوم، مع تنامي قوة الدولة الإسلامية، والإقليم الكردي الحاصل على الحكم الذاتي (في شمال العراق)، الذي يجب أن نضيف إليه تفكك دول اليمن، والعراق، وسوريا، تتم إعادة تكوين جنينية لحدود الشرق الأوسط. وبصورة من الصور، كل هذه المشاريع السياسية، و«القومية»، رجعية. إنها تشهد على انكفاء سياسي إلى القاسم المشترك الأصغر، ألا وهو الهوية الدينية و/أو الإتنية. هكذا تنوي داعش، عن طريق مشروعها وممارستها، تشكيل كيان سياسي «متجانس»، ومنظَّف من أقلياته. والمقصود «تطهير» على قواعد دينية، وإتنية، ورجعية عميقة.

وسياسة « المجانسة» هذه ليست من صنع الدولة الاسلامية وحسب، بل تلك أيضاً هي

حال السياسة السعودية حيال السكان الشيعة الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، في المملكة.

أما حكومة أردوغان التركية فتخوض صراعاً إجرامياً ضد الشعب الكردي للحيلولة دون خلق دولة كردية يمكن أن تعدِّل جغرافية المنطقة السياسية. كما أن تركيا ترفض أي وضع قد يؤدي إلى خلق كيان محكوم ذاتياً لأكراد سوريا. وهذا يفسر إلى حد بعيد مراعاتها للدولة الاسلامية ودعمها لها. وبصورة أكثر إجمالية، تندرج سياسة أنقرة هذه في سياق تاريخي لسياسة الدولة التركية. ونحن نقصد إنكار حق الأقليات، وحتى وجودها السياسي والثقافي. واعتداءا سروج وانقرة هما ضربة موجهة ضد الشعب الكردي، وبصورة أوسع ضد تيارات المعارضة الديمقراطية واليسارية في تركيا. وهما يشكلان الثمار المهترئة، المباشرة وغير المباشرة، لسياسة الدولة التركية.
اخيراً، يَحْسُنُ في هذه البانوراما الإقليمية الفوضوية أن لا نهمل انعدام الاستقرار المتعاظم، في لبنان وممالك الخليج النفطية، فضلاً عن هشاشة المملكة الأردنية المزمنة. وبصورة عامة، لا يسيطر على الديناميات الفاعلة أي من اللاعبين الأساسيين، الإقليميين والعالميين، ولا أحد يستطيع توقع تطوراتها.

إن هذه الخضات الكبرى هي النتيجة المباشرة للتدخلات الامبريالية التي تعاقبت منذ العام ١٩٩١، وللهجمة النيوليبرالية في العقود الاخيرة، التي هدَّمت أسس السلطات القائمة، وحدَّت من هوامش مناوراتها الزبائنية. وعلينا أن نضيف إلى هذه العناصر فساد النخب الحاكمة، والطابع الديكتاتوري لدول المنطقة، والانتفاضات الشعبية، في المغرب وفي الشرق الأوسط. وقد ساهم كل ذلك في إعادة النظر في «التوازنات» السابقة. كل ذلك، ولا سيما أن الامبريالية الأميركية أعادت توجيه عدتها العسكرية نحو جنوب شرق آسيا وضد الصين، التي تحتل من الآن وصاعداً دوراً مركزياً في الوثائق الاستراتيجية الأميركية. ففي الواقع، يتم، في واشنطن، اعتبار الصين خطراً، ولا سيما على المدى البعيد. من جهة ثانية، لا تنفك التوترات الدبلوماسية ومناورات التخويف العسكرية تتضاعف فيما بين القوتين العُظْميين، ولا سيما في بحر الصين. وقد تلازم هذا التغيير الاستراتيجي مع نوع من حل الامبريالية الأميركية نفسها من التزاماتها في الشرق الأوسط.

وبصورة أكثر إجمالية، تشهد الفوضى الإقليمية المديدة على عجز القوى الإمبريالية العظمى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا) عن إشاعة الاستقرار في الشرق

الأوسط. إن أزمة النظام الرأسمالي وصعود التناقضات بين الامبرياليات هما العاملان الرئيسيان، في هذا الوضع.
وفي هذا السياق، رأت القوى الإقليمية الكبرى، أي تركيا، والمملكة السعودية، وإسرائيل، والجمهورية الإسلامية، استقلالها الذاتي، وهوامش المناورة لديها، تتعزز وتتقوّى.

إن حل الامبريالية الأميركية نفسها النسبي من التزاماتها، والمأزق في الميدان العسكري، تركا المجال مفتوحاً أمام التدخل الامبريالي الروسي في سوريا. وتدخُّل موسكو الجوي يهدف لحماية نظام بشار الأسد الدموي، والدفاع عن مصالح روسيا الجيوسياسية، وتمكينه من الاحتفاظ بمرفئه الوحيد في البحر المتوسط، مرفأ طرطوس الاستراتيجي، في سوريا. وهي تتدخل في وقت يجد فيه نظام الاسد نفسه في خطر عظيم. ففي مرحلة أولى، يسمح هذا التدخل ببقاء الأسد السياسي. وهو يتيح كذلك لبوتين أن يستعيد موطىء قدم له في المنطقة، ويعيد ربط صلات هامة له بالحكومتين العراقية والمصرية. وأخيراً، علينا أن نلحظ التعاون الاستخباري، كما المناورات الجوية المشتركة، بين روسيا ودولة إسرائيل الاستعمارية. وهذا العنصر الأخير يشير إلى أي حد يضلُّ السبيل من يتجرأون ويتجرَّأن، في اليسار، على الاستمرار في ادعاء أن نظام الأسد يشكل جزءاً من معسكر مزعوم، مناهض للامبريالية، أو مناهض للصهيونية. فاليوم كما البارحة، لم تكن السلطة السورية معادية، أبداً، للامبريالية، أو مؤيدة للفلسطينيين.

إن التدخل الامبريالي الروسي مكثَّف ومنسَّق مع جمهورية إيران الإسلامية، التي أطلقت على الأرض إمكانات بشرية هامة ترتفع إلى أكثر من ٥٠٠٠ عنصر ميليشيا، ومستشارين وعسكريين. هكذا، نشر نظام الملالي في سوريا قوات طليعية من وحدات النخبة الخاصة بحراس الثورة، ونظَّم ميليشيات انطلاقاً من أفغانيين منفيين إلى إيران، بوجه خاص. هؤلاء الأفغانيون الذين تولَّت الجمهورية الإسلامية استثارة عنصريتهم، بشكل خاص، يشكلون لحم المدافع بالنسبة لنظام طهران. وعلينا أن نضيف إلى هذه القوات تدخُّل حزب الله اللبناني، الذي يشارك في الحرب ضد الشعب السوري، وضد تطلعاته المشروعة إلى الحرية والعدالة الاجتماعية.

سلطة الملالي الظافرة؟

في هذا السياق غير الأكيد، بشكل خاص، بالضبط، جاءت الاتفاقات بخصوص البرنامج النووي الإيراني. وهي تنص على الإبقاء على العقوبات المتعلقة بالصواريخ الباليستية

والواردات من الأسلحة الهجومية. من جهة أخرى، إن نقل أجهزة حساسة قادرة على المساهمة في البرنامج الباليستي الإيراني سوف يكون محظراً خلال ثماني سنوات. وبيع بعض الأسلحة الثقيلة أو نقلها، من إيران وإليها، سيبقيان ممنوعَيْن لمدة خمس سنوات. بالمقابل، تحصل إيران على الرفع التدريجي للعقوبات التي تبناها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تستهدف قطاعات المال، والطاقة والنقل. وسيكون في وسع سلطة الملالي أن تحصل على ممتلكات الدولة الإيرانية، وتقدَّر بـ١٥٠ مليار دولار، التي كان محجوراً عليها، في الولايات المتحدة، منذ العام ١٩٧٩. وأخيراً، إن الجمهورية الإسلامية، التي سيكون في مقدورها بيع هذه الهيدروكربورات من دون قيود، تنوي الاستفادة من «استعادة الحظوة هذه» لفتح سوقها الداخلية أمام الشركات المتعددة الجنسيات المنتظرة دورها، منذ الآن. وزيارات القادة والصناعيين الأوروبيين لطهران، أو انتقال الرئيس الإيراني روحاني إلى فرنسا، في أواخر الخريف الحالي، تُنبِىء بتقارب يتجاوز إطار الاتفاق على الملف النووي.

ومن المؤكد أن رفع العقوبات الجائرة التي أصابت شعوب إيران أمر جيد. ففي الواقع، تنزل العقوبات بثقلها بشدة على شروط معيشة الشعوب الإيرانية، وعلى اقتصاد البلد. هي تغذي البطالة الجماهيرية، والتضخم الكبير للغاية، وحالات القلَّة. وهي أفضت إلى انفجار السوق السوداء التي يسيطر عليها إلى حد بعيد حراس الثَورة، الذين أثْرَت قيادتُهم كثيراً.

والنظام يقدم هذه الاتفاقات، على الصعيد الداخلي، كانتصار. وفي الواقع، لقد بررت سلطة الملالي، باستمرار، صعوبات البلد الاقتصادية والاجتماعية، بوزن العقوبات، وعداء الدول العظمى. وبالتأكيد، يتحاشى هذا «التفسير» توجيه الاتهام إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الدينية الإيرانية. وهي سياسة لخدمة الأكثر ثراءً، ووجهاء البلد، وعائلاتهم، وحراس الثورة. وفي حالة بطالة مكثفة، ولا سيما وسط الشبيبة، وأرقام قياسية من التضخم، وانخفاض هام في الإيرادات النفطية ناجم عن عفاء البنى التحتية، وعن انهيار الأسعار في السوق العالمية، وغياب الحريات الديمقراطية (ولا سيما النقابية)، تخضع الشعوب الإيرانية مباشرة لسياسة النظام الجائرة والدكتاتورية، وهي من جهة أخرى أولى ضحايا العقوبات الامبريالية.

إن الاتفاق حول الموضوع النووي يمكن أن يفتح فضاءات جديدة للواتي والذين يريدون الخلاص من سلطة الملالي. ففي الواقع، سيكون لدى النظام صعوبة أكبر لتبرير

إخفاقاته وفساده، بسياسة الدول العظمى. هذا ولسوف تسعى المطالب الاجتماعية والديمقراطية للتعبير عن نفسها بشكل أكبر، وذلك لا سيما أن النظام أنفق، عبثاً، وخلال عقود عديدة، مئات المليارات من الدولارات على برنامجه النووي. ولما كانت الجمهورية الإسلامية مدركة الخطر، فقد انخرطت، منذ توقيع اتفاقية فيينا، في دورة جديدة من القمع ضد مناضلي الحركة العمالية، بوجه خاص، بهدف خنق اي رغبة في الاحتجاج. ويشهد على هذا التصلب القمعي مصرعُ القيادي النقابي شهروخ زماني، تحت التعذيب، في زنازين سلطة الملالي، في الفترة الأخيرة، وتوقيف العديد من القادة النقابيين الآخرين. ويدفع المناضلون العماليون ضريبة باهظة، ومعهم النقابيون المدرِّسون والمناضلون الأكراد، أو المناضلون لأحل المساواة في الحقوق. إن نظام الملالي الذي يبدو اليوم كحليف للدول العظمى الإمبريالية يبقى السلطة الثيوقراطية، والرجعية، والدكتاتورية، التي كانها على الدوام.

السياسة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية

إذا نظرنا بصورة أكثر إجمالية إلى رفع العقوبات، وما يلازمها من تمكّن النظام القائم في طهران من الحصول على الأموال المحجوزة، نلاحظ أن هذا الأخير سيحصل بذلك على هوامش مناورة لخوض سياسته الزبائنية، وتعزيز حضوره في المنطقة. هكذا، سيكون في وسع سلطة الملالي أن تزيد أيضاً المساعدة المادية والبشرية المقدمة إلى الحكومة العراقية والميليشيات الشيعية، التي تخوض، تحت غطاء الصراع ضد داعش، حرباً مذهبية ضد السكان السُّنَّة.

إن السياسة المذهبية التي تمارسها السلطة في بغداد، بدعم من الجمهورية الإسلامية، سهّلت إلى حد بعيد رسوخ «الدولة الإسلامية». فهذه الأخيرة تستمد قوتها من تفسُّخ المجتمع العراقي، وإقصاء السكان السنة على يد الحكومات العراقية المتعاقبة، وهي حكومات حاظية بدعم الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت ذاته.

وكرَد على السياسة السعودية، سوف تتابع طهران عملها النازع للاستقرار، في اليمن والبحرين. وفي الواقع، تندرج سياسة جمهورية إيران الإسلامية، الإقليمية، في حرب غير مباشرة ضد سلالة آل سعود الملكية، المفرطة في الرجعية. وطهران والرياض هما الداعمتان الرئيسيتان لتيارات الإسلام السياسي الرجعية، وتشجعان منطق المواجهات المذهبية وبين الأديان، التي تُغرِق المنطقة في الدم والنار. وخلف هذه التناقضات، يختفي

صراع نفوذ ومصالح بين سلطتين ثيوقراطيتين رجعيتين «تُعبِّئان» السكان على قاعدة هوياتهم الدينية و/أو الإثنية. وهذه الحرب، عبر قوى متوسِّطَة، هي كارثة بالنسبة للمنطقة، كما للسكان. وهي لا تخدم إلا المصالح الدولَتِيَّة والرأسمالية الخاصة بالدولتين الثيوقراطيتين، اللتين تتمثلان بالعربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. هكذا الأمر، في اليمن، حيث التدخل الإجرامي، الذي تخوضه المملكة السعودية وحلفاؤها، إنما هو من نوع المواجهة هذه، التي تكتسح المنطقة. وهذه الدوامة المأسوية تلائم الدول العظمى. ففي الواقع، لقد انخرطت دول المنطقة في سباق تسلح جديد لا يمكن أن تكون عاقبتُه غير مواصلة الحرب. والمستفيد الكبير هو صناعة الأسلحة التي تُقدَّم لها هكذا آفاقُ أرباح لا يستهان بها. ومن هذه الناحية، إن تنقُّل الوزير الأول الفرنسي بين ممالك الخليج، وإلى السعودية، والطلبيات التي بلغت حوالى العشرة مليارات دولار، ولا سيما فيما يخص التجهيزات العسكرية، تشهد تماماً على هذه السياسة الكلبية التي تمارسها الدول الكبرى.

أخيراً، إن نظام طهران سيكون قادراً كذلك على زيادة مساندته للديكتاتورية السورية، ولحزب الله اللبناني، اللذين يقاتلان الشعب السوري بوحشية. ففي الواقع، ومن وجهة نظر طهران، يشكل الدعم السعودي للقوى السلفية السنية في سوريا، تهديداً لا يمكن القبول به. والجمهورية الاسلامية ترفض سقوط نظام الأسد، لأن هذا قد يشكل ضربة أساسية لنفوذها الإقليمي. ففي الواقع، إن سوريا هي «الجسر» الاستراتيجي المباشر بين طهران وحزب الله اللبناني. ومن جهة أخرى، يمكن أن يحدث، بعد سقوط السلطة في دمشق، ضعفٌ للحكومة العراقية، لا بل انهيار. والحال أن هذا يمثل، بالنسبة لجمهورية إيران الاسلامية، نوعاً من تطويق العربية السعودية لها. ولنفهم ذلك، علينا أن لا نهمل أطماع سلطة الملالي الإقليمية. وهذه الأطماع تعبِّر عنها باستفاضة وسائلُ الإعلام والصحافة القريبة من حراس الثورة والقطاعات الأكثر تشبُّعاً بالميول القومية، ضمن السلطة الدينية الإيرانية. وبالفعل، إن التأكيدات حول أن طهران تسيطر على ثلاث عواصم عربية، هي بغداد وبيروت ودمشق، تجري على ألسنة الموظفين الكبار الإيرانيين. وهذا يشير إلى الأهمية التي توليها جمهورية إيران الإسلامية للنزاعات الإقليمية الجارية.

إخفاق التدخلات الامبريالية

من المؤكد أن فشل حملة القصف ضد داعش، التي بادرت إليها الولايات المتحدة

و«التحالف الدولي» الخاص بها، والتقارب مع طهران، تفتح المجال أمام مشهد جديد. ففي الواقع، بات مرجحاً أن نظام الملالي، وروسيا والدول الكبرى الغربية، متفقة على إنقاذ النظام السوري. وعلينا أن نلاحظ أن التدخل الروسي ما كان يمكن أن يتم من دون «غض للنظر» من جانب البيت الأبيض. فإدارة أوباما تسعى للوصول إلى حل سياسي قائم على الإبقاء على نظام الأسد، ولكن مع رحيل بشار الأسد، في أجل متوسط. وهذا لا يشكل، في ذاته، نقطة خلاف مع موسكو. والتدخل الروسي يتيح إنقاذ سلطة دمشق، في حين يلغي المكونات السياسية الديمقراطية والثورية، التي لا يزال لها نشاط في سوريا.

ولا ريب إطلاقاً في أن انعطاف فرانسوا هولاند، الذي ألزم فرنسا بقصف مواقع داعش في سوريا، أو تدخلات موسكو وواشنطن الامبريالية، لا تفعل غير إغراق المنطقة أكثر في الخواء والفوضى. كما لم تفعل التدخلات الامبريالية غير زيادة الكارثة الانسانية وتعزيز التحاق بعض السكان بالدولة الإسلامية. والسيناريوهات الامبريالية لن تمنع تفتت سوريا والعراق، وتقسيمهما.

لأجل الحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية

إن التطلعات إلى الحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، في إيران كما في كل المنطقة، هي قوية. وهذه التطلعات المشروعة تصطدم بالثورة المضادة التي تخوض غمارها الدول العظمى، وشتى حكومات المنطقة، سواء كانت «علمانية»، كما في سوريا أومصر، أو كانت تمثل أحد اتجاهات الإسلام السياسي، وهي كلها رجعية على حدٍّ سواء، كما الحال في العربية السعودية، أو تركيا، أو إيران.

وسوف تلتقط الشعوب كل الإمكانات لوضع حد للمظالم، وللأنظمة الثيوقراطية والديكتاتورية في الشرق الأوسط. وتبرهن التحركات الاجتماعية والديمقراطية الأخيرة في لبنان، والعراق، على أن شعوب المنطقة لم تستسلم. وعلينا مساندتها في نضالها للتخلص من التدخلات الأجنبية والسلطات المستبدة التي تضطهدها، ومن كل تيارات الإسلام السياسي.

وبمواجهة الخواء والفوضى، والتجزئات المبنية على الهويات الإثنية والدينية، على القوى التقدمية والاشتراكية أن تردَّ بمنظور طبقي ديمقراطي، وعلماني، وأممي، واتحادي، يقوم على المساواة في الحقوق بين الشعوب، وعلى التقاسُم العادل للثروات.

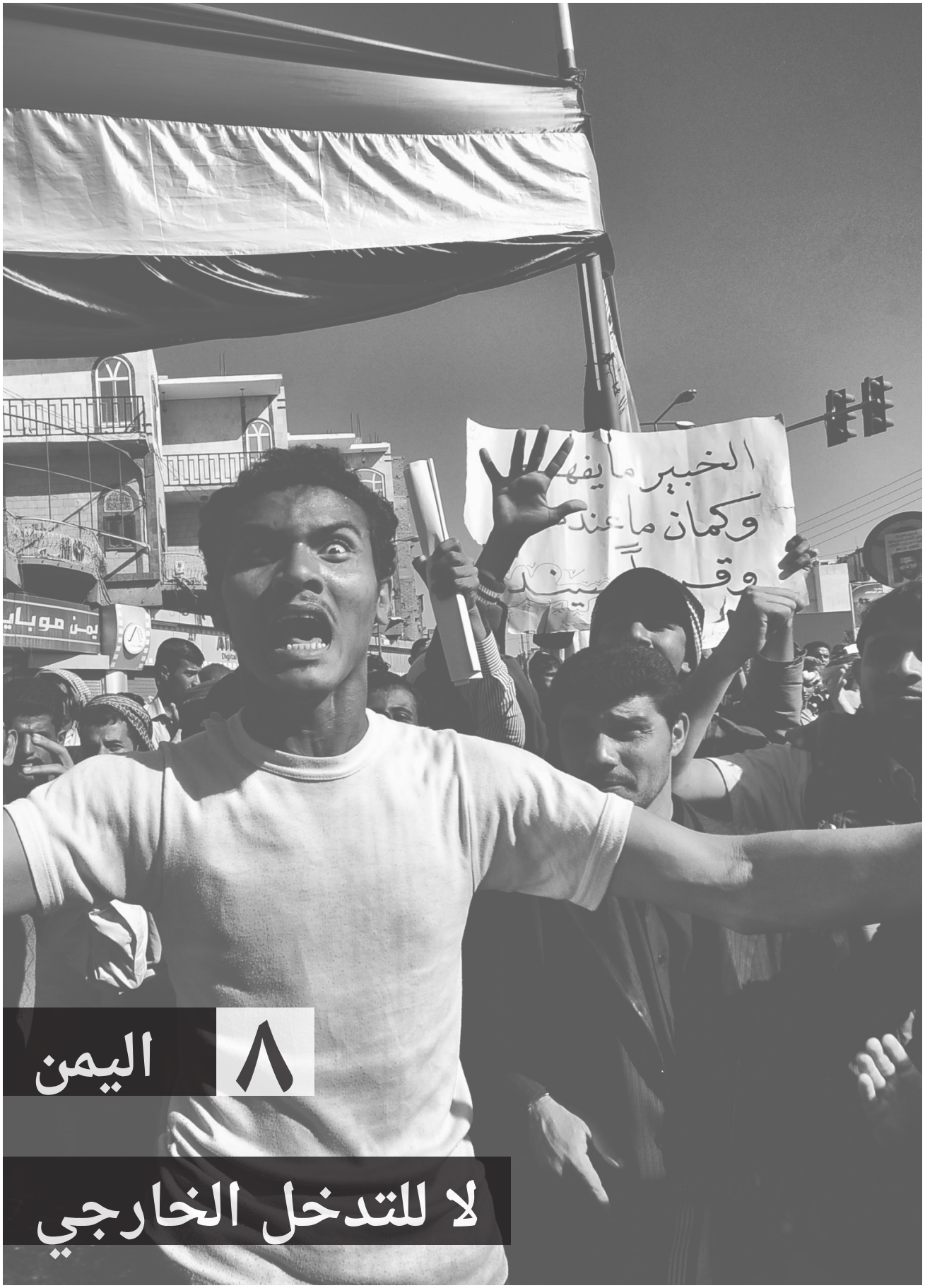

٨ اليمن

لا للتدخل الخارجي

«اليمن السعيد» بين مطرقة السعودية وسندان ايران

علي صبرا - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

لمحة تاريخية

ثورة ٢٦ سبتمبر، أو حرب اليمن، أو حرب شمال اليمن الاهلية، هي ثورة قامت ضد المملكة المتوكلية، في شمال اليمن عام ١٩٦٢، وذلك خلال حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية والموالين للجمهورية العربية اليمنية. وقد استمرت الحرب ثماني سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠)، منتهية بسيطرة الفصائل الجمهورية على الحكم وقيام الجمهورية العربية اليمنية.

بدأت الحرب عقب انقلاب المشير عبد اللّه السلاّل على الامام محمد البدر حميد الدين، واعلانه قيام الجمهورية في اليمن. هرب الامام الى السعودية وبدأ بالثورة المضادة من هناك. وقد تلقى الامام البدر وانصاره الدعم من السعودية والاردن وبريطانيا، وأيضاً من ايران. فقد وجد الشاه محمد رضا بهلوي ان من مصلحته دعم الامام محمد البدر حميد الدين، الشيعي الزيدي، وتلقى الجمهوريون الدعم من مصر جمال عبد الناصر. وقد جرت المعارك الضارية في المدن والاماكن الريفية، وشارك فيها اجانب غير نظاميين، فضلاً عن الجيوش التقليدية النظامية. هكذا ارسل جمال عبد الناصر ما يقارب ٧٠٠٠٠ جندي مصري، وعلى الرغم من الجهود العسكرية والدبلوماسية وصلت الحرب الى طريق مسدودة، واستزفت السعودية بدعمها الامام طاقة الجيش المصري، وأثرت كثيراً في مستواه في حرب ١٩٦٧، فأدرك جمال عبد الناصر صعوبة ابقاء الجيش المصري في اليمن.

انتهت المعارك بانتصار الجمهوريين، وامكنهم فرض الحصار على صنعاء في شباط/

فبراير ١٩٦٨. وقد سبق ذلك انسحاب بريطانيا من جنوب اليمن، وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على أنقاض حكم ملكي نشأ مباشرة، بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

وكانت المملكة التي تأسست عام ١٩١٨، بقيادة الامام يحيى حميد الدين(وكان هذا إماماً على الزيدية في اليمن)، واستمرت حتى انهيارها في العام ١٩٦٢، مملكة منغلقة على العالم، وتتبنى سياسة انعزالية، بالكامل، خوفاً من ان تسقط البلاد تحت سلطة القوى الاستعمارية المتحاربة عقب الحرب المشار إليها، وبوجه خاص ايطاليا وبريطانيا، وكذلك لإبعاد المملكة عن التيارات القومية التي ظهرت في المنطقة العربية، في تلك الفترة. وقد ساعد الإمام في ذلك ان معظم أفراد المجتمع اليمني في ايامه تلك كانوا من المزارعين يعيشون في قرى مكتفية ذاتياً. وقد منع الامام يحيى السفارات والبعثات الدبلوماسية من دخول البلاد، وأيُّ زائر اجنبي كان بحاجة الى إذنٍ شخصي منه. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ان الامام يحيى أسس حكماً ثيوقراطياً زيدياً تجاهل ابناء المذاهب الاخرى، مثل الشافعية والاسماعيلية، واعتبر يهود اليمن ذميين.

وقد ظهرت حركات معارضة للمملكة نتيجة احتكاك تيارات فكرية بالخارج، كان أحد ممثليها البارزين محمد محمود الزبيري، وبعضها كان يعترض على نية الامام توريث ابنه احمد بن يحيى. وكان عبد الله الوزير من ابرز معارضي التوريث، وانتخب إماماً دستوريا ليقود ثورة الدستور عام ١٩٤٨، التي قتل الامام يحيى خلالها، فيما تمكن ابنه احمد من إنقاذ المملكة.

وعندما قتل الامام أحمد في ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٢، خلفه ابنه الامام البدر في الحكم. وكان قرار تعيين عبد الله السّلال قائداً للحرس الملكي من اوائل القرارات التي اتخذها الامام. وفي هذه الاثناء تناقش ضباط الجيش اذا كان هذا هو الوقت المناسب للقيام بانقلاب، ولكن العقيد عبد الله السّلال قرر التحرك وامر بإعلان حالة التأهب القصوى في الكلية الحربية بصنعاء. وفتح جميع مستودعات الاسلحة وعمد إلى توزيعها على كل الضباط الصغار والجنود .

وفي مساء ٢٥ أيلول/سبتمبر، جمع عبد الله السّلال القادة المعروفين في الحركة القومية اليمنية والضباط الذين تعاطفوا معها، وكان كل ضابط وكل خلية بانتظار تلقي الاوامر وبدء التحرك، بمجرد بدء قصف مقر إقامة الامام البدر، وتضمنت الاماكن الهامة التي

يجب تأمينها قصر البشائر (قصر الامام)، وقصر الوصول (قصر استقبال الشخصيات الهامة)، والاذاعة ...
وفي صباح ٢٦ أيلول/سبتمبر، تم تأمين كل المناطق في صنعاء، واعلنت الاذاعة انه قد تمت إطاحة الامام البدر وحلت محله حكومة ثورية جديدة.

ثم بدأت الوحدات الثورية في تعز، وحجة، وميناء الحديدة، بتأمين ترسانات السفن، والمطارات، ومنشآت الميناء. وفي ٢٨ سبتمبر اعلنت الاذاعة موت الامام البدر على الرغم من انه كان لا يزال على قيد الحياة، ومن ثم غادر العاصمة «صنعاء» وهرب الى مدينة حجة في الشمال، وكان ينوي ان يفعل ما فعله اجداده من قبل: الاستنجاد بالقبائل في الشمال وفي جبال حضرموت، وشن حرب لاستعادة العاصمة. وقد كان عهد الامام احمد عهد معارضة وثورات، وتعرض الى ١٢ محاولة اغتيال، منها محاولة فاشلة لاغتياله وهو على فراش الموت.

وما كانت الثورة التي قام بها الضباط عبد الله السّلال وعبد الرحمن البيضاني والدكتور محسن العيني الا تركيزاً للنشاطات الثورية في جهد منظم واحد لإطاحة حكم الامام. وكان قائد المجموعة، السّلال، متأثراً بقراءاته عن الثورة الفرنسية وكتاب عبد الناصر «فلسفة الثورة». وقد استنجد الجمهوريون بمصر، طالبين العون من جمال عبد الناصر ، فأرسل كتائب مشاة الى اليمن، ما دفع المملكة العربية السعودية والاردن لمساعدة الجيش الزيدي بالمؤن والدعم المالي، خوفاً من انتشار الفكر القومي العربي.

اما بريطانيا فقد اتخذت سياسة غامضة تجاه هذا الوضع لنفي اي تورط لها. وهناك عوامل عديدة دفعت الرئيس المصري لارسال قوات مصرية الى اليمن، ومن بين هذه الاسباب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، هذه الجمهورية التي قامت عام ١٩٥٨ ولم تدم سوى ٤٣ شهراً فقط.كان عبد الناصر يريد استرجاع هيبته بعد انفصال سوريا، وكان انتصار عسكري سريع وحاسم يمكن ان يرجع له قيادته للعالم العربي، وكانت له سمعته المعروفة كمعادٍ للاستعمار ويريد طرد البريطانيين من جنوب اليمن، ومن ميناء عدن الاستراتيجي المطل على مضيق باب المندب.

كان هناك الكثير من الخلافات والمشاحنات بين عبد الله السّلال والقادة الجمهوريين الآخرين. فقرر جمال عبد الناصر احتجاز السّلال في القاهرة لمدة تصل الى عشرة اشهر أو اكثر، ولكنه سمح له بالعودة في شهر آب/ اغسطس من عام ١٩٦٦.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ قام عبد الناصر باستدعاء ١٥٠٠٠ جندي من اليمن لتعويض الجنود الذين فقدوا في حرب ذلك العام مع اسرائيل. وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم الذي عُقد بعد الحرب، اعلنت مصر أنها مستعدة لسحب قواتها من اليمن ، وقبل الملك السعودي فيصل الاقتراح. ومن ثم وقعا على اتفاقية تنص على سحب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات السعودية للملكيين، وارسال مراقبين من ثلاث دول عربية محايدة، هي العراق والسودان والمغرب. ورفض السّلال الاتفاق، واتهم عبد الناصر بخيانته.

في هذه الاثناء كانت شعبية السّلال بين جنوده الى انحسار، كما رفض الاعتراف باللجنة العربية المكلفة بتحقيق السلام في اليمن، وعندما قام بزيارة القاهرة اوائل ت٢/ نوفمبر، نصحه عبد الناصر بالاستقالة والذهاب الى المنفى، ورفض السلال نصيحة عبد الناصر وذهب الى بغداد طالباً الدعم من البعثيين. وبعد ان غادر القاهرة، ارسل عبد الناصر الى قواته تعليمات بعدم الوقوف امام محاولة انقلاب كانت تجري ضد السّلال، وهي المحاولة التي تكللت بالنجاح في ٥ ت٢/نوفمبر.

وفي النهاية، ادى انتصار الجمهوريين الى نتائج عديدة، منها اعتراف المملكة العربية السعودية فيما بعد بالجمهورية اليمنية، واكتمال انسحاب القوات المصرية من اليمن عام ١٩٧١. وصاحب الانتصار ايضا خروج بريطانيا من اتحاد الجنوب العربي في عام ١٩٦٧. ويشير المؤرخون العسكريون المصريون الى حرب اليمن بأنها «فيتنام مصر»، كونها تكبدت خسائر فادحة ناهزت الآلاف في صفوف قواتها المسلحة التي وبالرغم من قتالها العنيد ضد الفصائل الملكية، خلق غيابها عن ارض الوطن فجوة في الدفاعات المصرية، وقد اثر ذلك كثيراً في قدرات مصر خلال حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

مرحلة علي عبد الله صالح

اصبح علي عبد اللّه صالح، عضو مجلس الرئاسة، رئيساً للجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) عام ١٩٧٨، بعد ان انتخبه المجلس بالإجماع ليكون الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة اليمنية، وذلك بعد فترة اقل من شهر من مقتل الرئيس احمد حسين الغشمي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨. وشهدت فترة حكمه التي انتهت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ (تسلم الرئاسة نائبه عبد ربه منصور هادي) تدهوراً على كل الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، فيما عمد، من جانبه، إلى

استغلال التكوين القبلي للشعب اليمني، للعب على شتى التناقضات، على المستويات كافة، بالإضافة الى تحالفه مع حزب الاصلاح (الفرع اليمني للاخوان المسلمين) في وجه خصومه السياسيين، ومن ضمنهم القوى التقدمية واليسارية، وأيضاً تأليب بعض القوى والقبائل في وجه حزب الاصلاح، عند شعوره بأن الأخير قد ازداد قوة ونفوذاً اكثر من اللازم.

خلال عهده وفي عام ١٩٩٠ تم توحيد اليمن بين الشمال والجنوب، وهي «وحدة» لم تدم سوى سنوات معدودة ، عندما اعلن نائب الرئيس علي سالم البيض في سنة ١٩٩٤ انفصال الجنوب عن الشمال، تحت مسمَّى جمهورية اليمن الديمقراطية (التي ليست، بالمناسبة، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ما تسبب بحرب أهلية انتهت بتوحيد اليمن مجدداً، وهروب قادة الانفصال الى الخارج. ثم اهتزت حالة الاستقرار، لاحقاً، ففي عام ٢٠٠٤ وبعد مقتل زعيم حركة انصار اللّه (حسين الحوثي)، بدعوى تحضيره لانقلاب عسكري، تسلم اخوه عبد الملك قيادة الحركة، لتبدأ حرب صعدة التي استمرت لغاية عام ٢٠١٠.

وقد وقفت المملكة العربية السعودية بجانب الرئيس علي عبد اللّه صالح، في حربه ضد (انصار اللّه – الحوثيين)، مقدمة له كل أشكال الدعم، مالياً وعسكرياً وسياسياً، بل اكثر من ذلك، فإن النظام اليمني، في مواجهته المفتوحة مع الحوثيين، خلال تلك السنوات، عمد إلى دعم القوى السلفية الاسلامية، وخاصة «القاعدية» منها، مسهلاً لها السيطرة على اكثر من منطقة في اليمن.

وكان عام التحول في بداية سنة ٢٠١١ (١١ شباط/فبراير)، عندما بدأت المظاهرات الجماهيرية تعم مختلف انحاء اليمن، مطالبة بإسقاط النظام، وبناء دولة ديمقراطية تُضمن فيها الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية، ومحاسبة علي عبد اللّه صالح وحاشيته والمقربين منه، على خلفية فسادهم وسرقتهم لمقدرات اليمن، والحيلولة دون توريث نجله «أحمد»، وهو ضابط في الجيش كان يعده لخلافته. وقد تعاملت السلطات اليمنية مع هذه المظاهرات والتحركات والاعتصامات بالكثير من القمع الوحشي، مطلقة الرصاص الحي على المحتجين، ما ادى الى سقوط عدد كبير من الضحايا.

هذا وقد أعلنت قطاعات من الجيش تمردها على القيادة، وعمد اللواء علي عبد اللّه الاحمر إلى تأمين الحماية لعدد من الاعتصامات والمظاهرات، لأسباب مختلفة، ما

سيؤدي الى صدامات ومعارك عسكرية بين هذه القطاعات، من جهة، وقوى الجيش المؤيدة للسلطة، من جهة أخرى.

وعندما شعرت الانظمة الخليجية الرجعية، وبخاصة المملكة العربية السعودية، ان الثورة اليمنية آخذة في الاتساع، وستشكل خطراً على وجودها في وقت ليس ببعيد، ارتأت ان يقوم الرئيس علي عبد الله صالح بتسليم السلطة الى نائبه عبد ربه منصور هادي، مقدمة له الضمانات والتعهدات بعدم ملاحقته والمقربين منه قضائياً او قانونياً، على الجرائم التي ارتكبوها خلال فترة حكمه، من قتل وقمع ونهب للمال العام.

وهكذا انتهت هذه الثورة من دون ان تحقق اياً من الاهداف الأساسية، التي قامت من اجلها، ومن دون ان تتمكن من محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين والمعتصمين السلميين، إذا استثنينا رحيل رأس النظام علي عبد الله صالح.

مرحلة ما بعد صالح

على رغم المحاولات العديدة لإعادة ترتيب البيت اليمني، من خلال الحوارات بين شتى القوى السياسية والسلطة اليمنية، فجميع هذه المحاولات باءت بالفشل، نظراً لتضارب المصالح والارتباطات والولاءات (عشائرية - مناطقية...). وقد بلغ التوتر اشده في عام ٢٠١٤ بين الحكومة اليمنية والحوثيين، على خلفية استعصاء حل الازمة، والتوافق على كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف القوى السياسية.

وسرعان ما ستبدأ الصدامات العسكرية بين القوى الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، الحاظي بدعم السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين، من جهة، وجماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، الحاصلين على مساندة ايران، من جهة أخرى. وقد انتهى ذلك بسيطرة الحوثيين على صنعاء، وفرار الرئيس هادي الى عدن، بعد ان كان هو وحكومته قيد الاقامة الجبرية.

وامتدت المعارك لتشمل مناطق عدة، اضافة الى محافظات الجنوب. وبحلول ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، تقدم الحوثيون الى مشارف عدن، معقل الرئيس هادي، الذي غادر البلاد الى السعودية، بعد تعرض القصر الجمهوري لقصف جوي، لتعلن السعودية، بعد

ذلك، وبمشاركة بعض الدول الخليجية، بدء عملية عاصفة الحزم (إعادة الأمل، لاحقاً)، تحت ذريعة استعادة الشرعية، وذلك انطلاقاً من ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥، فيما من الواضح أن أحد الأسباب التي تحفز اندفاع دول الخليج، ولا سيما المملكة السعودية، في هذه الحرب المجنونة، إنما هو الخوف من الأطماع الإيرانية ذات المنحى المذهبي، القومي، التوسعي، للسيطرة على الخليج بأكمله، اعتماداً على التناقضات المذهبية فيه، ومن خلال دعمها للأقلية الشيعية -التي تشعر بالاضطهاد والقمع على يد الأنظمة الخليجية، وذلك في العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما في البحرين والسعودية واليمن - والسعي لاستخدامها مقفزاً لإطاحة تلك الانظمة، وتنصيب أنظمة موالية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذا وفي ١٤ نيسان/ابريل، صدر قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٢١٦، ومن اهم بنوده:

- تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، وذلك بحق زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي واحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني.
- حظر توريد الاسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية للقوات الموالية لعلي عبد الله صالح والحوثيين.
- مطالبة الحوثيين بالقيام فوراً، ومن دون قيد أو شرط، بالكف عن استخدام العنف وسحب قواتهم من جميع المناطق، التي استولوا عليها، والتخلي عن جميع الاسلحة التي غنموها من المؤسسات العسكرية والامنية.
- دعوة جميع الأطراف لتسريع المفاوضات للتوصل الى حل توافقي.

وعلى رغم الجهود الديبلوماسية التي بذلها المبعوث الاممي السابق جمال بن عمر (ومن بعده اسماعيل ولد الشيخ احمد)، وانعقاد مؤتمر «جنيف ١»، في اواسط حزيران/يونيو ٢٠١٥، بعد أن كان موعده في ٢٨ أيار/مايو، ولكن من دون اجتماع الطرفين على طاولة واحدة ، ومن دون التوصل إلى اي اتفاقات، بحيث استمرت المعارك العسكرية، وبقيت تحصد أعداداً متزايدة من القتلى والجرحى من الطرفين، عدا الكثير من الضحايا المدنيين، والدمار الكبير الذي يصيب مدن اليمن وأريافه، التاريخية. وذلك وسط المسعى المتواصل للتحالف الخليجي، بقيادة السعودية، لإجبار تحالف الحوثيين مع القوات العسكرية الموالية لعلي عبدالله صالح، على التراجع إلى مواقعه الأولى، قبل بدء التوسع الحوثي خارج منطقة صعدة. علماً بأنه إذا كان القصف الجوي السعودي المدعوم بقوى التحالف العربي الواسع، المسلمة زمام إدارة القتال للقيادة السعودية، قد

سهَّل للمجموعات الشعبية، التي يغلب عليها الطابع القبلي، وتقاتل تحت لواء سيطرة السلطة الشرعية بقيادة الرئيس هادي، استعادة العديد من المناطق التي كان استولى عليها الحوثيون وقوات صالح، في أوائل صيف العام ٢٠١٤، ومن ضمنها منطقة عدن واكثر من محافظة أخرى، فالمعارك تأخذ طابع الكر والفر، وتبدو، منذ فترة، كما لو كانت تراوح في المكان، فيما يدفع الشعب اليمني وعمرانه فاتورة هائلة من الخسائر البشرية والعمرانية والمادية، تماماً مثلما يبدو كما لو كان يراوح أيضاً في المكان المسعى العربي والدولي لإعادة المشكلة إلى دائرة المفاوضات.

الفترة ما بعد جنيف ١

وعلى الرغم من استمرار المعارك على احتدامها، جرى الكشف في اواسط آب/أغسطس الماضي عن وثيقة توصلت إليها لقاءات المبعوث الاممي، في مسقط، مع الوفد الحوثي، من عشر نقاط كان الاهم بينها ما ورد في البند الاول، للمرة الاولى، من استعداد « للتعامل الإيجابي مع جميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦.
هذا وقد عادت حكومة خالد البحاح، في ايلول/سبتمبر الماضي إلى عدن، بعد إخراج الحوثيين منها، وتبعها الرئيس هادي، بعد ايام، ليعود فيشارك بعدئذ في اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في اواخر ايلول، حيث شدد على الاستعداد للسلام، بشرط إعلان تحالف الحوثي/صالح التزامه العملي بالقرار ٢٢١٦. وقد جاء إعلانه هذا على خلفية ما كان تم التوصل إليه، في اوائل ايلول، بين المبعوث الاممي وممثلي التحالف المذكور، في لقاءات مسقط، أي بالتحديد ما سمي بوثيقة السبع نقاط، التي تضمنت النص على»الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة، بما فيها القرار٢٢١٦، من جانب جميع الاطراف، وفق آلية تنفيذية يتم التوافق عليها، بما لا يمس بالسيادة الوطنية، مع التحفظ على العقوبات الصادرة على المواطنين اليمنيين»(والمقصود هنا العقوبات على صالح والحوثي وآخرين).

وتضمنت البنود كذلك الموافقة على عودة الحكومة اليمنية لفترة ٦٠ يوماً، يتم بعدها تشكيل حكومة وحدة وطنية، فضلاً عن نقاط اخرى اعتبرها المبعوث الاممي» فرصة قوية للتوصل إلى اتفاقية سلام». هذا فيما تحفظت حكومة البحاح على النقاط المذكورة، معتبرة إياها التفافاً على القرار الاممي٢٢١٦، الذي بقيت ترى وجوب الالتزام به من دون قيد أو شرط. وقد تلا ذلك توجيه كل من الحوثيين وحزب صالح رسالتين منفصلتين في ٥ ت١/أكتوبر الماضي تتضمنان الالتزام بالنقاط السبع، بالكامل.

وفي اواسط الشهر نفسه، بعث الامين العام للامم المتحدة، بان كي مون، برسالة للرئيس هادي، طالباً إليه فيها انخراط الحكومة اليمنية في جولة جديدة من المشاورات مع الحوثيين وحلفائهم، مؤكداً ان «المشاورات التي يقترح المبعوث الخاص عقدها تستند بقوة إلى القرار ٢٢١٦، وبقية قرارات مجلس الامن ذات الصلة»، مع الإشارة إلى ان «المبعوث الخاص اكد ان الحوثيين نقلوا قبولهم الواضح لقرار مجلس الامن، خلال نقاشاتهم الأخيرة معه»، وان» رسالتهم الاخيرة إليَّ تؤكد ايضاً هذا القبول».

وهو ما افضى إلى موافقة هادي على المشاركة، على اساس ذلك، كما على اساس «تأكيد الامم المتحدة ان الذهاب للمشاورات هو لتنفيذ القرار الدولي، وان اي اتفاقات ستكون مبنية اساساً على القرار، ومستندة إلى المرجعيات الاساسية، ممثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل»(الذي سبق انعقاده في الرياض).

ولكن الجولة الجديدة من المفاوضات التي كان موعدها الاولي في اواخر ت١/اكتوبر، تأجلت إلى منتصف ت٢/نوفمبر، لتعذر الاتفاق على التحضيرات، ثم إلى اواسط ك١/ديسمبر، حين انعقدت جنيف٢ وتقرر فيها فك الحصار عن المدن، ولا سيما تعز، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتشكيل لجنة عسكرية من الجانبين، تحت إشراف الامم المتحدة، تتولى الإشراف على وقف النار، فضلاً عن الاتفاق على جولة جديدة من المباحثات في اواسط ك٢/يناير٢٠١٦.

ولكن من الواضح ان كلاً من الحوثيين، والرئيس السابق، علي عبدالله صالح، يكرران إبداء رفضهما تنفيذ الاتفاق المشار إليه، فيما تستمر المعارك، على اشدها، بما يعطي انطباعاً بأن لقاء اواسط يناير سيتم تأجيله، لاحقاً.

الحرب المتواصلة، وسط استمرار الصراع السعودي-الإيراني على اليمن

والثابت الوحيد في هذه الحرب الطاحنة ان اي طرف غير قادر على حسمها عسكرياً لمصلحته، وكلٌّ يسعى الى تعزيز وضعه الميداني على الارض لتحسين شروطه في المفاوضات المزمعة اقامتها، ناهيك عن ان المحافظات الجنوبية تشهد وضعاً بالغ الخطورة، من حيث سيطرة تنظيم «القاعدة» على عدة مدن رئيسية، وقيامه بعمليات اغتيال لمسؤولين وافراد في «الحراك الجنوبي» و«المقاومة الشعبية»، وايضاً في صفوف

الجيش اليمني المؤيد للتحالف. اضافة الى ظهور تنظيم «داعش» بشكل لافت، ولكن بنسبة اقل. عدا عن الخلافات بين الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بخصوص الحل في اليمن. كما يظهر التناقض، كذلك، في الدعم الذي يتلقاه الرئيس هادي، ولا سيما من المملكة السعودية، مقابل رئيس الحكومة «خالد بحاح»، الحاظي بدعم الامارات العربية المتحدة، ما اوجد حالة من الفوضى العارمة في المحافظات الجنوبية استغلها تنظيم «القاعدة» لتوسيع سيطرته، على مرأى من قوى التحالف.
اما استعانة السعودية، في الفترة الأخيرة، بقوات عسكرية من السودان، فتهدف الى امرين: تعزيز قوتها الميدانية على الارض، ودعم أحد الأطراف اليمنية الأكثر ارتباطاً بها، ألا وهو حزب الإصلاح، كون نظام البشير داعماً فعلياً للاخوان المسلمين، على رغم دعمه سابقاً ولسنين عديدة، نظام الملالي في ايران هذا وخلال العقود المنصرمة ولغاية تاريخه، كانت السعودية وما زالت تنظر الى اليمن كحديقة خلفية لها، وتتدخل في شؤونه الداخلية على كل الصعد، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وايضاً عبر شراء دعم زعماء القبائل، بالاضافة الى نشر الفكر الديني الوهابي المتزمت، من خلال الجمعيات والمؤسسات الدينية. ما رسّخ اقدامها في هذا البلد الفقير واصبح لها حضور طاغ في المشهد السياسي اليمني، اكان عبر الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، او عبر وجودها في مفاصل وادارات الدولة.

ثم جاء دور ايران في محاولة إثبات حضورها في هذا البلد، عبر دعمها لجماعة (انصار الله - الحوثيين)، عسكرياً ومالياً، اقله منذ حرب صعدة ٢٠٠٤-٢٠١٠ ، ومحاولتها خلق دولة رديفة على الارض، مستنسخة تجربة حزب الله في لبنان. ولمزيد من خلط الاوراق والتعمية على الحقائق، فإن الطرف الحاظي بدعم ايران يروج لفكرة انه يخوض حرباً ضد الصهيونية، كونه يقول إنه ينتمي الى محور المقاومة، بينما يزعم الطرف الآخر، الحاظي بدعم قوى التحالف العربي - كما بدعم الولايات المتحدة الاميركية، التي تقدم دعماً لوجستيا على قدر كبير من الاهمية - انه يخوض هذا الصراع لمنع تمدد النفوذ الإيراني في البلاد.

واذا حللنا هذه المعطيات بقدر من التأني، نجد ان التوجهات السياسية، والمصالح الاقتصادية، لكلا الطرفين، هي التي تحكم مسار هذه الامور، على رغم تغليف الصراع حيناً بطابع طائفي ومذهبي، واحياناً بطابع قومي.
لذلك، فإننا ندين وبشدة تدخل قوى التحالف العربي، كما ايران، في الشؤون الداخلية اليمنية، وندعو الى التالي:

- وقف هذه الحرب المدمرة فوراً، من دون قيد او شرط ،
- وقف الغارات الجوية التي تقوم بها قوات التحالف العربي،
- انسحاب جميع القوات العربية والاجنبية من ارض اليمن،
- وقف تسليح جميع الاطراف اليمنية المتنازعة، وإتاحة المجال للشعب اليمني لممارسة حقه الحصري في تقرير مصيره، بمعزل عن اي تدخل خارجي،
- الزام قوى التحالف العربي، ولا سيما المملكة السعودية، بدفع تعويضات مالية كبرى، ومتناسبة، لحكومة يمنية تمثل بالفعل تطلعات الجماهير اليمنية الواسعة، عن الاضرار التي تسبب بها الاقتتال الحالي، كما الغارات الجوية السعودية – العربية، ما ادى الى تدمير البنى التحتية، ومظاهر العمران، وإيقاع خسائر كبيرة في الارواح، ولا سيما في صفوف المدنيين العزل. على أن تنفق هذه الاموال، تحت رقابة وثيقة من الشعب اليمني، ولا سيما القوى التي نزلت إلى الشوارع، في العام ٢٠١١، لإطاحة النظام القائم، وإقامة سلطة شعبية تحقق العدالة الاجتماعية والكرامة والحرية للشعب المشار إليه، وذلك لإعادة إعمار ما تهدَّم، وتعويض المدنيين الذين تأذوا عميقاً بالحرب الحالية، في حياة أسرهم، كما في ممتلكاتهم، ولإطلاق تنمية حقيقية تتيح وقوف البلد على قدميه من جديد، وضمان مستقبل الشبيبة الطالعة، التي نزلت إلى الشوارع بمئات الالوف، لا بل بالملايين، في تاريخ سابق، تحت شعارات مشابهة.
- إنشاء محكمة دولية خاصة باليمن ، للنظر في محاكمة قوى التحالف العربي، فضلاً عن الأطراف الداخلية والخارجية المشاركة في الحرب الراهنة، وذلك على جرائم الحرب المرتكبة بحق الشعب اليمني المغلوب على أمره، وإنزال العقوبات المناسبة بها جميعاً .

في أواسط كانون الاول/ديسمبر٢٠١٥